الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

التقرير الدوري
الثانـــي عـــشر

عـن أعمـال اللجنـــة الوطنيـــة للتحقيـق
في ادعـاءات انتهاكات حقـوق الإنسـان

للفترة من 2023/8/1م وحتى 2024/7/31م

www.nciye.org

الجمهوريـــة اليمنيـــة
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســـان

التقرير الدوري
الثانـــي عـــشر

عـن أعمـال اللجنـــة الوطنيـــة للتحقيـق
في ادعـاءات انتهاكات حقـوق الإنسـان

للفترة من 2023/8/1م وحتى 2024/7/31م

www.nciye.org

المحتويات

أولاً: المقدمة	05
ثانياً: المنهجية	06
ثالثاً: السياق	06
على الصعيد السياسي	06
على الصعيد الأمني والعسكري	08
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي	10
رابعاً: علاقة اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها	11
الحكومة اليمنية	11
التحالف العربي لدعم الشرعية	13
جماعة الحوثي	13
خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير	13
في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات	14
في مجال التحقيق في الانتهاكات	16
أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات	16
ب. جلسات الاستماع العلنية والسرية	19
السلطة القضائية	20
التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية	21
التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان	23
سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة	26
القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني	26
أولاً- قتل وإصابة المدنيين	27
ثانياً : تجنيد الأطفال	33
ثالثاً: زراعة الألغام المضادة للأفراد	36
رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية	38
خامساً: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية	40
سادساً: التهجير القسري	42
القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان	45
أولاً: القتل خارج إطار القانون	45
ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري	50
ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة	57
رابعاً: تفجير المنازل	63
خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير	66
القسم الثالث: الانتهاكات ضد النساء	68
القسم الرابع: ضحايا قصف الطائرات الأمريكية	72
التحديات والصعوبات	73
التوصيات	73

أولاً: مقدمة

استنادًا إلى ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بالتحقيق في كافة الانتهاكات المرتكبة على جميع الأراضي اليمنية من جميع الأطراف، بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م، وكذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في اليمن منذ العام 2011م، وآخرها القرار رقم (A/HRC/RES/54/29) الصادر في 12 أكتوبر 2023م، تواصل اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت بالمخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف.

ومع استمرار سريان هدنة غير معلنة، يأتي إطلاق هذا التقرير في ظل مستجدات وأحداث جديدة تشهدها الساحة الإقليمية والمحلية، كان لها تأثير مباشر على الوضع الإنساني وعملية السلام، ستتم الإشارة إليها في السياق.

وتهدف اللجنة من خلال هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي خلال الفترة التي يغطيها التقرير على تطورات حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن. كما يتضمن موجزًا عن أهم أعمال وأنشطة اللجنة خلال الفترة من 1 أغسطس 2023م وحتى 31 يوليو 2024م، والجهود التي بذلتها في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق للانتهاكات في جميع المناطق اليمنية. ويتضمن أيضًا بيانًا لأعداد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير، وعلاقتها بالأطراف ذات الصلة بعملها، وعرضًا لعدد من نماذج وقائع الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حققت فيها اللجنة، ونتائج التحقيقات التي توصلت إليها، بالإضافة إلى أبرز التحديات والصعوبات التي واجهتها اللجنة، وتوصياتها إلى كافة أطراف النزاع والمجتمع الدولي، لتعزيز حماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات وتحقيق مبدأ المساءلة وإنصاف الضحايا، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يأتي بعد تجديد ولاية اللجنة لمدة عامين بموجب القرار الجمهوري رقم 16 لسنة 2023م.

ويُعد هذا التقرير مكملاً ومتصلاً بالتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة وجزءًا لا يتجزأ منها، خصوصًا فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل.

ثانياً: المنهجية:

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجية والمعايير والمبادئ المعمول بها في لجان التحقيق الدولية المماثلة، ومن أهمها الشفافية، والاستقلالية، والحياد، والموضوعية، والمهنية، والسرية. ووفقًا لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (140) لسنة 2012م في الفقرة (ج) من المادة (2)، والذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقًا للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية. وانطلاقًا من ذلك، تستند اللجنة فيما يتعلق بالإطار القانوني لعملها إلى التشريعات الوطنية، ومن أهمها: دستور الجمهورية اليمنية، وقوانين الإجراءات والعقوبات العامة والعسكرية، وقانون حظر الألغام المضادة للأفراد، وقانون حقوق الطفل، وغيرها من القوانين. بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن، ومن أهمها: ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين المدني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، واتفاقيات مناهضة التعذيب، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية، والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع، وذلك فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وباعتبار أن النزاع في اليمن هو نزاع مسلح غير دولي، وفقًا لما تم تكييفه والاتفاق عليه من قبل الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وقد حرصت اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف. وتتم عملية الرصد والتوثيق لهذه الانتهاكات بالطريقة المباشرة من قبل راصدي اللجنة المتواجدين في عموم محافظات الجمهورية، إضافة إلى تلقي البلاغات بالانتهاكات من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، ومن خلال الشكاوى التي تصل إلى مقر اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن أو فرعيها في محافظة تعز ومأرب، أو موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت أو تطبيقها الإلكتروني الذي أطلقته مؤخرًا.

كما تعتمد منهجية اللجنة في تحقيقاتها على إجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان، والاستماع إلى إفادات المبلغين، والاستعانة بخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي، وفقًا للإمكانيات المتاحة لديها.

وتُعد آلية النزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي تشهد أو شهدت نزاعاً مسلحاً إحدى منهجيات ووسائل العمل التي تقوم بها اللجنة، سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء والمحققين المساعدين والراصدين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، أو من خلال الراصدين المتواجدين في المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

ثالثاً السياق:

يتأثر وضع حقوق الإنسان سلباً وإيجاباً مع ما يشهده البلد من أحداث وما يمر به من أزمات على كافة الأصعدة من ذلك، سنحاول الإشارة هنا إلى بعض أهم المستجدات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي أثرت على وضع حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي من أهمها ما يلي:

على الصعيد السياسي:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت الجهود الدولية والإقليمية في العمل على إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية تنهي الصراع في اليمن، ومع نهاية العام 2023م،

أعلنت وساطة عمانية سعودية عن توصلها إلى إعداد مسودة خارطة طريق سلام ذات مراحل ثلاث، تتضمن ترتيبات إنسانية واقتصادية وحوارًا سياسيًا، والاتفاق على تشكيل الدولة والانتخابات ومرحلة انتقالية مدتها عامان. على إثرها، أعلن المبعوث الأممي يوم 23 ديسمبر 2023م، عن توصل الأطراف اليمنية إلى الالتزام بمجموعة من التدابير ضمن خارطة الطريق التي ستوقع مستهل العام 2024م.

تأثرت عملية السلام في اليمن بالتوترات الحاصلة مؤخرا في البحر الأحمر، على غرار استيلاء جماعة الحوثي على سفينة الشحن «جلاكسي» نهاية العام 2023م، وكذلك شنها لهجمات عسكرية مستمرة في البحر الأحمر وباب المندب، مما أدى إلى تجميد محادثات السلام حينها وتعقيد مساعي الوساطة لاستكمال خارطة الطريق التي ترعاها الأمم المتحدة. حيث أشار المبعوث الأمريكي إلى أن مفاوضات السلام في اليمن أصبحت الآن مستحيلة بسبب هجمات الحوثيين محذرا من عودة المواجهات العسكرية. كما أعلن المبعوث الأممي أن توترات البحر الأحمر تعقد مساعي الوساطة لاستكمال خارطة الطريق التي ترعاها الأمم المتحدة.

وسادت حالة من الترقب والقلق على مصير التسوية السياسية بعد هجمات البحر الأحمر، وكذلك بعد اتخاذ البنك المركزي في عدن حزمة من القرارات النقدية، ومنها إلغاء العملة القديمة وإعطاء مهلة شهرين لاستبدالها بالعملة المتداولة في مناطق الحكومة الشرعية، والتي قوبلت جميعها بالرفض من قبل جماعة الحوثي والتي عمدت إلى اتخاذ إجراءات تصعيدية في مناطق سيطرتها، وهددت بعودة المواجهات المسلحة في الداخل.

وفي الأول من يوليو 2024م، انعقدت جولة مفاوضات جديدة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، واستمرت لمدة أسبوع دون تحقيق أي تقدم يذكر في ملف الأسرى والمعتقلين على ذمة الحرب. وانتهت بالاتفاق على إجراء جولة جديدة من المفاوضات بعد شهرين، مع استمرار معاناة الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسرا وأسرهم إلى اليوم.

وفي وقت لاحق وتحديدا يوم الثلاثاء 22 يوليو 2024م، وعلى إثر التطورات الأخيرة المتعلقة بقرارات البنك المركزي، أعلن مكتب المبعوث الدولي هانس غروندبرغ عن اتفاق بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثيين على عدة تدابير لخفض التصعيد فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية وفق نص مكتوب تسلمه المبعوث الأممي من الطرفين.[1]

وفي الواقع لا توجد مؤشرات جدية وملموسة على البدء في عملية سلام شامل في اليمن يلتزم أطرافها بالبدء في تنفيذها برعاية أممية.

فتح الطرقات: خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تكللت مبادرات شعبية بالنجاح في فتح طريق البيضاء - الجوبة - مأرب، وطريق الحوبان - جولة القصر - تعز في يونيو الماضي، نتيجة ضغوط شعبية بعد قطع الطريق من قبل جماعة الحوثي لفترة تسع سنوات.

1 يتضمن البيان اربعة بنود كالاتي:
- إلغاء القرارات والإجراءات الأخيرة ضد البنوك من الجانبين. والتوقف مستقبلا عن أي قرارات أو إجراءات مماثلة.
- استئناف طيران اليمنية للرحلات بين صنعاء والأردن وزيادة عدد رحلاتها إلى ثلاث يوميا، وتسيير رحلات إلى القاهرة والهند يومياً او بحسب الحاجة.
- تعقد اجتماعات لمعالجة التحديات الإدارية والفنية والمالية التي تواجهها الشراكة.
- البدء في عقد اجتماعات لمناقشة كافة القضايا الاقتصادية والإنسانية بناء على خارطة الطريق.

على الصعيد العسكري والأمني:

على الصعيد العسكري

لم تشهد فترة التقرير أي مواجهات عسكرية مباشرة في الجبهات الداخلية، مما يعني استمرار سريان هدنة غير معلنة، وانخفاض كبير في عدد الضحايا سواء من المقاتلين أو المدنيين. ومع ذلك، فقد شهدت عدد من الجبهات -في مناطق مثل جبهة الزاهر الحد بمحافظة البيضاء، وجبهة حريب بمحافظة مأرب، وجبهات حيفان، ومقبنة، وصالة، والمظفر في محافظة تعز، وحيس في محافظة الحديدة، ومريس والفاخر في محافظة الضالع، وكرش في محافظة لحج- عددًا من الخروقات للهدنة، أدت بعضها إلى مواجهات عسكرية متقطعة، ومنها استهداف بعض القرى والتجمعات السكانية التي تقع على مناطق التماس، والتي أدت إلى سقوط عدد من الضحايا المدنيين. كما استمر سقوط الضحايا، خاصة من النساء والأطفال، في بعض الطرق والمناطق الزراعية بسبب انفجار الألغام ومخلفات الحرب.

إضافة إلى ذلك، شهدت الفترة محاولة اغتيال رئيس أركان الجيش في حكومة الشرعية في مأرب، باستهداف موكبه بسيارة مفخخة، والتي تتهم الحكومة جماعة الحوثي بالوقوف خلف هذه العملية.

على الصعيد الأمني:

- **الوضع الأمني في مناطق سيطرة جماعة الحوثي:**

استمر تكريس السيطرة الأمنية للجماعة في مناطق نفوذها، وتضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير، واستخدام القمع المباشر عن طريق أجهزتها المختلفة، ومنها جهاز الأمن والمخابرات، الذي منحته الجماعة صلاحيات واسعة في الاعتقال التعسفي، ومداهمة المنازل، وتوجيه التهم، واستخدام التعذيب والإخفاء القسري وغيرها من الانتهاكات، وفرض حالة من الرعب الممنهج في الأوساط العامة.

كما تمارس الجماعة، لفرض السيطرة الأمنية، سياسة العقاب المباشر دون مراعاة الإجراءات القانونية، ومن ذلك على سبيل المثال ما قامت به في مدينة رداع بتاريخ 19 مارس 2024م بتفجير عدد من منازل المواطنين الآمنين[2].

- **تداعيات هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وباب المندب:**

أدت هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب في أواخر العام 2023م إلى قيام تحالف دولي بقيادة أمريكا وبريطانيا وبدعم أستراليا والبحرين وكندا وهولندا بشن غارات جوية وصاروخية على مواقع في الداخل اليمني في كل من الحديدة وصنعاء والبيضاء وذمار، ابتداءً من صباح 12 يناير 2024م، واستمرت حتى تاريخ صياغة هذا التقرير. وفي تطور غير مسبوق، أدى استهداف جماعة الحوثي لتل أبيب بطيران مسير بتاريخ 19 يوليو 2024م إلى قيام إسرائيل بشن غارات جوية على اليمن، استهدفت ميناء وكهرباء الحديدة، ومنشآت نفطية، وإحراق مخازن وقود وسقوط ضحايا، بما ينذر بتداعيات خطيرة على الوضع الأمني والعسكري والإنساني في اليمن، مما أدى إلى ازدياد وتيرة الانتهاكات والقمع، وشن حملات مداهمات واعتقالات، مثل حملة الاعتقالات التي طالت موظفين أمميين تابعين لمنظمات دولية أممية ومحلية غير حكومية، وموظفي سفارات سابقين، ومالكي بعض الشركات والمؤسسات التجارية وشركات أدوية وبعض موظفيها. كما استمرت حملة الاعتقالات بحق تربويين وناشطين حتى تاريخ صياغة هذا التقرير.

2 انظر ص (64) من التقرير.

استمرار تحشيد المقاتلين، وتجنيد الأطفال تحت مبرر دعم القضية الفلسطينية وتحرير القدس.

استخدام جماعة الحوثي القضاء التابع لها لتمرير انتهاكاتها وتحديدا ما يسمى بالنيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة، لإيقاع عقوبات بحق مدنيين قد تصل إلى الإعدام بعد فترات من الإخفاء القسري والتعذيب يتعرض لها الضحايا فيما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات.

- **الوضع الأمني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية:**

استمر الوضع خلال الفترة التي يغطيها التقرير كما هو الحال في الفترات السابقة من حيث عدم توحيد كافة الوحدات الأمنية المتواجدة على الأرض، وعدم خضوع العديد منها لوزارة الداخلية في الحكومة الشرعية، وانعدام التنسيق الأمني الرسمي بين هذه الأجهزة والوحدات. فعلى الرغم من صدور قرارات سابقة بدمج الوحدات العسكرية والأمنية وخضوعها لوزارتي الدفاع والداخلية منذ العام 2017م، وكذلك ما تلاه من إعلان رئيس مجلس القيادة الرئاسي تشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة لإعادة دمج قوات الجيش والشرطة، والبدء بالعمل لتنفيذ ذلك، إلا أنه لم يتم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، مما أدى إلى استمرار الانتهاكات الماسة بحقوق المواطنين وحرياتهم، كالاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والتعذيب لبعض الصحفيين والناشطين. تجسد ذلك في العديد من الحالات التي أثارت الرأي العام، ومنها ما دعا اللجنة الأمنية العليا في اجتماعها يوم 9 يوليو 2024م لاتخاذ قرار بإيقاف قائد مكافحة الإرهاب في م/عدن يسران المقطري عن العمل وإحالته للتحقيق على خلفية حادثة اختطاف المقدم علي عشال الجعدني.

من جهة أخرى، ومن خلال النزول الميداني الأخير للجنة، يشهد الوضع الأمني في بعض المحافظات تحسنًا في مستوى العمل الأمني ووحدة قيادة الأجهزة الأمنية، مما سهل العمل والسيطرة على الوضع الأمني، وهو أمر إيجابي ملحوظ. باستثناء ما لاحظته اللجنة أثناء نزولها لسجن المكلا، من استمرار حبس ما يزيد على (36) سجيناً انتهت فترة محكوميتهم ولم يتم الإفراج عنهم بسبب ما قيل إنه عدم موافقة جهات أمنية عليا على الإفراج عنهم، لتعلق قضاياهم بمسائل الإرهاب والانتماء لجماعات مسلحة. وكذلك ما لاحظته اللجنة أثناء نزولها لسجن الأمن السياسي في مأرب، الذي يشهد تكدساً للمعتقلين بسبب عدم عرض معظمهم على الأجهزة القضائية. والأمر نفسه يتكرر فيما يتعلق بمحافظة تعز وشبوة ومديريات الساحل الغربي من تعز والحديدة، التي حققت اللجنة في حدوث العديد من الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري لعشرات الأشخاص من الساكنين في هذه المناطق. كما تسبب عدم وجود العدد الكافي من القضاة وأعضاء النيابة في تكدس المحتجزين واستمرار حجز حرية العشرات منهم دون عرض على الأجهزة القضائية.

- **الوضع الأمني وتنظيم القاعدة:**

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم إطلاق حملة أمنية لملاحقة عناصر تنظيم القاعدة في وادي عومران بمديرية مودية في محافظة أبين، والذي كان قد نفذ عدداً من الهجمات ضد القوات الأمنية، أبرزها استهداف قائد الحزام الأمني في محافظة أبين، العميد عبد اللطيف السيد، مع عدد من مرافقيه بعبوة ناسفة أودت بحياته في أغسطس 2023م، ويشكل إعادة التنظيم لنشاطه خلال الفترة التي يغطيها التقرير تحديًا يواجه أمن واستقرار المناطق التي ينشط فيها.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

إن عدم إنجاز أي تسوية سياسية وتعثر التقدم في عملية السلام إلى اليوم انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، وتفاقمت معاناة المواطنين الإنسانية، مما وفر بيئة خصبة لعوامل التدهور المستمر وتكريس حالة انقسام السياسة النقدية والتحول إلى اقتصاد مزدوج مفروض واقعا، مع استمرار توقف تصدير النفط والغاز، وانخفاض الموارد الحكومية، واستمرار تدهور سعر العملة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، حيث تخطى سعر الدولار حتى تاريخ صياغة التقرير 1890 ريالاً للدولار الواحد في انهيار غير مسبوق.

وقد عمد البنك المركزي في عدن إلى إصدار مجموعة من القرارات الهادفة إلى تثبيت سعر العملة وتوحيد السياسة النقدية، والمتمثلة في إلغاء العملة القديمة وتحديد فترة استبدال لمدة شهرين، وكذلك إعطاء مهلة لعدد من البنوك لنقل مراكزها الرئيسية إلى العاصمة المؤقتة عدن، والتي قوبلت بالرفض وبإجراءات تصعيدية مضادة من قبل سلطة صنعاء التي سبق وصكت عملة معدنية لفئة 100 ريال وطرحتها للتداول في مناطق سيطرتها. كما قامت باحتجاز أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية والتهديد بالعودة للحرب، تلتها ضغوط دولية عبر المبعوث الأممي على البنك المركزي وحكومة الشرعية لتأجيل نفاذ قرارات البنك الأخيرة إلى نهاية أغسطس بغية السير في إجراءات عملية السلام والتفاوض. إلا أنه تم التراجع عن هذه القرارات بناء على اتفاق أعلنه المبعوث الأممي في 22 يوليو الماضي، مع عدم إيجاد آلية عاجلة للمساعدة في وقف التدهور المتسارع في سعر العملة، وارتفاع الأسعار، وتردي الخدمات الأساسية أو رفع مستوى معيشة المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية. كما استمر الأداء المتدني لميناء عدن مقارنة بانتعاش ميناء الحديدة بعد رفع القيود عن الاستيراد عبره خلال الفترة التي يغطيها التقرير. في الوقت الذي يستمر فيه انقطاع مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، مع استمرار فرضها جبايات مبالغ فيها على صغار وكبار التجار تحت مسميات مختلفة وبالقوة، ومضايقة رؤوس الأموال والمستثمرين، واستمرار مصادرة ممتلكات وعقارات وأموال المخالفين لهم سياسيا. ووضع قيود على عمل منظمات الإغاثة الإنسانية خصوصا مع الاعتقالات الأخيرة التي طالت موظفين أمميين وتأثر وصول المساعدات الإنسانية بذلك. كما تقوم بفرض جبايات مضاعفة على البضائع في المناطق الرابطة بين المناطق الحكومية ومناطق سيطرة الحوثي، توازي الرسوم الضريبية والجمركية التي تفرضها على السلع المستوردة عبر ميناء الحديدة. وهذا بدوره أجبر شركات الاستيراد والتجار خلال الفترة التي يغطيها التقرير على وقف الاستيراد عبر ميناء عدن والاتجاه إلى ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، مما أضر بإيرادات الدولة بشكل مباشر، خصوصًا مع استمرار توقف تصدير النفط.

وعلى صعيد آخر، كان لهجمات البحر الأحمر تأثير جلي على الوضع الاقتصادي من حيث ارتفاع سعر كلفة السلع الأساسية بسبب رفع رسوم الشحن والتأمين الناتج عن مخاطر الهجمات وتطور الصراع، وتوقف وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية.

رابعاً: تواصل اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها:

عمدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى القيام بأنشطة متعددة تهدف إلى التواصل مع أطراف النزاع؛ للوصول إلى حقيقة الانتهاكات المنسوب ارتكابها إلى كل طرف، ولتعزيز التعاون بينها وبين هذه الأطراف في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى خلق المناخ الملائم لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ونلخص أهمها بما يلي:

الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة الشرعية بأشكال مختلفة، ومنها اللقاءات المباشرة، وتحرير المذكرات التي تتعلق بطلب الرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تحقق فيها والمنسوبة إلى جهات وأشخاص تابعين للحكومة الشرعية ، إضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتقديم العديد من التوصيات إلى الجهات الحكومية التي من شأنها حماية حقوق الإنسان.

ومن أهم أنشطة التواصل مع الحكومة والجهات المحسوبة عليها:

1. اللقاءات المباشرة مع الرئاسة في الحكومة الشرعية والوزراء وقيادات السلطة المحلية لبعض المحافظات:

- عقد لقاء مع فخامة الدكتور رشاد العليمي، رئيس مجلس الرئاسة، وأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق في يوم الاثنين بتاريخ 4 سبتمبر 2023م، في قصر معاشيق. حيث تم خلال اللقاء تسليم التقرير الحادي عشر الصادر عن اللجنة الوطنية لإطلاع الحكومة على الانتهاكات التي طالت الحقوق والحريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ودعوتها إلى معالجتها بما يتوافق مع التزاماتها الوطنية والدولية، وتفعيل التوصيات التي تندرج ضمن اختصاصاتها.
- كما عقدت اللجنة لقاءات مباشرة خلال الفترة من أبريل - مايو - يونيو 2024م مع بعض الوزراء ومحافظي المحافظات وقيادات السلطة المحلية ومدراء الأمن وقادة المحاور العسكرية ومدراء فروع الأمن السياسي والاستخبارات العسكرية في محافظات عدن، والحديدة، وتعز، ومأرب، وشبوة، وحضرموت، والمهرة. إضافة إلى لقاء رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، لمناقشة عدد من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة لهذه الجهات، ووضع حقوق الإنسان في تلك المناطق وتسهيل عمل اللجنة ووصولها إلى المناطق والضحايا.

2. مخاطبات اللجنة مع الجهات التابعة للحكومة الشرعية لاستكمال عملية التحقيق في الوقائع المنسوبة لأفراد يتبعون عدداً من الجهات الأمنية والعسكرية:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واتباعاً لآليتها في استكمال التحقيق من خلال استفسار الجهات المنسوب لها الانتهاك، والوقوف على إجراءات المساءلة الداخلية، وضمانات حماية حقوق الإنسان، قامت اللجنة بتوجيه عدد (51) مذكرة رسمية مكتوبة إلى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها.

م	الجهـــة	مضمـــون المـذكـــرة	رد الجـهة
1	وزير الداخلية	الرد على استفسارات اللجنة المتعلقة بشكوى أسر ضحايا معتقلين في عدد من السجون التابعة لوزارة الداخلية	لم يتم الرد
2	النائب العام	استفسارات اللجنة حول الاعتداء التي تعرض له المواطنون في محافظة عدن	تم التجاوب
3	رئيس نيابة استئناف الضالع ومحافظ محافظة الضالع	استفسارات اللجنة لمعرفة ظروف الانتهاكات (الاعتقال التعسفي والاعتداءات) التي تعرض لها المواطنون واذا كان تم إرسال الأولويات اليهم من قبل إدارة امن محافظة الضالع	لم يتم الرد
4	محافظ محافظة حضرموت ومأرب والمهرة وشبوة	تسهيل عمل فريق اللجنة للاطّلاع على السجون وكذا الاستفسار عن بعض القضايا التي تم رصدها	تم التجاوب بالرد
5	رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية والاستطلاع ورئيس الشعبة في محافظة تعز	استفسارات اللجنة حول انتهاك (الاعتقال التعسفي) التي تعرّض لها عدد من المواطنين والمنسوبة لهم في محافظة تعز	تم الرد
6	مدير جهاز الأمن السياسي في محافظة مارب	عدد (2) مذكرة لاستفسارات اللجنة حول عدد من الانتهاكات (الاعتقال التعسفي) التي تعرض لها المواطنين	تم الرد
7	قوات الحزام الأمني في عدن	1. استفسارات اللجنة حول عدد من الوقائع المنسوبة الى الحزام الأمني والمتضمنة عدد من الانتهاكات ما بين اعتقالات تعسفية وترحيل قسري 2. تسهيل عمل راصدي اللجنة أثناء النزول الميداني	تم الرد بمذكرة واحدة فقط
8	قائد قوات حماية المنشآت	استفسارات اللجنة بشأن انتهاك اعتداء على مواطنين في محافظة عدن	لم يتم الرد
9	مدير عام شرطة محافظة تعز	واقعة ادّعاء اعتقال 13مواطنًا في محافظة تعز	لم يتم الرد.
10	مدير أمن محافظة الضالع	استفسار اللجنة بشأن شكوى باعتقال مواطن في محافظة الضالع	تم التجاوب
11	مدير الاستخبارات العسكرية وقائد الشرطة العسكرية بمحافظة مأرب	تسهيل عمل أعضاء اللجنة وفريقها الميداني لزيارة السجون ومراكز الاحتجاز والرد على استفسارات حول بعض الانتهاكات التي تم رصدها	تم التجاوب
12	قائد الشرطة العسكرية للمقاومة الوطنية	استفسارات اللجنة حول انتهاك بالاعتقال لمواطن في الساحل الغربي	لم يتم الرد
13	مدير شرطة محافظة عدن	استفسارات اللجنة حول بعض الانتهاكات المنسوبة الى اقسام شرط محافظة عدن والمتضمنة (5) اعتقالات على مجموعة من المواطنين في مختلف المديريات	لم يتم الرد
14	قيادة محور تعز	استفسارات عن بعض الانتهاكات المنسوبة إليهم والتي تتنوع بين اعتقالات تعسفية واقتحام منازل وقتل خارج نطاق القانون	لم يتم الرد
15	مدير عام شرطة الحديدة	استفسارات عن ادّعاء بالانتهاك (الاعتقال التعسفي) التي تعرض لها المواطنين والمنسوبة اليهم	لم يتم الرد

التحالف العربي لدعم الشرعية:

واصلت اللجنة الوطنية للتحقيق اتخاذ إجراءات التحقيق في الوقائع المنسوبة إلى طيران التحالف العربي، المرتكبة خلال الفترة السابقة على إعلان الهدنة، والمخاطبة بشأنها. وقد عُقد لقاء بمكتب اللجنة الوطنية في العاصمة المؤقتة عدن، ضم رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية وفريق تقييم الحوادث المشترك بتاريخ 2023/10/30م، حيث تم مناقشة الوقائع الجديدة التي يحقق فيها الفريق والمناطق التي تتواجد فيها، في إطار التعاون المشترك والتنسيق بين الجانبين، بما يكفل الوصول إلى كافة الضحايا المستهدفين وضمان تحقيق المساءلة الداخلية.

جماعة الحوثي:

دأبت اللجنة الوطنية للتحقيق منذ بدء مهامها في العاصمة المؤقتة عدن عام 2016م حتى كتابة هذا التقرير على التواصل مع قيادة جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، وذلك من خلال تحرير عدد من المذكرات الموجهة إلى رئيس المكتب السياسي للجماعة، بهدف الرد على استفساراتها بشأن الانتهاكات المنسوبة للجماعة والتي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها، وكذلك طلب تحديد ضابط اتصال للرد على تلك الاستفسارات. وبرغم حرص اللجنة على التواصل وطلبها أكثر من مرة تحديد ضابط اتصال، إلا أنها لم تتلق حتى اليوم أي رد من قبل الجماعة بهذا الشأن، وهو الإجراء الذي تتعامل به الجماعة مع معظم الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ومع ذلك، تواصل اللجنة أعمال الرصد والتحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت وتقع في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، عبر باحثيها وراصديها في محافظات أمانة العاصمة، وصنعاء، وحجة، وصعدة، وذمار، وعمران، والمحويت، وإب، والحديدة، والبيضاء، وفي كافة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الجماعة، والذين يقومون بمقابلة الضحايا وذويهم والاستماع إلى شهادات الشهود في تلك المحافظات، إضافة إلى عملية المعاينة لأماكن وقوع الانتهاكات.

وتدعو اللجنة قيادة جماعة الحوثي إلى التجاوب معها وتحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المنسوبة إلى الجماعة

خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة

للفترة من 2023/08/01م وحتى 2024/07/31م

تضطلع اللجنة الوطنية بمهام متعددة بحسب قرار إنشائها، وفي هذا الإطار تمكن فريق اللجنة وطاقمها العامل بمختلف وحداته خلال الفترة التي يغطيها التقرير من تنفيذ عدد من المهام والأعمال التي تدخل ضمن أعمال اللجنة في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك القيام بالعديد من الأنشطة التي من شأنها إنجاح عمل اللجنة وتطوير التعاون بينها وبين القضاء والمجتمع المدني لتعزيز وضع حقوق الإنسان، والحد من آثار الانتهاكات على الضحايا. إضافة إلى التهيئة لآليات العدالة الانتقالية ولتفعيل آليات المحاسبة وجبر الضرر وإحالة الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها إلى النيابة العامة، إضافة إلى أنشطة متعددة مع آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك بموجب خطة اللجنة السنوية.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي

أولاً: في مجال الرصد والتوثيق:

تشتمل عملية الرصد والتوثيق التي يقوم بها راصدو اللجنة على: إجراء المقابلات المباشرة مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، وتوثيق المعلومات التي يتم الإدلاء بها، وفق المبادئ الأخلاقية والمهنية التي تم تدريبهم عليها، ومن أهمها السرية والتحقق من صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى الموضوعية والحياد. ولهذا تولي اللجنة موضوع الرصد والتوثيق الاهتمام الأكبر والمتابعة اليومية، كونه يحقق تواجدها المباشر في جميع المحافظات اليمنية ويضمن الوصول إلى كافة الضحايا.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، استمر راصدو اللجنة البالغ عددهم (44) راصداً وراصدة في أعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا والمرتكبة من جميع الأطراف دون استثناء وفي كافة المحافظات. هذا بالإضافة إلى التعاون مع عدد من المتطوعين في المديريات النائية والبعيدة، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع، وفي جميع المناطق والمحافظات اليمنية. ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة في هذا المضمار ما يلي:

أ. أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

تمكنت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر عبر راصديها لما يزيد على (3055) حالة ادعاء بالانتهاكات في مختلف محافظات الجمهورية، موزعة على أكثر من 36 نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان. بلغ عدد الضحايا (13028) ضحية من الجنسين. وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها خلال فترة عملها، ابتداءً من يناير 2016م وحتى تاريخ صدور هذا التقرير، عدد (29701) واقعة انتهاك، بلغ إجمالي عدد الضحايا فيها (63772) ضحية.

وقد استمعت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى ما يزيد عن (8398) شاهداً ومبلغاً وضحية، واطلعت على حوالي (7886) وثيقة، فضلا عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

ب. رفع قدرات الراصدين والمحققين والكادر الفني والإداري للجنة:

يحظى بناء قدرات الباحثين الميدانيين والمحققين بأهمية خاصة في برامج عمل اللجنة، وذلك بهدف رفع كفاءتهم المعرفية القانونية ومهاراتهم الفنية الميدانية، لضمان جودة مخرجات عملية الرصد والتوثيق والتحقيق، بالإضافة إلى رفع قدرات الكادر الفني والإداري للجنة. وقد تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

- تنفيذ ورشة عمل لعدد (40) راصداً ميدانياً حول خصوصية التوثيق والمساءلة في قضايا حقوق الإنسان للفترة من 28يوليو-2 أغسطس 2023م، بتمويل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- تنفيذ ورشة تدريبية متقدمة للمحققين المساعدين في اللجنة الوطنية للتحقيق في مدينة القاهرة للفترة من 20 – 27 نوفمبر 2023م حول «القوانين والقواعد المنظمة لحقوق الإنسان»، بالشراكة مع مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات في القاهرة.
- تنفيذ لقاء دوري مع عدد (44) راصداً ميدانياً لمراجعة وتقييم أعمال اللجنة للعام المنصرم للفترة 26 - 28 فبراير 2024م، بتمويل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- تنفيذ ورشة تدريبية لعدد (25) من الكادر الفني والإداري للجنة الوطنية للتحقيق يوم الاثنين 11 ديسمبر 2023م، حول حماية الأعيان المدنية في القانون الدولي الإنساني بتمويل من مكتب الصليب الأحمر في عدن.

وبذلك فإن المفوضية السامية لم تنفذ سوى النشاطين السابقين خلال فترة التقرير.

جدول يبين أهم أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها، خلال الفترة من 2023/8/1م وحتى 2024/7/31م:

م	نوع الانتهاك	عدد الوقائع	عدد الضحايا	تصنيف الضحايا			المسئولية		
				رجلاً	امرأة	طفلاً	الحكومة	الحوثي	أخرى
1	قتل وإصابة المدنيين	694	887	635	82	170	78	562	54
2	زراعة الألغام المضادة للأفراد	128	138	104	12	22	0	128	-
3	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	3	-	0	0	0	1	2	-
4	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية والتاريخية	17	-	0	0	0	0	16	1
5	التهجير القسري	165	9952	0	0	0	6	153	6
6	تجنيد الأطفال	126	193	0	0	196	1	122	3
7	تفجير المنازل	22	-	0	0	0	0	22	0
8	التدمير والأضرار بالممتلكات العامة	6	-	0	0	0	2	4	0
9	التدمير والأضرار بالممتلكات الخاصة	737	-	0	0	0	43	551	143
10	الاعتداء على السلامة الجسدية	48	51	41	4	6	10	33	5
11	الاعتقال التعسفي	616	871	755	71	45	156	460	-
12	الإخفاء القسري	39	41	40	0	1	3	35	1
13	القتل خارج نطاق القانون	74	90	85	3	2	12	42	20
14	التعذيب	28	31	31	0	0	4	22	2
15	المنع من الحركة والتنقل	2	2	0	0	0	0	2	0
16	الاعتداء على المدارس	12	-	0	0	0	1	10	1
17	الاعتداء على التجمعات السلمية	1	1	1	0	0	1	0	0
18	الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام	3	3	1	0	0	1	1	1
19	المحاكمات الغير قانونية	29	116	113	3	0	1	28	0
20	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	4	24	0	0	0	0	4	0
21	الاعتداء على المنظمات والنقابات	3	3	0	0	0	0	3	0
22	التعسف الإداري	43	137	123	14	0	3	40	0
23	الاغتصاب والعنف الجنسي	2	2	0	0	2	0	1	1
24	قصف الطائرات الأمريكية من غير طيار	4	7	5	0	2	0	0	4
25	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	93	157	110	31	16	6	81	6
26	استخدام المواطنين دروع بشرية	5	7	7	0	0	0	4	1
27	المساس بحرية الرأي والمعتقد	4	4	2	1	1	1	3	0
28	زراعة ألغام المركبات والعبوات الناسفة	98	186	103	8	58	0	76	22
29	انتهاكات أخرى	49	125	21	1	1	3	46	0
	الإجمالي	**3055**	**13028**	**-**	**-**	**-**	**333**	**2451**	**271**

ثانياً: في مجال التحقيق في الانتهاكات:

حرصت اللجنة منذ بدء عملها، وفقاً للقرار الجمهوري المنشئ لها، على الالتزام بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من الضحايا والشهود والمبلغين من شرائح مجتمعية متعددة. كما عمدت إلى استخدام آليات مختلفة لضمان جودة عملية التحقيق بهدف إثبات الوقائع، وتحديد المتسببين فيها وفق القوانين الوطنية والمواثيق الدولية المنطبقة على كل واقعة، وتوخي أعلى درجات الدقة والموضوعية بما يضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات وإنصاف الضحايا وجبر ضررهم.

وقد استندت مسارات عمل اللجنة بشكل أساسي على عدد من الأنشطة المتعلقة بالتحقيق، نورد منها ما يلي:-

أ. أ-النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات حقوق الإنسان:

في الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة عدداً من الزيارات الميدانية إلى عدة محافظات، بهدف تقييم وضع حقوق الإنسان والتحقيق الميداني المباشر في عدد من الوقائع الجسيمة التي شهدتها وتشهدها تلك المحافظات، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات والأدلة الميدانية المتوفرة والاستماع إلى الشهود والمبلغين. إضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بزيارة ومعاينة السجون ومراكز الاحتجاز، لتحديد مستوى حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ورصد وتوثيق أي انتهاكات قد تعرضوا لها تمهيداً للتحقيق فيها، والاستماع إلى إفادات ومطالب السجناء والمحتجزين من الجنسين، والرفع باحتياجاتهم إلى الجهات المختصة. وسنشير هنا إلى أهم ما نفذته اللجنة في هذا المجال:

النزول الميداني لمحافظة تعز:

نفذت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير زيارات ميدانية متفرقة إلى محافظة تعز، تم فيها إجراء عدد من التحقيقات الميدانية، ومنها:

1. **-النزول إلى مديرتي القاهرة وصالة :-**

قام فريق اللجنة بتاريخ 6 أكتوبر 2023م بنزول ميداني إلى مديرتي القاهرة وصالة، وتم التحقيق الميداني في وقائع قصف عشوائي للأحياء السكنية في مديريتي القاهرة وصالة بتعز، والتوثيق المباشر للأضرار الواقعة على المباني وأسطح المنازل والنوافذ، وبقايا المقذوفات. كما تم إجراء مقابلات مع الضحايا وذويهم من سكان أحياء الكمب والدعوة، وكلية الطب، والشماسي، والزهراء.

2. **زيارة مقر سجن الأمن المركزي وسجن البحث الجنائي:**

قام فريق اللجنة بتاريخ 7 نوفمبر 2023م بزيارة سجن البحث الجنائي في محافظة تعز للاطلاع على أحوال المحتجزين. وفي تاريخ 7 يوليو 2024م، زار فريق اللجنة مجددا مقر سجن الأمن المركزي وسجن البحث الجنائي ومرافقه، وأطلع على أوضاع المنشأة، ورصد الوضع الذي يعاني منه السجناء والمحتجزون، الذين بلغ عددهم (950) سجينًا ومحتجزًا، بينهم 25 امرأة و18 من ذوي الأعمار بين 17 و19 سنة. واستمع الفريق ودون أهم مطالبهم المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة وسرعة البت في قضاياهم.

3. **زيارة سجن الشبكة ومركز الاحتجاز بإدارة شرطة مديرية الشمايتين:**

استجابة للشكوى المرفوعة للجنة من قبل عدد من نزلاء سجن الشبكة في مدينة التربة بمحافظة تعز، قام فريق اللجنة الوطنية بالنزول إلى سجن الشبكة وإدارة شرطة مديرية الشمايتين: الأول بتاريخ 11 نوفمبر 2023م، وتم

الاطلاع على وضع النزلاء البالغ عددهم أثناء الزيارة (90) سجينًا ومحتجزًا على ذمة قضايا مختلفة في سجن الشبكة، و(25) محتجزًا في مركز الاحتجاز بإدارة شرطة مديرية الشمايتين ،والنزول الثاني كان بتاريخ 17 يوليو 2024م، وتم فيه معاينة غرف الاحتجاز الثلاث المخصصة لعدد (113) محتجزاً.

4. النزول الميداني إلى مديرية المقاطرة :

استكمالا لعملية التحقيق بواقعة الادعاء باعتقال عدد (28) من أبناء مديرية المقاطرة محافظة لحج واقتحام المنازل والمعاملة المهينة بحق النساء من قبل قيادة وأفراد اللواء الرابع مشاة جبلي، قام فريق اللجنة الوطنية المكلف بالنزول الميداني إلى مديرية المقاطرة يوم الأربعاء 10 يناير 2024م لإجراء مقابلات متفرقة مع أهالي المعتقلين، والاستماع إلى عدد من شهود العيان وتدوين مطالبهم.

5. زيارة سجن الأمن السياسي والاستخبارات العسكرية وشرطة محافظة تعز:

بتاريخ 2024/7/8م ، نفذت اللجنة نزولا ميدانيا لمراكز الاحتجاز في كل من الأمن السياسي والاستخبارات العسكرية وشرطة محافظة تعز، وقامت بمعاينتها والاطلاع على الخدمات المقدمة للمحتجزين، والاستماع إلى العشرات منهم والمحتجزين على ذمة الحرب، ودونت مطالبهم القانونية.

6. زيارة مركز الاحتجاز التابع لإدارة أمن تعز ونقطة التفتيش في جولة القصر مديرية صالة.

تفاعلا من اللجنة مع ما نشره عدد من النشطاء في وسائل التواصل حول إجراءات الحد من التنقل بعد فتح طريق جولة القصر الحوبان، قام فريق اللجنة بزيارة مبنى شرطة تعز بتاريخ 2024/7/8م، والاطلاع على الإجراءات الهادفة لتسهيل عملية التنقل من وإلى مديريات المدينة في ظل كثافة عدد الزائرين والعائدين إلى المدينة. كما تم معاينة مركز الإيقاف المؤقت والاستماع لإفادات (20) شخصًا من الموقوفين، والذين تم الإفراج عنهم بحضور اللجنة. كذلك تم القيام بزيارة نقطة التفتيش في جولة القصر القريبة من الجبهة العسكرية بين الحوثيين والجيش الوطني بتاريخ 11 يوليو 2024م، والاستماع لتوضيحات أركان حرب اللواء (22) والاحتياجات الفنية والبشرية لتسهيل تنقل مئات المواطنين يوميًا وكفالة حقهم في السلامة وحرية السفر والتنقل المتوائمة مع حق السكان في الأمن والاستقرار.

7. -النزول إلى منطقة الشقب بمديرية صبر الموادم

نفذت اللجنة نزولاً ميدانياً إلى عدد من القرى بمحافظة تعز بتاريخ 13 يوليو 2024م، لاستكمال أعمال التحقيق في عدد من الانتهاكات المرتبطة بالحرب. وقد استمع فريق اللجنة لشهادات أكثر من (68) شخصاً من الجنسين، والتقى بعشرات الضحايا المدنيين في قرى (حبور والعقمة والعاوات والمحرزة والقبع وجنهمي وشهير ونجد المرقب في منطقة الشقب بعزلة النجادة).

النزول الميداني إلى مخيمات النازحين في محافظة عدن:

نفذت اللجنة الوطنية للتحقيق نزولاً ميدانياً بتاريخ 3 ديسمبر 2023م إلى مخيمات النازحين بمحافظة عدن للاطلاع على أوضاع المخيمات والنازحين، والاستماع إلى شهادات حية من الضحايا الذين تعرضوا للإعاقة جراء الألغام الأرضية والقصف العشوائي، وما نتج عنها من بتر وتشويه لأطراف الضحايا، وإعاقات بدنية وذهنية مستديمة. كما جرى معاينة الأضرار الجسدية التي لحقت بالضحايا، والاطلاع على حجم ونسبة الإعاقات التي أصابتهم، ومدى تأثيرها على ممارسة حياتهم الطبيعية.

النزول الميداني إلى محافظة المهرة: -

نفذت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وبتاريخ 28 مايو 2024م، نزولاً ميدانياً إلى محافظة المهرة، حيث قام فريق اللجنة الوطنية بزيارة كل من السجن المركزي ومركز الاحتجاز بالبحث الجنائي، والأقسام والمرافق التابعة لهما، والتي كان يتواجد فيها أثناء زيارة اللجنة عدد (267) محتجزاً وسجيناً، ومن ضمنهم ثلاث محتجزات من النساء. وعمدت اللجنة إلى الاستماع لعدد من السجناء والمحتجزين وتدوين مطالبهم واحتياجاتهم المختلفة، وتقييم أوضاعهم القانونية.

النزول الميداني إلى محافظة حضرموت: -

نفذت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير زيارات ميدانية متفرقة إلى محافظة حضرموت، تم فيها إجراء عدد من التحقيقات الميدانية، ومنها:

1. **زيارة أقسام السجن المركزي في المكلا بمحافظة حضرموت**

نفذ فريق اللجنة الوطنية نزولاً ميدانياً إلى أقسام السجن المركزي في المكلا بتاريخ 2 يونيو 2024م، استمع فيه أعضاء اللجنة ورئيس نيابة استئناف حضرموت ورئيس النيابة الجزائية القاضي لعدد من نزلاء السجن المركزي، الذي يتواجد فيه (704) سجيناً ومحتجزاً، بينهم (12) امرأة على ذمة قضايا مختلفة في نيابات ومحاكم المحافظة، وجرى تدوين مطالبهم المتعلقة بسرعة البت في ملفاتهم واستكمال إجراءات الإفراج عن المشمولين بالإفراج البالغ عددهم (37) سجيناً، وتحسين ظروف الاحتجاز، خاصة الصحية والخدمية.

2. **زيارة مركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي بالمكلا:**

قام أعضاء اللجنة بزيارة مركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي بتاريخ 3 يونيو 2024م، وجرى خلال الزيارة الاستماع للمحتجزين البالغ عددهم (20) شخصاً، ومعاينة ظروف الاحتجاز الصحية والاجتماعية والقانونية. كما تم الاستماع إلى مدير البحث الجنائي ومناقشته حول الإجراءات الهادفة لضمان حقوق المحتجزين.

النزول الميداني إلى محافظة مأرب

نفذ أعضاء اللجنة نزولا ميدانيا إلى محافظة مأرب للفترة من 3-8 يونيو 2024م، تم خلالها القيام بعدد من الأنشطة والتحقيقات، ومنها:

1. **زيارة السجن المركزي وسجن النساء والبحث الجنائي وقسم الأحداث في السجن الجديد:**

قام فريق من اللجنة الوطنية للتحقيق بمعاينة مبنى السجن المركزي وسجن النساء والبحث الجنائي والشرطة العسكرية بمحافظة مأرب. واطلع أعضاء اللجنة خلال الزيارات على الأوضاع القانونية للسجناء والمحتجزين، البالغ عددهم (542) سجيناً ومحتجزاً في السجن المركزي وسجن البحث الجنائي، بينهم (20) امرأة، وتم تدوين مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم في السجن، وسرعة البت في قضاياهم من قبل النيابات والمحاكم. كما قام فريق اللجنة الوطنية بزيارة مباني وملحقات السجن المركزي الجديد، والاستماع إلى عدد (10) من النزلاء من فئة الأحداث المحتجزين على ذمة عدد من القضايا، واطلعوا على أوضاعهم القانونية والخدمية، وأوصوا بإطلاق سراحهم وفقاً للقانون.

2. **زيارة مراكز احتجاز السجناء في الأمن السياسي والاستخبارات العسكرية:**

قام فريق اللجنة بمعاينة مراكز الاحتجاز التابعة للاستخبارات العسكرية والأمن السياسي ومركز الاحتجاز في الشرطة العسكرية بالمحافظة، والاطلاع على أوضاع السجناء وتقييم الوضع الصحي والغذائي داخل هذه السجون، والاستماع إلى مطالب عدد من المحتجزين وتدوين مطالبهم وأسباب احتجازهم.

3. **النزول إلى مراكز المناطق الأمنية :**

نفذ فريق اللجنة نزولًا ميدانيًا إلى أربع مناطق أمنية في محافظة مأرب، وقام الفريق بمعاينة غرف الاحتجاز والاستماع إلى عدد من المحتجزين على ذمة قضايا مختلفة، وتقييم أوضاعهم القانونية ومدى تمتعهم بالحقوق المكفولة وفقًا للقواعد والمعايير الدولية والقانون الوطني، والتأكد من سلامة إجراءات الاحتجاز القانونية.

النزول الميداني إلى محافظة شبوة:

نفذ أعضاء اللجنة نزولا ميدانيا إلى مدينة عتق يومي 8-9 يونيو 2024م، تم خلالها القيام بعدد من الأنشطة والتحقيقات، منها:

1. **زيارة مقر السجن المركزي وإدارة البحث الجنائي ومركز شرطة مديرية عتق:**

عاين أعضاء اللجنة الوطنية أوضاع مقر السجن المركزي وإدارة البحث الجنائي ومركز شرطة مديرية عتق، واطلعوا على الأوضاع القانونية والخدمات التي يتلقاها عدد (269) سجيناً ومحتجزاً. واستمعوا إلى عدد من السجناء والمحتجزين، وقاموا بتدوين مطالبهم المتمثلة في تحسين أوضاعهم وسرعة البت في قضاياهم من قبل النيابات والمحاكم المختصة.

ب. تنفيذ جلسات استماع:

تُعدُّ جلسات الاستماع أحد الأنشطة الأساسية التي تأتي ضمن آليات التحقيق التي تتبعها اللجنة الوطنية، وتهدف إلى سماع أصوات الضحايا وشهود العيان، والوقوف على حقيقة الانتهاكات التي عاشها الضحايا، والآثار الجسدية والصحية والنفسية جراء ما تعرضوا له، وتدعيم أدلة التحقيق من خلال الشهادات الحية المتنوعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة عددًا من جلسات الاستماع لعدد من ضحايا الانتهاكات في مختلف المحافظات، نذكر منها ما يلي:

1. **جلسات استماع علنية لشهادات حية لعدد من الأطفال:**

نفذت اللجنة بتاريخ 2024/11/18م، وبالتزامن مع اليوم الدولي لحقوق الطفل، جلسة استماع لعدد من الأطفال وكذلك الجهات والمؤسسات العاملة في مجال حماية الأطفال، وذلك بمكتب اللجنة بمحافظة تعز. استمعت فيها اللجنة إلى (9) أطفال من الجنسين الذين تعرضوا لأنماط مختلفة من الانتهاكات الجسيمة التي أدت إلى معاناة قاسية شملت تشويه أجسادهم وبتر أطرافهم وحرمانهم من الوصول للمساعدات الإنسانية والحق في التعليم، وإلى (10) شهادات حية من المختصين في تقديم الرعاية والحماية والمجتمع المدني.

كما نفذت اللجنة جلسة استماع مغلقة بمكتبها في محافظة مأرب بتاريخ 4 يونيو 2024م، لعدد (8) من الأطفال، بالتزامن مع اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال. تضمنت هذه الجلسة شهادات حية للضحايا من الأطفال وعائلاتهم، استحضروا خلالها تفاصيل الانتهاك الذي تعرضوا له وما ترتب عليه من معاناة وأضرار جسدية ومادية ونفسية حرمتهم من ممارسة حياتهم الطبيعية والاستمرار في تحصيلهم العلمي.

2. جلسة استماع لعدد من النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالتزامن مع الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة:

عقدت اللجنة بتاريخ 3 ديسمبر 2023م في مكتب اللجنة بالعاصمة المؤقتة عدن، جلسات استماع جماعية لعدد (25) امرأة من محافظات عدن، لحج، الحديدة، تعز، صنعاء، وإب، ممن تعرضن لانتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان وطالت حقوقهن الأساسية المكفولة في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية. تم فيها توثيق الانتهاكات التي مورست بحق النساء من جميع الأطراف والاطلاع على تجاربهن في الحرب، والتي عكست جسامة الانتهاكات التي شملت استهداف الأحياء السكنية وبيئات النساء المحمية في القانون الدولي الإنساني، وأدت إلى إصابات بليغة وتشويه في أجسادهن وأطرافهن، والتهجير القسري الذي فرض عليهن حياة التشرد والحاجة، وخسارة الحق في الأمن والسكن بعد تدمير منازلهن، والاعتقال التعسفي اللاتي تعرضن له وتقييد الحرية في أماكن غير قانونية، وفقدان الزوج والابن المعيل أثناء الحرب. وتم تدوين مطالبهن المتعلقة بالإنصاف والتعويض وجبر الضرر.

3. جلسة استماع لضحايا من ذوي الإعاقة بالتزامن مع اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة:

في سياق عمل اللجنة الوطنية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن بتاريخ 3 ديسمبر 2023م جلسة استماع لعدد (5) من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من ذوي الإعاقة. حيث تم الاستماع إلى شهاداتهم بشأن ما تعرضوا له من انتهاكات أدت إلى بتر وتشوه في أعضائهم بسبب القصف والألغام، وحدوث إعاقات جسدية لديهم أثرت على ممارسة حياتهم الطبيعية، وتسببت للبعض الآخر في إعاقات ذهنية مستديمة.

4. جلسات استماع لشهادات مختلفة عن انتهاكات حقوق الإنسان:

عقدت اللجنة خلال فترة التقرير عددًا من جلسات الاستماع الفردية والجماعية المتفرقة بمكاتبها في عدن وتعز ومأرب، ومن ذلك تنفيذ جلسة استماع جماعية لعدد من الضحايا في مكتب اللجنة بمحافظة مأرب بتاريخ 2024/2/15م، وجلسة استماع في مكتب عدن لعدد من المنتسبين لجمعية جرحى وضحايا الحرب بتاريخ 2024/3/12م، وجلسات استماع مغلقة لضحايا الاعتقال التعسفي المفرج عنهم بتاريخ 17-19 أبريل 2024م بمكتب اللجنة في تعز، وفي تلك الجلسات قدم الضحايا شهاداتهم حول صنوف المعاناة القاسية وحرمانهم من التمتع بحقوقهم في السلامة الجسدية والنفسية، وفي الكرامة والعمل

ثالثا: في مجال تفعيل المحاسبة والعمل مع القضاء:

يُعد القضاء ركنًا أساسيًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ويمثل الملاذ الآمن للأفراد في حماية حرياتهم وضمان حقوقهم. ومن هذا المنطلق، تحرص اللجنة على اللقاء بالسلطة القضائية بصورة دورية والتنسيق معها لتعزيز الجهود الرامية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان تحقيق العدالة الناجزة، وإنصاف الضحايا، وتفعيل آليات المساءلة وضمان عدم الإفلات من العقاب، وذلك وفق مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان المصادق عليها من قبل اليمن والقوانين الوطنية النافذة. وفي هذا الإطار، نفذت اللجنة عددًا من اللقاءات كالآتي:

- عقدت اللجنة لقاءين منفصلين بتاريخ 24 يوليو 2024م مع كل من رئيس مجلس

القضاء الأعلى القاضي/ محسن يحيى طالب، ورئيس المحكمة العليا القاضي الدكتور علي الأعوش. تناول اللقاءان عددًا من الموضوعات الهامة تأكيدًا لاستمرار التعاون والتنسيق بين اللجنة والسلطة القضائية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، والتأكيد على تفعيل آلية المساءلة بما يضمن عدم إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب. كما تم مناقشة ملاحظات اللجنة التي رصدتها خلال نزولها الميداني لعدد من المحافظات.

- عقدت لقاءات مع أعضاء السلطة القضائية ممثلين برؤساء النيابات والمحاكم الاستئنافية والابتدائية ووكلاء النيابات الجزائية والعسكرية في محافظات الحديدة ومأرب وتعز وشبوة والمهرة وحضرموت خلال النزول الميداني الذي تنفذه اللجنة الوطنية بصفة دورية، حيث يتم مناقشة ملاحظات اللجنة حول أوضاع المحاكم والنيابات التي من شأنها التأثير سلبًا على حقوق السجناء وتقويض تطبيق مبادئ المحاكمة العادلة.

رابعاً: في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

حرصت اللجنة الوطنية منذ بدء أعمالها على توطيد علاقتها مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة، انطلاقًا من إدراكها لدور هذه المنظمات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والدعوة إلى تحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية، ومناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان، ومساعدة ودعم الضحايا، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، كما أن التنسيق والتعاون بين اللجنة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها لا يزال يمثل أولوية في ظل أهداف اللجنة في الحد من الانتهاكات وتخفيف أثرها على الضحايا.

وفي هذا الإطار، تواصل اللجنة تواصلها المباشر وغير المباشر مع منظمات المجتمع المدني من خلال عدد من الأنشطة، منها اللقاءات وورش العمل وإحالة الضحايا من الجانبين، ومن أهم هذه الأنشطة خلال الفترة المشمولة في التقرير

ورش العمل واللقاءات:

بالتزامن مع زيارات اللجنة الوطنية لعدد من المحافظات، وكذلك في مشاركاتها الخارجية الدولية، عقدت اللجنة عددًا من ورش العمل المباشرة مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة المحلية والدولية، وذلك بهدف مراجعة وضع حقوق الإنسان وتبادل المعلومات للحالات التي تعرضت لانتهاكات مختلفة لتوثيقها ولضمان حقوقهم في المحاسبة والإنصاف وجبر الضرر. ومن هذه الورش:

- **تنفيذ حلقة نقاش مع منظمات المجتمع المدني في جنيف بتاريخ 22 سبتمبر 2023م** على هامش الدورة (54) لمجلس حقوق الإنسان تم فيها استعراض مستجدات حقوق الإنسان في اليمن، وأعمال اللجنة الوطنية في الرصد، والتوثيق، والتحقيق، والمساءلة. شارك في النقاش قرابة (28) مشاركاً من ممثلي البعثات الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، والدول العربية والأفريقية في جنيف، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات ومناصرة الضحايا.
- **تنفيذ لقاء موسع مع عدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى والمجتمع المدني والإعلاميين، في مقر السفارة**

اليمنية بالعاصمة المصرية القاهرة يوم الأربعاء 27 سبتمبر 2023م، استهدف اللقاء استعراض أهم محتويات التقرير الدوري الحادي عشر والمخرجات التي توصلت إليها اللجنة من نتائج التحقيقات الميدانية وزيارتهراكزالاحتجازوالسجونالمختلفة.

- **تنفيذ حلقة نقاش بالتزامن مع يوم الطفل العالمي بتاريخ 20 نوفمبر 2023م بالعاصمة المؤقتة عدن** شارك فيها (40) مشاركاً من ممثلي المؤسسات الحكومية في وزارتي العدل والشئون القانونية وحقوق الإنسان، ومكتب النائب العام، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. تمحورت الحلقة حول دور اللجان والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الطفل في اليمن، وقدمت خلالها عدد من أوراق العمل. واختتمت حلقة النقاش بوضع المشاركون عددًا من التوصيات المتعلقة بضرورة تفعيل الحماية القانونية اللازمة للطفل، من ضمنها إنشاء آليات بديلة (غير قضائية) لمساءلة الأطفال المنخرطين في النزاع المسلح، ووضع لوائح إجرائية تراعي خصوصيات الأطفال المشتركين في إجراءات التحقيق، وضرورة إدماج مبدأ مصالح الطفل الفضلى في جميع الأحكام القانونية والقرارات القضائية والإدارية.
- **تنفيذ ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني في مدينة المخا الساحلية غربي محافظة تعز حول ضمانات حماية وتعزيز حقوق الإنسان بتاريخ 26 أكتوبر 2023م** شارك فيها عدد (28) منظمة ونقابة وجهات عاملة في مجال حقوق الإنسان بمديريات الساحل الغربي. تم فيها مناقشة ضمانات حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الساحل الغربي وتدخلات المجتمع المدني فيها، وزيادة مستوى التواصل وإحالة الضحايا إلى راصدي اللجنة الوطنية.
- **تنفيذ لقاء موسع مع منظمات المجتمع المدني في محافظة المهرة، بتاريخ 30 مايو 2024م** بمشاركة (30) منظمة مجتمع مدني من المنظمات العاملة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان في محافظة المهرة، وتم الخروج بتوصيات تتعلق بتفعيل آلية إحالة الضحايا من المجتمع المدني إلى اللجنة الوطنية لاستكمال أعمال التحقيق بالانتهاكات.
- **تنفيذ لقاء تشاوري مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة والعاملة في مجال الحماية والتمكين والتوعية والرصد وتعزيز حقوق الإنسان بمحافظة حضرموت، بتاريخ 1 يونيو 2024م** شارك فيه (33) من ممثلي المنظمات، وتم استعراض أهم مستجدات حقوق الإنسان في المحافظة، وانعكاس الأحداث العامة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأخيرة على الوضع الإنساني والحقوقي في حضرموت، وأدوار المجتمع المدني في التخفيف منها. وخرج اللقاء بعدد من التوصيات الرامية إلى تحسين بيئة حقوق الإنسان وممارستها، وإعمال الحقوق وحمايتها.
- **عقد لقاء موسع في محافظة شبوة بتاريخ 10 يونيو 2024م** شارك فيه عدد (23) ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والإعلاميين والنشطاء العاملين في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان بالمحافظة. وخرجت الورشة بعدد من التوصيات تتعلق بمحددات رئيسية من شأنها تفعيل آليات التعاون المشترك بين اللجنة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة في مجال التبليغ

وإحالة الانتهاكات إلى اللجنة لضمان حقوق الضحايا، وبما يعزز من احترام حقوق الإنسان وحرياته.

- **تنفيذ ورشة عمل في محافظة تعز بتاريخ 15 يوليو 2024م**، شارك فيها عدد (28) مشاركاً ومشاركة من القضاة والمحامين والقانونيين والنقابات والاتحادات العامة وروابط الضحايا حول «الأدوار والفرص في تحقيق المساءلة والإنصاف لضحايا الانتهاكات». وخرجت الورشة بعدد من التوصيات الرامية لتفعيل الحق في الوصول إلى القضاء وتحقيق العدالة.

التقارير الصادرة عن المجتمع المدني:

تحرص اللجنة الوطنية على الاطلاع ومراجعة جميع التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية، ونقابة الصحفيين والمتعلقة بالانتهاكات ووضع حقوق الإنسان بشكل عام. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم عكس بعض المعلومات المفيدة منها إلى راصدي اللجنة في المحافظات للتأكد والرصد والتوثيق، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في مناقشة تقارير اللجنة الدورية وبياناتها الصحفية.

خامساً: في مجال العمل مع آليات الأمم المتحدة المعنية بوضع حقوق الإنسان في اليمن، والمجتمع الدولي:

1. فريق العقوبات التابع لمجلس الأمن:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية بمقر اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن لقاءين مع فريق لجنة العقوبات التابع لمجلس الأمن، بتاريخ 3 أغسطس 2023م، وتاريخ 7 مارس 2024م، وفي اللقاءين تم مناقشة مستجدات حقوق الإنسان في اليمن، وبحث آفاق التعاون المستقبلية، وتبادل المعلومات المتعلقة بالوقائع التي يتابعها فريق لجنة العقوبات والتي حدثت على الأراضي اليمنية والخاصة بالانتهاكات التي تحقق بشأنها اللجنة الوطنية، منها تجنيد الأطفال والنساء، وحرمان الطلاب من التعليم ومن دخول الامتحانات قبل الانخراط في دورات عسكرية، وكذلك الوحدات المتورطة بذلك. كما تم مناقشة الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون في مناطق التماس، مثل القنص والألغام والاشتباكات المتقطعة، وأوضاع الأهالي الساكنين في تلك المناطق والذين لم يتمكنوا من النزوح وترك منازلهم بسبب الأوضاع المادية

2. المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

تنص قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن منذ عام 2015م وحتى الدورة (54) في أكتوبر 2023م، على قيام المفوضية بتقديم الدعم للجنة الوطنية للتحقيق في مجال رفع القدرات، والدعم الاستشاري والقانوني والتقني، باعتبارها الجهة المعنية بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان وسكرتاريته العامة، وعليها يقع تعزيز حقوق الإنسان في العالم، خاصة في الدول التي يتواجد فيها مكاتب للمفوضية السامية. ومن هذا المنطلق، بُنيت العلاقة بين اللجنة الوطنية وبين مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن.

إلا أنه وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقم المفوضية بأي أنشطة عدا تمويل لقاء تيسيري واحد فقط بين اللجنة وراصديها البالغ عددهم (44) راصداً للفترة(26-28) فبراير 2024م. لتتفاجأ اللجنة بإبلاغها من قبل مدير مكتب المفوضية باليمن، السيد رينو ريتال، بتوقف المفوضية عن تقديم الدعم والتراجع عن تنفيذ

الأنشطة كليا، وردا على ذلك، قامت اللجنة بإرسال مذكرة رسمية بتاريخ 2024/6/23م عبر وزارة الخارجية للاستفسار عن ذلك وحقيقة قيام المفوضية بوقف الدعم. وفي وقت لاحق، تلقت اللجنة ردًا صادرًا من رئيس دائرة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتاريخ 2024/7/11م، مفاده عدم امتلاك المفوضية التمويل اللازم لدعم اللجنة بالمبلغ الذي كان مدرجًا في الميزانية، وذلك نظرًا لأن عددًا من الدول الأعضاء لم تدفع اشتراكاتها في الميزانية العامة للأمم المتحدة، ونتيجة لذلك تم وقف الأنشطة.

والحقيقة أن مثل هذا الإجراء ينسف تماماً كل الآمال التي بنتها اللجنة على الدعم الذي تقدمه المفوضية، خصوصاً فيما يتعلق برفع القدرات والدعم التقني والاستشاري، ولهذا، يمكن القول إن العلاقة مع المفوضية أصبحت شبه متوقفة بسبب تنصلها عن القيام بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان

3. السفارات والدول المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن:

تحرص اللجنة على استمرار التواصل مع مختلف الأطراف والفاعلين الخارجيين في المجتمع الدولي، واطلاعهم على مستجدات حقوق الإنسان في اليمن، والجهود التي تبذلها اللجنة في مجال توثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، وغيرها من مجالات المساءلة والإنصاف. ورغبة من اللجنة في توسيع آليات التعاون مع هذه الجهات بما يعزز من تحقيقها لأهدافها، قامت اللجنة خلال الفترة المشمولة في التقرير بعدد من اللقاءات الجماعية والفردية مع سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المهتمة بوضع حقوق الإنسان في اليمن، ومنها ما يلي:

- **عقد عدد من اللقاءات بين اللجنة والجهات الدبلوماسية في الخارجية الهولندية،** منها اللقاء مع السفير الهولندي لدى مجلس حقوق الإنسان بجنيف بول بيكرز بتاريخ 21سبتمبر 2023م، وتثمينه دور اللجنة الأساسي في حفظ بيانات الضحايا والأدلة، ودعم مملكة هولندا لجهود اللجنة الوطنية كآلية وطنية ستساهم في تحقيق العدالة والإنصاف. إضافة إلى عقد لقاء مع السفيرة الهولندية جانيت سيبين والملحق السياسي تيسا شولمان في الأردن بتاريخ 2023/9/10م، ولقاء آخر بتاريخ 2023/11/21م في مكتب اللجنة في عدن، ولقاء ثالث بتاريخ 2024/6/4م حضره مسؤول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الهولندية مارك غيرتسن. نوقش في تلك اللقاءات وضع حقوق الإنسان في اليمن، وجهود اللجنة الوطنية في الوصول إلى الضحايا وتذليل تحديات الرصد والتحقيق، وفرص المساءلة وتحقيق السلام. كما عقدت اللجنة بتاريخ 2023/9/13م لقاء مع سفير حقوق الإنسان ودائرتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودائرة المنظمات المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الهولندية والعلاقات بالخارجية الهولندية ومسؤول ملف اليمن في دائرة الشرق الأوسط في لاهاي، تم فيه مناقشة سياق حقوق الإنسان الحالي في اليمن وأنماط الانتهاكات التي تعرض لها الضحايا في الفترة الأخيرة، والدور الذي تقوم به اللجنة في سبيل تحقيق المساءلة وجبر ضرر الضحايا من الجنسين وإنصافهم.
- **عقد لقاء مع كبير مستشاري المبعوث الأممي لدى اليمن، الزهراء النقي،** في مقر اللجنة بالعاصمة عدن بتاريخ 31 أغسطس 2023م. تناول اللقاء دور عملية التوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في بناء سلام شامل وفاعل قائم على مشاركة الضحايا وضمان حقوقهم القانونية.

- **عقد لقاء مع نائب رئيس اللجنة الدولية للمفقودين ومدير السياسات بالمنظمة، السيد أندرياس كليسير، والمسؤول القانوني للمنظمة في الشرق الأوسط نوال رمضان،** بمدينة لاهاي في هولندا بتاريخ 15 سبتمبر 2023م. وتناول اللقاء بحث آليات التعاون المشترك في مجال رفع القدرات لطاقم اللجنة، والاستفادة من عمل المختبر الأنثروبولوجي في معرفة هوية الرفات لعدد من المفقودين التي تحقق اللجنة في ملفاتهم.
- **عقد لقاء مع مدير مكتب المفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدكتور محمد النسور، ومدير التعاون الفني والعمليات الميدانية في مكتب المفوضية السامية، كريستيان سالازار،** بمدينة جنيف، بتاريخ 19 سبتمبر 2023م. تناول اللقاء دور اللجنة الوطنية في عملية الرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن خلال الفترة الماضية، وأهمية زيادة الدعم التقني المقدم من مجلس حقوق الإنسان للجنة عبر المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمواكبة التوسع الكبير في عملية الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات.
- **عقد لقاء مع المجموعة الأوروبية في جنيف بتاريخ 19 سبتمبر 2023م،** بحضور ممثلي البعثات الدبلوماسية لكل من هولندا، لوكسمبورج، النمسا، فنلندا، إيرلندا، رومانيا، وبلجيكا والاتحاد الأوروبي، أكدوا فيه على تقديرهم للجهود المبذولة من اللجنة الوطنية، ودعمهم الكبير لإدماج حقوق الإنسان في مسار السلام.
- **عقد لقاء مع سفراء المجموعة العربية في جنيف بتاريخ 20 سبتمبر 2023م،** على هامش مشاركة اللجنة بالدورة (54) لمجلس حقوق الإنسان، وتم فيه استعراض أعمال ونتائج التحقيقات الميدانية للجنة ومستجدات حقوق الإنسان في اليمن، والتأكيد على تثمين السفراء لعمل اللجنة ودعمهم لجهودها.
- **عقد لقاء مع ممثلي الوكالة السويدية للتنمية الدولية بتاريخ 16 أكتوبر 2023م،** في مقر اللجنة بالعاصمة عدن. تناول اللقاء التحديات المختلفة المتعلقة بعملية الرصد والوصول للضحايا وأولويات عمل اللجنة في الفترة المقبلة لضمان إنصاف الضحايا وجبر الضرر.
- **عقد لقاء مع السفيرة الفرنسية لدى اليمن، السيدة كاترين قرم كمون،** في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 4 فبراير 2024م. تناول اللقاء مستجدات حقوق الإنسان في البلاد وأهمية عمل اللجنة الوطنية كآلية تهيئ للمساءلة بغرض إنصاف الضحايا وتحقيق العدالة.
- **عقد لقاء مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن، ستيفن فاجن،** في مقر السفارة بالعاصمة السعودية الرياض بتاريخ 5 فبراير 2024م. تم خلال اللقاء مناقشة وضع حقوق الإنسان في اليمن في مرحلة ما بعد انتهاء الهدنة الإنسانية الرسمية، واستمرار عملية التحقيق والوصول إلى الضحايا في كافة المناطق اليمنية أملًا في إنصافهم عبر القضاء الوطني وآليات العدالة الانتقالية.
- **عقد لقاء مع مدير مكتب الصليب الأحمر في عدن والتربة والساحل الغربي من تعز والحديدة وقسم الحماية بتاريخ 2024/7/17م،** نوقش فيه نتائج زيارة اللجنة

للمعتقلين على ذمة الحرب، ودور الصليب الأحمر في التواصل مع ذويهم ولم الشمل، إضافة إلى ثلاثة من الأجانب المحتجزين في المكلا، وفرص التعاون بين اللجنة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال التوعية ورفع الخبرات بالقانون الدولي الإنساني.

- **تقديم أكثر من (13) توصية من قبل ممثلي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة المشاركين في الاستعراض الدوري الرابع لليمن حول حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان في الفترة من 1 إلى 3 مايو 2024م**، تدعو إلى دعم اللجنة الوطنية واستمرارها بأعمال التحقيق وتسهيل وصولها إلى كافة المناطق والضحايا.

سادساً: في مجال إصدار البيانات الصحفية الشهرية والتقارير الداخلية:

تحرص اللجنة الوطنية وبدافع المسؤولية على إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على أنشطتها ومخرجات أعمالها، من خلال إصدار البيانات الصحفية الشهرية، وكذلك البيانات الصادرة بالتزامن مع عدد من المناسبات الحقوقية العالمية؛ حيث أصدرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة بيانات صحفية، منها ما يتعلق بأعمالها الشهرية في التحقيق، إضافة إلى الأخبار المتعلقة بنزول اللجنة الميداني ومعاينتها لعدد من مناطق سقوط ضحايا الانتهاكات ،وتحرص اللجنة بصورة دائمة على التأكيد في هذه البيانات على سيادة القانون وضرورة احترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الطفل ومناهضة العنف ضد المرأة، وضرورة ضمان المساءلة وعدم إفلات الجناة من العقاب ،هذا بالإضافة إلى بيان ختامي توضيحي أصدرته اللجنة يبين نتائج أعمالها خلال عام 2023م.

وإيمانًا من اللجنة بأهمية تسهيل آليات الإبلاغ الأولية للضحايا، وسرعة وصول اللجنة إلى الشكاوى المقدمة من قبلهم، والتعامل معها في الوقت المناسب، فقد أطلقت اللجنة بتاريخ 18 فبراير 2024م تطبيقها الإلكتروني الذي يحمل اسم **(NCIAVHR)**، وأصبح في المتناول ومتاحاً للتحميل على متجر جوجل بلاي، ويأتي إطلاق هذه الخدمة للمواطنين في سبيل توسيع قنوات الإبلاغ عن الانتهاكات للضحايا من كافة المحافظات اليمنية والمرتكبة بحقهم من أي جهة.

وفي هذا السياق، تدعو اللجنة كافة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان إلى المساهمة في نشر التوعية بضرورة الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا، وتعريفهم بالطرق المتاحة والمخصصة لذلك.

سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

استناداً إلى أن النزاع المسلح الذي يجري حالياً في اليمن يتصف بكونه نزاعاً مسلحاً غير دولي، فإنه يخضع، فضلاً عن القوانين والتشريعات الوطنية، إلى أحكام القانون الدولي الإنساني، وتحديداً أحكام المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، والتي يلزم احترامها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت اللجنة في وقائع الانتهاكات المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة من كافة أطراف النزاع. ويستعرض التقرير نماذج مما تم تحقيقه منها كالتالي:

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

تدرك اللجنة قدر المخاطر التي قد يتعرض لها الشهود والمبلغون والضحايا، وتقدر كثيرًا حساسية المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وخصوصيتها؛ لذلك تحرص بشدة على ضمان حمايتهم، كما تراعي ذلك في اختيارها للقضايا التي تنشرها كنماذج في تقاريرها الدورية، وتأسيساً على ذلك، نعرض بعض نماذج لأهم وقائع الانتهاكات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها كما يلي:

1. أولاً: قتل وإصابة المدنيين

يتصدر هذا النوع من الانتهاكات جهود اللجنة في الرصد والتوثيق، كونه يمثل اعتداءً على الحقوق الأساسية المحمية بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ولما لهذا الانتهاك من آثار سلبية، سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية، والمتمثلة في القتل والتشويه والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين، فقد أولت اللجنة الكثير من الاهتمام بهذا النوع من الانتهاكات، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (694) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (294) قتيلاً، منهم (13) امرأة، و(52) طفلاً، و(593) جريحاً، منهم (118) طفلاً و(69) امرأة. وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقًا للآتي:

- عدد (168) قتيلاً وقتيلة، وعدد (473) جريحاً وجريحة منسوبة لجماعة الحوثي.
- عدد (100) قتيلاً وقتيلة، وعدد (62) جريحاً وجريحة منسوبة لطيران التحالف العربي والقوات الحكومية.

أ. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي:

1. واقعة قصف منزل الضحية صالح عبدالاله عبد الله الحجي، عزلة الحبج، مديرية الزاهر، محافظة البيضاء بتاريخ 28/ 4/ 2019م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 2:00 مساءً بتاريخ 2019/4/28م، تعرضت عزلة الحبج – مديرية الزاهر – محافظة البيضاء لقصف مدفعي كثيف من الجبال المحيطة بعزلة الحبج ، والتي تسيطر عليها جماعة الحوثيين ،وقد أصابت إحدى القذائف منزل الضحية صالح عبدالاله عبدالله الحبجي، مما أدى إلى مقتل أحد أطفاله وإصابة زوجته واثنين من أطفاله، وتدمير المنزل المملوك للعائلة بالكامل.

أسماء وبيانات الضحايا:

م	الاسم	النوع			العمر	حالة الضحية
		رجل	امرأة	طفل		
1	علي صالح عبدالاله الحبجي			✓	عام ونصف	قتل
2	نظرة عمر شيخ عبدالله الحبجي		✓		45	إصابة
3	بشائر عبدالاله عبدالله الحجي			✓	16	إصابة
4	هناء عبدالاله عبدالله الحجي			✓	14	إصابة

وبحسب ما جاء في تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في أقوال الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم، ومنهم: (ص. ع. ح. أ) و(م. ع. ص. أ)؛ فإنه في تاريخ 2019/4/28م، قصفت قوات جماعة الحوثي المتمركزة على الجبال المحيطة بقرية الحبج الأحياء السكنية الآمنة في القرية، التي تقع في مديرية الزاهر، محافظة البيضاء، على الرغم من عدم وجود أي هدف أو ثكنة عسكرية في المنطقة. وعقب ذلك تمَّ سماع صوت انفجار قوي في منزل الضحية صالح عبدالاله عبدالله الحبجي، البالغ من العمر (59) سنة، والكائن في عزلة الحبج ،وعلى إثر ذلك هرع المواطنون من أهالي الحي والجيران إلى مكان الانفجار، ووجدوا منزل الضحية شبه مدمر، وقاموا بانتشال جثة الطفل القتيل والمصابين، وهم: زوجة الضحية علي صالح عبدالاله وأطفالها الثلاثة، ونقلوهم إلى المستشفى للعلاج من إصابات الشظايا في أماكن متفرقة من أجسادهم، وذلك على نحو ما تحكيه التقارير الطبية المرفقة بالملف ،في حين أدت الضربة إلى تدمير المنزل بالكامل.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وتحققها من بقايا المقذوف الذي استهدف المنزل وما ورد في شهادة الشهود وإفادات الضحايا ،وما تضمنه تقرير فريق النزول المكلف من قبل اللجنة ،وما احتوته التقارير الطبية والصور والوثائق المرفقة بالملف، فقد تأكد لدى اللجنة صحة وقوع الانتهاك، والجهة المسئولة عنه هي جماعة الحوثي بقيادة مشرف المحافظة حمود محمد شتان شميلة.

2. واقعة استهداف مدنيين في جامع الرون- في مديرية حيس - محافظة الحديدة بتاريخ 2022/12/2م.

تتلخص الواقعة ، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، بأنه وأثناء ما كان المصلون يؤدون صلاة الجمعة الموافق 2022/12/2م في جامع الرون الواقعة غرب مدينة حيس، محافظة الحديدة، سقطت قذيفة هاون اخترقت الجزء الخلفي من المسجد، مما أدى إلى وفاة شخص وإصابة ثلاثة آخرين.

أسماء وبيانات الضحايا:

م	الاسم	النوع			العمر	حالة الضحية
		رجل	امرأة	طفل		
1	ايوب محمد محمد حسن معافا	✓			18	قتل
2	حميد قايد غالب الاهدل	✓			45	إصابة شظايا في اجزاء متفرقة بجسده
3	علي عبدالله عمر مشهور			✓	12	إصابة شظيه في رجله
4	علي منصور محمد عبادل الاهدل	✓			22	إصابة شظايا في الفخذ الايمن ادت الى كسر الفخذ

وبحسب ما جاء في تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة، وما ورد في افادة الضحايا وذويهم، وما تضمنته الصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وأقوال الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم، ومنهم: (م.م.ح) و (ع.م.م) و (ع.م.م)، فأنه عند تمام الساعة 12:00 ظهراً من يوم الجمعة الموافق 2022/12/2م وأثناء ما كان المصلون يؤدون صلاة الجمعة في جامع الرون الواقعة غرب مدينة حيس، بمحافظة الحديدة، إذ بطيارة مسيرة تابعة لجماعة الحوثي، تقوم بقصف المسجد بقذيفة هاون اخترقت مؤخرة المسجد والذي هو عبارة عن هنجر من الزنج، وكان المكان ممتلئ بالمصلين، وعند سقوط القذيفة تطايرت الشظايا في أنحاء المسجد، وتسبب ذلك في وفاة أيوب محمد محمد حسن معافا، كما أصيب الطفل علي عبدالله عمر مشهور بشظيه في رجله، واصيب ايضاً الضحية حميد قايد غالب الاهدل بعدة شظايا في اجزاء متفرقة من جسده، كما أصيب الضحية علي منصور محمد عبادل الاهدل بعدة شظايا في الفخذ الايمن أدت الى كسر فخذه، وبعد أن انتهت الطائرة المسيرة من القصف عادت إلى جهة مديرية الجراحي الواقعة شمال القرية، مع العلم أن القرية لا يوجد فيها أي مواقع أو قوات عسكرية، وتبعد عن خطوط التماس بأكثر من خمسة كيلو متر تقريباً.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة, وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة، وإفادات ذوي الضحايا والصور والتقارير الطبية المرفقة بملف القضية؛ فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة يوسف المداني قائد المنطقة العسكرية الخامسة.

3. واقعة استهداف منزل الضحية سهيم احمد يحيى العامري، منطقة الصيانة، مديرية المظفر، محافظة تعز بتاريخ 2022/10/31م.

تتخلص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، تم استهداف حي الصيانة في مديرية المظفر محافظة تعز بقصف عسكري، وقد سقطت احدى القذائف على منزل الضحية سهيم احمد يحيى العامري، مما أدى إلى وفاة شخصين وإصابة آخر من العائلة.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحايا، وما جاء في الوثائق والصور الفوتوغرافية والتقارير الطبية المرفقة بالملف، وشهادات الشهود الذين استمتعت إليهم اللجنة ومنهم : (ش.ا.ي) و (ص .ن .ن) و (ع. م. س) أنه في تمام الساعة 3:30عصراً، الموافق 2022/10/31م، فإن الاستهداف جاء من منطقة الربيعي بالقصف وهذه المنطقة تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي المسلحة المتمركزة فيها ،ونتيجة لاستهداف حي الصيانة سقطت

احـدى القذائـف في حـوش منزل الضحيـة سـهيم احمـد يحيـى العامـري البالـغ مـن العمـر (36) سـنه ، وتسـبب سـقوطها وانفجارهـا بمقتلـه هـو وأبنـه سـامي سـهيم احمـد يحيـى العامـري، وإصابـة أمير شريـف احمـد يحيـى العامـري بجـروح غائـرة، وقـد تـم إسـعافه علـى الفـور لتلقـي الـعلاج اللازم، وترتـب علـى ذلـك بتر احـدى قدميـه، علمـا أن المنطقـة يسـكن فيهـا مدنـيين ولا يوجـد أي هـدف عسـكري.

النتيجة :

مـن خلال التحقيقـات التي أجرتهـا اللجنـة في هذه الواقعـة ومـا ورد في شـهادات الشـهود وإفـادات ذوي الضحايـا والصـور والتقاريـر الطبيـة المرفقـة بملـف القضيـة تـبين للجنـة أن الجهـة المسـؤولة هـي جماعـة الحـوثي المتمركـزة في منطقـة الربيعـي بقيـادة المدعـو عبداللطيـف حمـود يحيـى المهـدي قائـد المنطقـة العسـكرية الرابعـة.

4. واقعـة اسـتهداف مدنيـين مديريـة المدينـة، محافظـة مـأرب بتاريـخ 2018/05/22م.

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا هـو مـبين في ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، فقـد تـم اسـتهداف مديريـة المدينـة، بمحافظـة مـأرب بقصـف صاروخـي نـوع كاتيوشـا ، وقـد سـقط بالقـرب مـن جامـع عذبـان، مـا أدى الـى وفـاة شـخصين، وإصابـة عـدد (5) آخريـن علـى النحـو المـبين في ملـف الواقعـة.

أسماء الضحايا:

م	اسم الضحية	الحالة
1	حلمي محمد أحمد علي الغراب	قتل
2	نصيب سيف علي ناصر الجعمي	قتل
3	محمد محمد عبدالحميد سعيد	إصابة
4	حمودي محمد إبراهيم كداش	إصابة
5	عبده إسماعيل علي عياش	إصابة
6	هدية علي محمد الحواري	إصابة
7	منيب علي قائد عدلان	إصابة

وبحسـب مـا ورد في إفـادة الضحايـا وذويهـم، وشـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة وهـم: (س أ م ا) و (ح م أ ك) أنـه في تمـام السـاعة 1:15 فجـراً مـن يـوم الثلاثـاء الموافـق 2018/5/22م، في مديريـة المدينـة، بمحافظـة مـأرب تـم قصـف المدينـة بصـاروخ كاتيوشـا قـادم مـن المناطـق التي تسـيطر عيلهـا جماعـة الحوثـيين المتاخمـة لمدينـة مـأرب وقـد سـقط بالقـرب مـن جامـع عذبـان، وتناثـرت الشـظايا إلـى كل الأماكـن القريبـة مـن الجامـع، وعلـى أثرهـا هـرع المواطـنين إلـى مـكان الحـادث لإنقـاذ الضحايـا، فوجـدوا شـخصاً قـد فـارق الحيـاة وسـتة أشـخاص تعرضـوا لإصابـات مختلفـة، فتـم إسـعافهم علـى الفـور إلـى المستشـفى العسـكري لتلقـي الـعلاج، وفي اليـوم التالـي فـارق ضحيـة أخـر الحيـاة متأثـرا بجراحـه.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التي أجرتهـا اللجنـة الوطنيـة، ومـا ورد في أقـوال الضحايـا وذويهـم، وشـهادة الشـهود، ومـا تضمنتـه الوثائـق المرفقـة بالملـف، فـإن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك هـي جماعـة الحـوثي بقيـادة مبـارك صالـح المشـن الزايـدي المـعين قائـد المنطقـة العسـكرية الثالثـة لـدى الحوثـيين.

ب. نماذج لبعض وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على القوات الحكومة الشرعية وطيران التحالف العربي:

1. واقعـة اسـتهداف مدنيـين بقريـة المتلـوي في وادي الحصن-عزلـة العاقبـة – مديريـة فـرع العديـن – محافظـة إب، بتاريـخ 2016/12/23م.

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة الوطنيـة فقـد تعـرض منزل المواطـن عدنـان علـي مسـعد الشـميري في قريـة

المتلوي، بمنطقة وادي الحصن في عزلة العاقبة، مديرية فرع العدين بمحافظة اب للقصف بصاروخ من طائرات التحالف العربي؛ مما أدى إلى مقتل سبعة ضحايا من المدنيين، وتدمير المنزل تدميراً كلياً.

أسماء الضحايا (القتلى):

م	اسم الضحية	العمر
1	نسيم عدنان علي مسعد الشميري	17
2	رسالة عدنان علي مسعد الشميري	8
3	عبد الحافظ عدنان علي الشميري	7
4	مديره عدنان علي مسعد الشميري	5
5	منيرة عدنان علي مسعد الشميري	سنة
6	مدير عدنان علي مسعد الشميري	6
7	نعائم هزاع مشعل الفخري	41

وبحسب ما تضمّنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وما ورد في أقوال مدلي معلومات الواقعة، وما ورد في أقوال شهود العيان الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. م. م. ك .م .ع)، و(ع.م.ق.ع.ق)، و(د.س.س.م)، بأنه في تمام الساعة الحادية مساءً يوم الجمعة الموافق 2016/12/23م، حلّقت إحدى طائرة حربية فوق سماء المنطقة على علو منخفض ثم قامت باستهداف منزل المواطن عدنان علي مسعد الشميري في قرية المتلوي بمنطقة وادي الحصن في عزلة العاقبة، مديرية فرع العدين، محافظة اب بصاروخ مباشر سقط على المنزل وحوله إلى ركام، وقتل كل من كانوا في المنزل من أسرته وهم ستة من الأطفال وزوجته، كما تسبب القصف في تدمير المنزل المُستهدف.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود، وما احتواه ملف الواقعة من معلومات عن الواقعة، وما تضمنه تقرير النزول الميداني ورأي الخبير العسكري المكلف من قِبل اللجنة، وصور مكان الواقعة ،وبما أن طيران التحالف العربي هو المسيطر على أجواء الجمهورية اليمنية خلال هذه الفترة فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات التحالف العربي والقوات الحكومية اليمنية.

2. واقعة استهداف مدنيين في منطقة الوهبية - مديرية السوادية – محافظة البيضاء في تاريخ 2018/12/16م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة 10:30 صباحاً الموافق 12/16/ 2018م، تعرضت منطقة الوهبية في مديرية السوادية بمحافظة البيضاء في الطريق الذي يربط سد حرية بقرية الوسيعة لقصف صاروخ أصاب سيارة (دينة) نوع «ايزو» مخصصة لنقل الماء، مما أدى إلى مقتل طفلين وإصابة والدهما، بالإضافة إلى تدمير السيارة التي كانت تقلهم.

أسماء وبيانات الضحايا:

م	الاسم	الحالة
1	عبدالله علي عبدالاله الوهبي	إصابة
2	علي عبدالاله علي الوهبي	قتل
3	علي عبدالله علي الوهبي	قتل

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول إلى مكان الواقعة، ومقابلة الضحية المصاب، وكذلك الاستماع إلى عدد من الشهود المتواجدين في المكان من أبناء المنطقة ومنهم: (أ. ص. ح) و (ع. ص. ع. أ)، وأكدت جميع الإفادات أن طيران التحالف كان يحلق فوق سماء المنطقة بكثافة، ثم

أن أهالي المنطقة تفاجأوا بمشاهدة قصف الطيران باتجاه الطريق الذي يربط سد حرية بقرية الوسيعة البعيدة عن المواجهات، فهرع على أثرها الأهالي إلى مكان سقوط الصاروخ، ليجدو الضحايا الثلاثة سقطوا على الأرض، وقد قتل الطفلان وفارقا الحياة ، في حين أصيب الضحية الثالث عبدالله علي عبدالاله الوهبي، فعمد الأهالي إلى حمله سريعا وإسعافه، حيث كانت إصابته بالغة، في حين تم نقل جثتي الطفلين المتفحمة إلى ثلاجة مستشفى الثورة في البيضاء.

النتيجة :-

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقوال الضحية وأقاربه الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذلك ما تضمنته شهادات الوفاة للضحيتين، فقد تأكد للجنة صحة وقوع الانتهاك وأن الاستهداف تمَّ من خلال قصف الطيران، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الانتهاك تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف العربي والقوات الحكومية هي المسؤولة عن ارتكاب هذه الواقعة.

3. واقعة قصف سيارة في منطقة شرق الحجان بمديرية حريب، في محافظة مأرب بتاريخ 2022/1/17م.

تتلخص الواقعة بحسب ما هو مبين في ملف القضية لدى اللجنة بأنه تم قصف بصاروخ من طيران حربي على سيارة (نوع سوزوكي فيتارا) في منطقه الحجان بمديرية حريب شرق محافظة مأرب ، وقد أدى القصف إلى مقتل أربعة أشخاص وإصابة آخر بينما كانوا في طريقهم الى مزرعة يملكها أحد الضحايا.

أسماء الضحايا:

م	اسم الضحية	الحالة
1	نايف احمد محمد الحداد	قتل
2	مقداد نايف احمد محمد الحداد	قتل
3	أحمد نايف احمد محمد الحداد	قتل
4	سيف علي صالح القماش	قتل
5	حسين احمد صالح القماش	إصابة

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحايا وشهاده الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم (م.ع.ن.ق)، (ع.ع.ع.ص)، و(خ.ا.م.ا)، فأنه وعند الساعة 8:30 صباحًا الموافق 17 يناير 2022م سُمع صوت طائرة حربية في السماء ثم بعد ذلك تم استهداف سيارة الضحية نايف احمد محمد الحداد بصاروخ من طائرة حربية تابعة لقوات التحالف العربي ،وقد ذكر شهود الواقعة بأنه لم يكن بالقرب من موقع القصف أي ثكنة عسكرية.

ويتبين من ملف القضية أن القصف قد أصاب سيارة الضحية نايف احمد محمد الحداد مباشرة والتي كان فيها مع ولديه مقداد وأحمد بالإضافة إلى شخصين آخرَين، نتج عن ذلك مقتل أربعة من الضحايا وإصابة الضحية الخامس حسين القماش بالإضافة إلى تدمير السيارة تدميرًا كليًا كما هو مبين في الصور المرفقة في ملف الواقعة لدى اللجنة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما تضمنه تقرير النزول للفريق الميداني في محافظة مارب وما ورد في أقوال الضحايا والشهود والمسعفين وإفادة الضحية الناجي الذين استمعت إليهم اللجنة ،وكذلك ما توضحه الصور الفوتوغرافية لشظايا الصاروخ والسيارة المستهدفة في مكان القصف ، فإنه يتبين للجنة وقوع هذا الانتهاك وأن المسؤولية تقع على قوات التحالف العربي.

4. واقعة استهداف منزل الضحية/ محمد عبدالوهاب الحميقاني وقتل واصابه اولاده - منطقة ذو مخشب - مديرية الزاهر - محافظة البيضاء بتاريخ 2023/08/31م.

تتلخص الواقعة بحسب ما هو ثابت في ملف القضية لدى اللجنة، انه في مساء يوم الخميس الموافق 2023/08/31م في منطقة ذو مخشب بمديرية الزاهر في محافظة البيضاء، قامت القوات الحكومية المتمركزة في مديرية الحد بيافع على قصف المنطقة، وأصابت منزل الضحية/ محمد عبدالوهاب الحميقاني، مما أدى إلى مقتل طفلة واصابة طفل أخر.

وبحسب إفادات ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (ع ص م ا) و(ا م. م ا) انه في مساء يوم الخميس الموافق 2023/08/31م ، ونتيجة للاشتباكات الدائرة مع عناصر الحوثي المتواجدة في تلك المنطقة، قامت القوات الحكومية المتمركزة في مديرية الحد بيافع في الموقع المطل على نقطة السر على قصف المنطقة بالمدافع وسقطت احدى القذائف على منزل الضحية ، ونتج عن ذلك إصابة الطفلة يسرى محمد عبدالوهاب في صدرها وبطنها وأودت بحياتها على الفور، كما أصيب الطفل/ محمد خالد عبدالوهاب بشظية في بطنه وشظايا أخرى في أنحاء جسمه ،وتم إسعافه إلى مستشفى الزهراء بمدينة عزه بمحافظة البيضاء على النحو المبين في الأوراق.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، وما تضمنه الملف من وثائق وتقارير فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي القوات التابعة للحكومة الشرعية المتمركزة في مديرية الحد في يافع محور يافع اللواء الرابع صاعقة بقيادة العميد/ عبدالعزيز المنصوري، وقائد قوات العمالقة العميد/ ناصر الشوحطي.

2. ثانياً: تجنيد الأطفال

يمثِّل تجنيد واستخدام الأطفال من قبل أطراف النزاع انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل، ويعد من الانتهاكات الستة الجسيمة الخاصة المرتكبة ضد الأطفال التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الطفل، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و»البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية.

ونظرا لإدراك اللجنة جسامة هذا الانتهاك وتداعياته اللاإنسانية و اللاأخلاقية، فضلا عن الأخطار الناجمة عن مشاركة الأطفال المباشرة في الأعمال القتالية أو في تقديم العون للمقاتلين، فقد حظى هذا النوع من الانتهاكات بأهمية قصوى من قبل اللجنة وتجسيدا لذلك؛ فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (621) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (81) عاماً، منها عدد (221) واقعة تقع المسئولية فيها على جماعة الحوثي، بالإضافة إلى ثلاث وقائع لأطفال تم تجنيدهم وقتلوا في قصف الطيران الأمريكي على الحديدة تقع فيها المسؤولية مشتركة بين جماعة الحوثي والقوات الأمريكية ، وواقعة واحدة تقع المسئولية فيها على القوات الحكومية والجهات المحسوبة عليها.

أ. فيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على جماعة الحوثي:

1. تجنيد الطفل (م.أ.ع.أ) 15 سنة - مديرية الميناء، محافظة الحديدة بتاريخ 3/ 4/ 2024م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ 2024/4/3م

لقى الطفل(م.أ.ع.أ) البالغ من العمر 15 عاماً بمديرية الميناء محافظة الحديدة مصرعه، بعد أن تم تجنيده من قبل جماعة الحوثي والزج به في صفوف مسلحيها.

وبحسب ما ورد في إفادة مدلي المعلومة وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة وهم: (م.م.أ.ف) و (خ.ع.أ.ج) و (ط. ع.ع.ش) بأنه بتاريخ 2024/4/3م قامت عناصر تتبع جماعة الحوثي بتجنيد الطفل (م.أ.ع.أ) البالغ من العمر 15 عاماً وأخذه إلى معسكر الميناء حيث تلقى التدريب العسكري على متابعة السفن المارة في المياه الإقليمية؛ بحجة أنها متجهة إلى إسرائيل ،وبينما كان الضحية متواجد في الميناء لتأدية ما كلف به، شن الطيران الأمريكي غارة جوية استهدفت بالصواريخ موقع الضحية الطفل، مما تسبب في مقتل الطفل على الفور.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرفي الجماعة في مديرية يريم بمحافظة إب بقيادة المدعو أبو عمار الشهاري.

2. تجنيد الطفل(س.م.م.أ) 13سنه -مديرية يريم، محافظة اب بتاريخ2019/9/1م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام جماعة الحوثي بتجنيد الطفل/ س.م.م.أ البالغ من العمر 13 عامًا بمديرية يريم في صفوف مسلحيها بتاريخ 2019/9/1م، وإرساله للمشاركة في جبهة القتال بينها وبين قوات الحكومة الشرعية في محافظة إب، على الرغم من إنه لم يكمل دراسته في المرحلة الأساسية.

وبحسب ما ورد في إفادة مدلي المعلومة، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: ((ع.ع.م.ص) و (ع.ع.م.أ) و (م. س.م.ص)، فإن عناصر أمنية تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو أبو عمار الشهاري، قامت بتجنيد الطفل(س.م.م.أ) وذلك أثناء الموسم الدراسي، حيث يتم التأثير على الاطفال من خلال المحاضرات الطائفية والدورات الثقافية والتحريضية واغرائهم بصرف راتب شهري مستغلين حالتهم المادية وظروف أسرهم المعيشية، حيث أوهموهم في بداية الأمر أنهم سيشتركون بالقتال ضد ما يطلقون عليهم الدواعش ، ولايزال الطفل الضحية يقاتل في صفوف جماعة الحوثي حتى كتابة هذا التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مشرفي الجماعة في مديرية يريم بمحافظة إب بقيادة المدعو أبو عمار الشهاري.

3. واقعة تجنيد الطفل (س، م، ا، ج) 12 سنه - حي شيراتون - مديريه ازال أمانة العاصمةصنعاء-بتاريخ18يوليو2022م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 81 يوليو 2202م، قام المشرف التابع لجماعه الحوثي عبد السلام المتوكل وأخوه القيادي التابع للجماعة يوسف المتوكل بتجنيد الطفل (س، م، ا، ج) البالغ من العمر 21 سنة، والزج به في جبهات القتال، ولم يعرف مصيره حتى الآن.

وبموجب إفادة ذوي الضحية والشهود الذين استمعت اليهم اللجنة وهم: (م، ح، ح، غ) و(ا, م، ع، ب)، فإنه قتم تجنيد الطفل (س، م، ا، ج) أثناء ما كان يتردد على مركز صيفي أقامته جماعة الحوثي في ما يسمى مدرسة الشهيد في الفترة من

يونيو إلى يوليو 2022، في منطقة حي شيراتون مديرية أزال أمانة العاصمة صنعاء، وبعد غسل دماغ الطفل بالأفكار العقائدية للجماعة أثناء مشاركته بالمركز الصيفي، تم إقناعه من قبل عبدالسلام المتوكل بالتجنيد والالتحاق بصفوف مقاتلين الجماعة في الجبهة، دون أن تعلم أسرته بذلك، وبعد قيامهم بالبحث عنه في أكثر من مكان وعن طريق بعض أصدقائهم ممن تربطهم علاقات بجماعة الحوثي أخبروهم أنه يقاتل في جبهة مأرب بعد أن تم استقطابه وتجنيده من قبل عبد السلام المتوكل وأخوه يوسف المتوكل، ويؤكد ذوي الضحية للجنة بأن الطفل لم يتصل بهم ولا يعرفون عنه أي معلومات منذ اختفائه عنهم سوى أنه تم أخذه يقاتل في صفوف الجماعة بجبهة مأرب، ولا يعلمون هل ما يزال على قيد الحياه أم لا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما ورد في أفاده المبلغ وشهادة الشهود وأقوال ذوي الضحية فقد تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية أزال أمانة العاصمة صنعاء والقياديين التابعين لها عبد السلام المتوكل ويوسف المتوكل.

4. **واقعة تجنيد ومقتل الضحية الطفل ماجد محمد حسن مهدي 14سنه من منطقة جربة العلم، مديرية الحوافر المتون محافظة الجوف، بتاريخ 2024/5/5 م.**

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2024/5/5 م، تم تجنيد الطفل الضحية (م. م .ح .م) البالغ من العمر 14 عام، والزج به في جبهات القتال، مما أدى إلى مقتله.

ووفقا لأقوال ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (ي. ش. م. أ) و (ع ع. هـ .م) و (ح. م ي. أ)، فأنه بتاريخ 2024/5/5م، تم أخذ الطفل الضحية (م. م .ح .م) البالغ من العمر (14) سنه من مدرسته، حيث كان يدرس في الصف السابع، ثم أُبلغ أهله بأنه قد تم اختياره للمشاركة في المركز الصيفي المغلق في منطقة وادي مور بأطراف مديرية معين بالمحافظة، ومن ثم تم أخذ الطفل من دون علم ذويه إلى جبهة العلم بمحافظة الجوف للمشاركة في القتال الدائر بين قوات الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، وبعد شهر من غيابه تم الاتصال بأسرته وإبلاغهم بأنه الضحية قد قتل في الجبهة، ودعوهم إلى استلام جثثه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية من أدلة، فقد تبين للجنه أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المدعو بشير حمود الأدمعي مسئول التحشيد في جماعة الحوثي ومنصف أحمد حمزة شيخ المنطقة

ب. نموذج لواقعة تجنيد اطفال أنهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على قوات الحكومة الشرعية:

1. **واقعة تجنيد ومقتل الطفل الزبير قائد البكالي، العمر 14 عام، منطقة اللواء 203 مشاه- مديرية الوادي - محافظة مأرب، بتاريخ 2022/9/18م.**

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه ، تم تجنيد الطفل (أ ق. أ) البالغ من العمر (14) عاما، من أبناء منطقة عتمة في محافظة ذمار، من قبل اللواء 203 مشاه ميكا، وأدى ذلك إلى مقتله بمقذوف من مخلفات الحرب.

حيث ثبت بشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم:- (أ. ع. أ. س) و (ح. م. ع. ق) و (ع. ع. م)، أن الضحية البالغ من العمر 14

عام طالب في المرحلة الابتدائية الصف السابع، ويسكن مع أسرته في مخيم للنزوح وهو مخيم الجفينة في مدينة مأرب، بعد أن نزح إليه هو وأسرته وعدد من الأهالي من أبناء مديرية عتمة في عام 2017م هرباً من الهجوم الذي شنته جماعة الحوثي على المديرية، وبحسب ما ورد في ملف القضية فقد تم تجنيد الضحية في اللواء 203 مشاه ميكا قسرا من قبل والده الذي كان يعمل ضابطا في كتائب عتمة التابعة للجيش الوطني. حيث تم إلحاق الطفل بالمعسكر للتجنيد ، وبحسب ما ذكر شهود الواقعة للجنة فقد حاول الطفل الهرب من المعسكر عدة مرات، وفي كل مرة تتم إعادته جبراً لتلقي التدريبات العسكرية في المعسكر.

وفي 2022/9/18م وأثناء تجوال الطفل في المعسكر وجد مقذوف (بي أم بي) مستهلك، وبغريزة الطفل التي تميل إلى اللعب أخذ المقذوف وقام بالعبث به بضربه في بعض جدران وأحجار المعسكر؛ فأنفجر به وتوفى على الفور، وتناثرت الشظايا لتصيب خمسة أفراد آخرين كانوا على مقربة منه، وقد تم نقل الطفل على الفور إلى ثلاجة مستشفى مأرب العام، وتم تشييع جثمانه إلى مقبرة الشهداء بمدينة مأرب.

النتيجة:-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، ثبت لدى اللجنة صحة حصول الواقعة، وأن المسئول عن تجنيد الطفل المذكور وإشراكه في العمليات القتالية هو قائد اللواء 203 التابع للحكومة الشرعية العميد الركن هلال القامص.

3. ثالثا: زراعة الألغام

تشكل الألغام تهديدا إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا، ويعد زراعتها من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، وتحديدا اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في عام 1998م، ولذلك فقد حرصت اللجنة على أدراج جريمة زراعة الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير، انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في (128) حالة انفجار ألغام فردية، نتج عنها سقوط (52) قتيلاً، بينهم (2) نساء، و(12) طفلاً، إضافة إلى سقوط (86) جريحاً ، بينهم (10) نساء، و(10) أطفال ، وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي.

أ. نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة لبعض من وقائع زراعة الألغام والتي تفردت بها جماعة الحوثي:-

1. **واقعة إصابة صالح محمد عمر عبدالله بانفجار لغم فردي، حي الجربة، مديرية الدريهمي، محافظة الحديدة بتاريخ 2023/12/23م.**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بانه في حوالي الساعة 6:00 مساءً بتاريخ 2023/12/23م، انفجر لغم أرضي بالضحية ما أدى الى إصابته بجروح بالغة تسببت له بإعاقة دائمة.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية والشهود الذين استمتعت اليهم اللجنة، ومنهم :(ص.ع.ص) و (ا.ك.ا) فإنه أنه في حوالي الساعة 6:00 مساءا بتاريخ 2023/12/23م، وأثناء ما كان الضحية يجمع الحطب في حي الجربة مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة، وقعت قدمه على جسم مزروع بالطريق وانفجر به وأصيب بجروح عميقة وكسور بالغة، ثم تم نقله الى المستشفى لتلقي العلاج، ليقرر حينها الأطباء بتر ساقه اليسرى بسبب عمق الإصابة، بالإضافة إلى جروح بالقدم الأخرى وشظايا متفرقة في يديه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور، وشهادة الشهود تبين للجنة بان المسؤول عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف المشتركة بالنزاع المسلح في اليمن بقيادة المدعو يوسف المداني قائد المنطقة العسكرية الخامسة.

2. **واقعة انفجار لغم أرضي بالضحية مساعد حسين قاسم حسين في منطقة الحيقي، مديرية قعطبة، محافظة الضالع بتاريخ 2023/12/5م:**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 6:00 مساءً الموافق 2023/12/5م انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية مساعد حسين قاسم في منطقة الحيقي بمديرية قعطبة بمحافظة الضالع، وأدى ذلك إلى مقتله.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة وهم (ع. م. م) و (ض. أ. ص) ،فإنه وبينما كان الضحية عائداً من قرية غول الديمة ،وعند وصوله إلى منطقة الحيقي في مديرية قعطبة بمحافظة الضالع انفجر به لغم أرضي زرعه الحوثيون أثناء سيطرتهم على هذه المنطقة، وقد أدى انفجار اللغم إلى تمزق جسد الضحية إلى ووفاته على الفور.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة، وشهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور وتقارير طبية، تبين للجنة أن جماعة الحوثي في منطقة الحيقي بمديرية قعطبة بقيادة المدعو صلاح أحمد حطبة والمدعو أحمد حطبة هم المسؤولون عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3. **واقعة انفجار لغم أرضي مضاد للأفراد في مديرية القبيطة، بمحافظة لحج، تاريخ 2022/2/2م.**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة 12:00 ظهراً الموافق 2022/2/2م. انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية حمود أحمد محمد سيف وزوجته ولاية محمد سالم قائد، في قرية كرب عنقان بمديرية القبيطة بمحافظة لحج، ما أدى إلى مقتلهما على الفور.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحايا، وما ورد في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، وهم: (ع أ م) و (ف م) فإن وبينما كان الضحايا متجهين إلى مزرعتهما التي تبعد عن المنزل مسافة مئة وخمسين متراً، وعند قيامهما بحرث المزرعة انفجر بهمت لغم أرضي اتضح فيما بعد أن مسلحي جماعة الحوثي قد زرعوه قبل انسحابهم من القرية التي كانوا يسيطرون عليها سابقاً.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة، وشهادات الشهود وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور وتقارير طبية، تبين للجنة أن جماعة الحوثي في قرية كرب عنقان في مديرية القبيطة بمحافظة لحج هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4. **واقعة قتل الضحية حليف احمد مصلح حليف بانفجار لغم ارضي، قرية الرزوة الحنشات ، مديرية نهم، محافظة صنعاء- بتاريخ 2023/8/27م.**

تتلخص الواقعة وبحسب ما تضمنه ملف

القضيـة لـدى اللجنـة، أنـه بتاريـخ 2023/8/27م، انفجـر لغـم ارضي مضـاد للأفـراد بالضحيـة حليـف احمـد صالـح حليـف البالـغ مـن العمـر (33) عامـاً في قريـه الـرزوة الحنشـات بمديريـة نهـم محافظـة صنعـاء، مـا أدى الـى وفاتـه علـى الفـور.

وبحسـب مـا ورد في إفـادة بعـض أهالـي المنطقـة، ومـا تضمنـه تقريـر فريـق اللجنـة، ومـا جـاء في شـهاده الشـهود الـذي تـم الاسـتماع اليهـم مـن قبـل اللجنـة وهـم: (ع، م، ع) و(أ، أ، ح) أنـه وأثنـاء مـا كان الضحيـة مـاراً بمنطقـه كيـال الربـاح التي تبعـد عن قريتـه حوالـي (5) كيلـو مترات، والمجاورة لجبـل القتـب انفجـر بـه لغـم أرضي مـن الألغـام التي زرعتهـا جماعـة الحـوثي المسـيطرة علـى المنطقـة أثنـاء الاشـتباكات بينهـا وبين القـوات الحكوميـة، ولـم تقـم جماعـة الحـوثي بـانتزاع كافـة الألغـام التي بالمنطقـة بعـد اسـتيلاءها علـى كامـل مديريـة نهـم، وقـد تسـبب ذلـك الانفجـار بتطايـر الشـظايا في جسـد الضحيـة، وسـقط قتـيلا علـى الفـور.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة في الواقعـة ومـا احتـواه ملـف القضيـة مـن شـهادة الشـهود، تأكـد للجنـة ثبـوت مسـؤولية قيـادة جماعـة الحـوثي في مديريـة نهـم محافظـة صنعـاء عـن هـذا الانتهـاك.

5. واقعـة إصابـة الطفـل ليـث نـاصر سـالم محمـد العـواضي، بمنطقـة جربـان، مديريـة بيحـان، محافظـة شـبوه، بتاريـخ 22/ 4/ 2024م.

تتلخـص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، بأنـه في تمـام السـاعة 2:00 ظهـراً مـن يـوم الإثـنين الموافـق 2024/4/22م، وأثنـاء توجـه الضحيـة الطفـل ليـث نـاصر سـالم محمـد العـواضي الـذي يبلـغ مـن العمـر (13) عامـاً إلـى منطقـة مجـاورة لرعـي أغنامـه، انفجـر بـه لغـم أرضي؛ مـا أدى إلـى إصابتـه.

وبحسـب مـا ورد في إفادة ذوي الضحية، وشـهادة الشـهود، وهم: ((م. ص. ع. ض) و(ب .ع .ص. أ)، فإنه وأثنـاء سير الضحيـة إلى منطقـة بالقرب مـن مجرى السـيل الـذي يبعـد عـن منزلهـم نصـف كيلـومتر، وهـو مـكان يتـم فيـه رعـي الأغنـام ويمـر بـه الرعاة وسـكان القريـة بمنطقـة جربـان بمديريـة بيحـان، انفجـر بـه لغـم جرفتـه السـيول مـن المرتفعـات الجبليـة المحاذيـة لمنطقتهـم، مـا أدى إلـى إصابتـه في الـرأس والصـدر، وقـد تـم إسـعافه علـى الفـور إلـى المستشـفى لتلقـي العـلاج، ومـا يـزال يعـاني مـن آثـار الإصابـة حتى الآن.

النتيجة:-

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، والتقارير الطبية، والأدلـة التـي حصلـت عليهـا فـي الواقعة المذكـورة أعـلاه وفـي غيرهـا مـن الوقائـع المتعلقـة بزراعـة الألغـام المضـادة للأفراد، تبيَّـن للجنـة بـأن المسـؤول عـن هـذه الانتهـاكات هـي جماعـة الحوثـي التـي تنفـرد بممارسـة هـذا النـوع مـن الانتهـاكات عـن باقـي الأطـراف الأخـرى المشـتركة فـي النـزاع المسـلح

3. رابعا: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية

تحظـى الأعيـان الثقافيـة والتاريخيـة والدينيـة بحمايـة القانـون والاتفاقيـات الدوليـة نظـراً لمـا تتمتّـع بـه مـن أهميّـة باعتبارهـا تراثـا إنسـانياً مـشتركاً، وتشـكل رمـزاً وهويـة وتاريخًـا للشـعوب.

وانطلاقـا مـن ذلـك فقـد أولـت اللجنـة اهتمامـا كـبيرا برصـد وتوثيـق الانتهـاكات التي تطـال هـذه الأعيـان؛ باعتبـار الاعتـداء عليهـا جريمـة وفقـا للتشريعـات الوطنيـة، ومخالفـة جسـيمة للاتفاقيـات الدوليـة، ومنهـا اتفاقيـة لاهـاي لحماية التراث الثقـافي العالمـي في حـالات النزاع المسـلح المصـادق عليهـا مـن قبـل الجمهوريـة اليمنيـة، فـضلا عـن مخالفـة ذلـك لأحـكام المـادة (16)

من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي والتي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار، فقد قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها بالرصد والتحقيق في عدد (17) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق، منها (16) واقعة ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي ، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومة وطيران التحالف العربي عن واقعة واحدة.

أ. نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية والمنسوبة لجماعة الحوثي:

1. **واقعة تدمير جزئي لمسجد الخلفاء الراشدين في مدينة النور بمديرية المظفر في محافظة تعز بتاريخ 2023/04/03م.**

تتلخص الواقعة وفقًا لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة 5:30 مساءً بتاريخ 2023/04/03م في مدينة النور بمديرية المظفر في محافظة تعز، سقط مقذوف ناري على مسجد الخلفاء الراشدين؛ ما أدى إلى تضرر المسجد وبث حالة من الخوف والفزع لدى الأهالي.

وبحسب ما ورد في تقارير النزول الميداني للجنة، وما احتواه الملف من صور توضح الأضرار، وما جاء في شهادة الشهود وهم: (ص ,ع , م، س) و (س, ص, ع ,م) فقد سمع الأهالي صوت انفجار قوي، وخرجوا مسرعين لمشاهدة ما حدث، ووجدوا أن هناك قذيفة سقطت على مسجد الخلفاء الراشدين من اتجاه شارع الخمسين المسيطر عليه من قبل جماعة الحوثي، وقد أحدثت القذيفة أضراراً كبيرة بالمسجد، وتضررت المنازل المجاورة له بسبب تناثر الشظايا.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في شهادة الشهود، تأكد للجنة صحة حصول الانتهاك وأن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة/ عبداللطيف حمود يحيى المهدي قائد المنطقة العسكرية الرابعة لدى جماعة الحوثي المسلحة في تعز.

2. **واقعة الاعتداء على معلم تاريخي أثري في مدينة بيت الفقيه (قلعة بيت الفقيه)- محافظة الحديدة بتاريخ 2017/09/08م.**

نبذة عن قلعة بيت الفقيه الأثرية:-

قلعة بيت الفقيه من أهم المعالم الأثرية والسياحية في مديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة، وتشير المصادر التاريخية إلى أن قلعة بيت الفقيه يمتد عمرها إلى أكثر من 389 عامًا، وقد تأسست في فترة الحكم العثماني، وتمّ بناؤها عام 1038للهجرة، من قِبَل الأمير مصطفى باشا، شرق المدينة ، على ربوة يصل ارتفاعها إلى 14 متراً فوق مستوى سطح البحر، وهي محاطةٌ بمبانٍ سكنيّة، وتمّ تجديدها لعدّة مرّات، وقد تم تصميم بنائها على شكل مستطيل وتتألف من طابقين تجسّد في عمارتها الطابع العمراني الفريد الذي تتميز به كافة المدن التاريخية الواقعة في سهل تهامة غربي اليمن على غرار مدن زبيد وحيس وغيرها من المدن الأثرية الموغلة في القدم.

تجدر الإشارة إلى أن مدينة بيت الفقيه يعود تاريخ تأسيسها إلى العام 650 هـ على يد الشيخ الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل، فسميت

في البداية بيت الفقيه ابن عجيل، للتفريق بينها وبين مدينة الفقيه بن حشير التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وبعد اندثارها، سُمِّيت المدينة باسمها الحالي بيت الفقيه. لتبقى مع قلعتها واحدة من الشواهد على عظمة وتاريخ الحضارة اليمنية.

وتتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملفها لدى اللجنة، فقد قامت جماعة الحوثي بتسليم قلعة بيت الفقيه الأثرية التاريخية لأحد المستثمرين الذي عدل في بنائها، واستخدمها لنشاطه الخاص.

وبحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، والوثائق والصور والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في إفادات الشهود الذين استمعت اللجنة إليهم، ومنهم: (ا.م.ي.ق)، و(م.ا.ا.ش)، و(ا.ع.ا.ج)، فقد قامت جماعة الحوثي ممثلة بالمدعو حسين سهل والذي عينته الجماعة مديرا عاما لمديرية بيت الفقيه في محافظة الحديدة، ومعه المشرف الأمني للجماعة، بتأجير قلعة بيت الفقيه والتي تعتبر من المعالم التاريخية والأثرية في المحافظة لأحد التجار المستثمرين، ليقوم هذا التاجر بالاعتداء على القلعة والعبث بها ووضع مولدات كهربائية في باحتها؛ لبيع الطاقة الكهربائية، ثم بعد ذلك تواصلت الأعمال التي أدت إلى تغييرات على ملامح القلعة الأثرية منتهكاً بذلك الحماية الخاصة بالمعالم الأثرية والتاريخية .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة ،وما تضمّنه ملف الواقعة المرفوع إليها من الفريق الميداني في محافظة الحديدة، وما ورد في أقوال أهالي منطقة بيت الفقيه ،وكذلك ما جاء في شهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة؛ فإنه وبناءً عليه يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي جماعة الحوثي في محافظة الحديدة.

ب. نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على طيران التحالف العربي والقوات الحكومية :

1. واقعة قصف دار الحسن الأثري في مدينة دمت بمديرية دمت بمحافظة الضالع 2015/4/24م:

بني دار الحسن عام 1930م تقريبا وان كان المرجح انه أقدم من ذلك بكثير وقد أتخذ مقراً للحسن حاكم مدينة دمت بمحافظة الضالع.

وتتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة بالملف بأنه في تمام الساعة 12:00 مساءً الموافق 2015/4/24م ، قام طيران التحالف بقصف مبنى دار الحسن الأثري ، ما أدى إلى ما أدى إلى تدميره بالكامل، وذلك بسبب استخدامه من قبل قوات جماعة الحوثي كثكنة عسكرية

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة، وشهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور، تبين للجنة أن قوات التحالف العربي والقوات الحكومية هي المسؤولة عن هذا الانتهاك.

3. خامسا: استهداف الأعيان والطواقم الطبية:

يعتبر الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية واستهدافها أثناء النزاعات المسلحة من الجرائم والمخالفات الجسيمة للقوانين الوطنية وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتحديد أحكام البروتكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمادة الثالثة المشتركة من

اتفاقيات جنيف الأربع المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وخلال الفترة التي يغطيها التقرير انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في عدد (3) حالات ادعاء باستهداف الأعيان والطواقم الطبية في عدد من المناطق، منها حالتي ادعاء ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عنها، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية عن حالة واحدة.

أ. وفيما يلي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على جماعة الحوثي:

1. واقعة الاعتداء على مستوصف الخنساء الطبي التخصصي وطرد مديرة والعاملين فيه- مديرية الظهار - محافظة إب 2021/2/21م :

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، انه في تمام الساعة 12:00 مساءً من يوم الأحد الموافق 2021/2/21م، قام المشرف التابع لجماعة الحوثي في محافظة إب المدعو أحمد العصري مع مجموعة من العناصر المسلحة بالاعتداء على مستوصف الخنساء واقتحامه بقوة السلاح والتمركز في مبنى المستوصف وطرد جميع العاملين فيه.

وبحسب ما أثبتته الوثائق والصور المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع اليهم من قبل اللجنة، ومنهم (ع. م.غ) و (م.ق.م) بأنه في تاريخ 2021/2/21م تم اقتحام مستوصف الخنساء الطبي وطرد مدير عام المستوصف منه، وكذلك طرد جميع الإداريين، وإبلاغ جميع الأطباء والممرضين في المستوصف بأنه تم تغيير الإدارة، كما تم تهديد مدير المستوصف في حال فكر في العودة ،وتجدر الإشارة إلى أن المستوصف وبحسب ما ورد لدى اللجنة يقدم الخدمات الطبية بأسعار رمزية ومناسبة للنازحين والأيتام، وقد وتم السيطرة عليه ومصادرته بالكامل ،على الرغم من أنه ملكية خاصة.

النتيجة :

وفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في محافظة إب بقيادة المشرف التابع لجماعة الحوثي في المحافظة المدعو أحمد العصري.

2. واقعة استهداف الوحدة الصحية وتدميرها في منطقة ملعاء في محافظة مأرب - مديرية حريب بتاريخ 2022/01/16م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 2:00 مساءً من يوم الأحد الموافق 2022/01/16م، تم استهداف مبنى الوحدة الصحية بمنطقة ملعاء، مديرية حريب، بمحافظة مأرب بصاروخ بالستي، مسبباً تدمير المبنى تدميراً كلياً.

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما ورد في شهادة الشهود وإفادات عدد من الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم: (ن. م. م . ع . ق) و (م .س. م)، و(ف م.. ع .ع)، فقد سمع أهالي منطقة ملعاء صوت انفجار قوي ناجم عن سقوط صاروخ أطلقته جماعة الحوثي على الوحدة الصحية الواقعة في منطقة ملعاء، مديرية حريب، محافظة مأرب، وشاهدوا الوحدة الصحية وقد تحول مبناها إلى ركام بكل محتوياته ، كما أدى تناثر شظايا الصاروخ البالستي إلى إلحاق أضراراً واسعة بمنزل أحد المدنيين واسمه/ صالح محمد محسن الغنيمي ،وتجدر الإشارة بأنه لا يوجد بالقرب من الوحدة الصحية أي هدف عسكري.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار شظايا الصاروخ المتناثرة على بقايا المبنى، وتحليل الخبير العسكري لدى اللجنة، فقد تأكد للجنة أن المسئول عن هذا الانتهاك هو جماعة الحوثي بقيادة محافظ المحافظة المعين من الجماعة/ علي محمد طعيمان، والقائد العسكري في المحافظة/ مبارك صالح المشن الزايدي.

ب. نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على الحكومة الشرعية:

1. **واقعة الاعتداء على هيئة مستشفى الثورة وتهديد الدكتور يحيى الجبلي وابو بكر رزاز، مستشفى الثورة مديرية الصالة بمحافظه تعز بتاريخ 2022/6/16م .**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية ؛ بأنه في تمام الساعة 7:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2022/6/16م قامت عناصر مسلحة تنتمي للواء (22) ميكا محور تعز التابع للحكومة الشرعية باقتحام مبنى هيئة مستشفى الثورة بتعز دون مسوغ قانوني، وبحسب ما أثبتته الوثائق والصور المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما جاء في شهادات الشهود وافادات الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم (م.أ.ع) و (ي.ع.ع) أن المدعو حمود الرعيني ضابط في اللواء (22) ميكا قام باقتحام هيئة مستشفى الثورة وطلب تعزيزات من اللواء، وحاصروا المستشفى وامروا بعدم خروج كلاً من الدكتور يحيى الجبلي ومندوب البحث أبوبكر رزاز، وقد حدث ذلك بسبب وصول ثلاثة جرحى أصيبوا بعبوة ناسفة، حيث وصل احدهم وقد فارق الحياة واثنان منهم في حالة خطره جدا وتوفوا بعد دخولهم الطوارئ بسبب حالتهم الحرجة، وقد عمد المسلحون الى تكسير أبواب قسم العمليات ومخزن العلاجات وتم تفتيش جميع المرافق وتسببوا في توقف العمل في قسم العمليات في حينه.

النتيجة :

وفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الشهود والكادر الطبي في مستشفى الثورة فقد ثبت لدى اللجنة مسئولية قيادة اللواء (22) ميكا التابع للحكومة الشرعية محور تعز وتحديدا المدعو حمود الرعيني عن الاعتداء على مستشفى الثورة العام بالمخالفة لمبادئ ونصوص القانون الدولي الإنساني.

3. سادساً: التهجير القسري:

يعد التهجير القسري انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، وفعلا محظورا وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية.

وتأسيسا على الأثر السلبي المترتب عن ممارسة هذا الانتهاك، فقد حرصت اللجنة على الاهتمام برصد وتوثيق مثل هذه الانتهاكات والتحقيق فيها، وخلال الفترة المشمولة في التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في (165) واقعة تهجير قسري جماعية وفردية في مناطق مختلفة من اليمن ، منها (153) واقعة ثبت فيها مسئولية جماعة الحوثي ، وعدد (6) حالات كانت المسئولية فيها على القوات الحكومية والجهات المحسوبة عليها , فيما كانت المسئولية مشتركة بين اطراف النزاع في (6) حالات.

أ. وفيما يلي نماذج لبعض الوقائع التي انهت اللجنة التحقيق فيها والمحسوبة على جماعة الحوثي:

1. **واقعة تهجير أهالي قرية السليع مديرية المخا محافظة تعز بتاريخ 2018/2/5م.**

تتلخص الواقعة وبحسب ما جاء في إفادة مصدر المعلومة وشهادات الشهود الذين استمعت اليهم اللجنة ومنهم : (ن.س.ا) و (ب.م.ط) و (ع.س.ا) كما هو ثابت في ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة 9:00 صباحاً بتاريخ 2018/2/5م توجهت قيادات الحوثي في المنطقة الى قرية السليع في مديرية المخا محافظة تعز، وطلبوا من أهالي المنطقة الخروج من منازلهم والرحيل منها ،وعندما قوبلوا بالرفض عادوا بتعزيزات عسكرية ،وتم اطلاق النار على القرية بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة بهدف إرهاب المواطنين وإجبارهم على ترك منازلهم ومغادرة القرية ، فخرج أهالي القرية خوفاً على انفسهم وأطفالهم وأسرهم وقد بلغ إجمالي عدد الأفراد المهجرين (339) نسمة ، ومن ثم تم تحويل القرية الى ثكنة عسكرية .

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، ومن خلال النزول الميداني المتكرر وإجراء مقابلات مع بعض الضحايا، وما ورد في شهادات الشهود، وما تضمنه ملف القضية من وثائق ومعلومات عن الواقعة والتي تؤكد جميعها أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي

2. **واقعة التهجير القسري لأهالي قرية انشر ـ مديرية صرواح ـ محافظة مأرب 2022/3/7م.**

تتلخص الواقعة وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ 2022/3/7م، قامت مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي باقتحام قرية انشر ــ مديرية صرواح، محافظة مأرب وتهجير أهلها.

وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير وما ورد في إفادات الضحايا، وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم : (ع.ح. ع) و (ع. ع. ح) و (ع. ع. س. ط) فأن مجاميع مسلحة تتبع جماعة الحوثيين بمديرية صرواح قاموا بأطلاق الرصاص من الأسلحة النارية الثقيلة والمتوسطة على منازل القرية التي تبلغ (30) منزلاً وبشكل عشوائي، كما أنهم أبلغوا سكان القرية بضرورة مغادرة مساكنهم وأن من سيتبقى سيعرض نفسه للقتل، ووسط هلع وخوف الأهالي من كثافة إطلاق النار والتهديد والوعيد الذي اطلقته العناصر المسلحة لإرغامهم على الرحيل، بدأ أهالي القرية بالخروج ومغادرة منازلهم تاركين كل ممتلكاتهم خلفهم والتوجه مشيا على الأقدام إلى الجبال، حيث قطعت الجماعات المسلحة الطرق الرئيسية، ،واستوطنت هذه الجماعات المسلحة القرية وسلبت ونهبت ممتلكات المواطنين ودمرت المدارس والمزارع وحولتها إلى ثكنة عسكرية، فيما نزحت بعض الأسر إلى مأرب، والبعض الآخر إلى العبر وسكنوا الخيام.

وجدير بالذكر أنه سبق وأن قامت الجماعة بتهجير سكان قرى أخريات من مديرية صرواح، وقد بلغ عدد المهجرين الذين نزحوا إلى مخيم العبر، ما يقارب (36) وفقاً للكشوفات الموثقة لدى اللجنة

أسماء الضحايا

م	اسم الضحية
1	أحمد محمد ناصر هذال
2	حمده هذال
3	سعود محمد ناصر هذال
4	مها محمد ناصر هذال

5	ناصره محمد ناصر هذال
6	محمد محمد ناصر هذال
7	عبدالواحد محمد ناصر هذال
8	صالحه حسين محمد ناصر هذال
9	حانيه هذال
10	قعثل هذال
11	مبخوت هذال
12	طيبه هذال
13	ناجي هذال
14	علي هذال
15	ناجي علي محمد هذال
16	مريم علي محمد هذال
17	علي علي محمد هذال
18	محمد علي محمد هذال
19	علياء عبدالله أحمد عمير
20	حسين محمد علي الطالبي
21	شيخة محمد علي الطالبي
22	محمد محمد علي الطالبي
23	هيفاء محمد علي الطالبي
24	سوية محمد علي الطالبي
25	مبخوت حسن هذال
26	حسن مبخوت حسن هذال
27	زيد مبخوت حسن هذال
28	ناجي مبخوت حسن هذال
29	اماني مبخوت حسن هذال
30	قمري حسن محمد هذال
31	مرح هذال
32	افراح هذال
33	أميرة هذال
34	علي محمد ناصر هذال
35	علياء محمد محمد طعيمان
36	ناجي محمد ناصر هذال

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وإفادات الضحايا تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي ممثلة بقيادتها المشرفة على محافظة مأرب ممثلة بالمحافظ المعين من قبلها علي محمد طعيمان وقائدها العسكري مبارك صالح المشن الزايدي.

ب. نماذج لبعض وقائع التهجير التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمسئولة عنهاالحكومة الشرعية والجهات التابعة لها:

1. واقعة التهجير القسري لأهالي قرية الشعوب، مديرية حيس، محافظة الحديدة بتاريخ 2021/11/24م

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة 5:00 مساءً الموافق 2021/11/24م تعرض المواطنون من قرية الشعوب، مديرية حيس، محافظة الحديدة، لتهجير جماعي من مساكنهم ومزارعهم ،ومن الضحايا الذين توصلت اللجنة اليهم التالي ذكرهم

م	اسم الضحية
1	محمد أحمد يحيى شبيل
2	عبدالرحمن محمد أحمد يحيى شبيل
3	شاكر محمد أحمد يحيى شبيل
4	وديع محمد أحمد يحيى شبيل

وبحسب ما ورد في إفادة الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م.أ.ع.ي) و (ش.س.م.ع) و (م.أ.ي.ن)، فأن جنوداً يتبعون اللواء الأول عمالقة قاموا بتهجير جماعي لأهالي قرية الشعوب ومنهم الضحايا المذكورين أعلاه، حيث عمد

الجنود إلى إخراجهم من منازلهم، وطردهم منها بقوة السلاح ،ورافق التهجير إطلاق نار كثيف والتهديد والوعيد الذي اطلقته العناصر المسلحة لإرغام الضحايا على الرحيل ، بالإضافة الى ذلك قاموا بنهب محتويات وأثاث منزل الضحية محمد أحمد عبده يحي شبيل، وأيضاً بعض الأدوية الخاصة بالوحدة الصحية التي يعمل بها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وشهادة الشهود وإفادات الضحايا، وما تضمنته الوثائق، تبين للجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات اللواء الأول عمالقة التابع للحكومة الشرعية بقيادة العميد رائد الجبهي.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

أولا: القتل خارج إطار القانون:

يعد الحق في الحياة حقًا أصيلًا، وتشكل حمايته الفاعلة شرطًا أساسيًا للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. وتأسيسًا على ذلك، يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان وبشكل صارم الحرمان من الحق في الحياة بصورة تعسفية. ويعد القتل خارج إطار القانون فعلًا مجرمًا وفق تشريعات الجمهورية اليمنية (الدستور، وقانوني العقوبات العام والعسكري، وقانوني الإجراءات الجزائية المدنية والعسكرية، وقانون هيئة الشرطة)، واستنادًا إلى ما تضمنته نصوص الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (74) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية. انتهت اللجنة من التحقيق فيها جميعًا، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (42) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (12) حالة.

أ. نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمسئولة عنها جماعة الحوثي:

1. واقعة قنص الضحية محمد أمين علي عبود في مريس، بمديرية قعطبة بمحافظة الضالع تاريخ 2023/10/30م :

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين بتاريخ 30 أكتوبر 2023، تعرض الضحية محمد أمين علي عبود، البالغ من العمر 16 عامًا، لطلقة قناص في الطريق العام بمنطقة مريس، بمديرية قعطبة، بمحافظة الضالع، مما أدى إلى مقتله على الفور.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، والوثائق المرفقة بالملف، وما ورد في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، وهم: (ش. ع. ع) و(أ. ح. أ)، فإن الضحية وبينما كان في طريقه إلى وادي صولان في منطقة مريس، وأثناء مروره في الوادي على متن دراجته النارية وفي الطريق العام، تعرض لطلقة قناص أطلقها أحد مسلحي جماعة الحوثي المتمركزين في حجلان بمنطقة مريس، وأصابته الطلقة في رأسه وأردته قتيلاً على الفور.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة وشهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق، تبين للجنة أن جماعة الحوثي في مديرية دمت بقيادة المدعو صلاح أحمد حطبة هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2. واقعة قتل خارج نطاق القانون للضحية الطفل (زيد ثابت سهل) وإصابة الضحية (ح، م، ي) بقرية جياح _ افلح اليمن - محافظة حجة - بتاريخ 2024/4/24م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ 2024/4/24م، تعرض الضحية الطفل زيد ثابت سهل لإطلاق رصاص من حارس مدرسة الفاروق الكائنة في قرية جياح، مديرية أفلح الشام، محافظة حجة.

ووفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما احتواه من صور فوتوغرافية وما ورد فيه من إفادات المبلغ (ح. أ. م. ا) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ح. أ. م) و(ع. ع. م. ا)، فإنه وأثناء وصول الضحية الطفل زيد ثابت سهل أمام بوابة مدرسة الفاروق، والتي تم تغيير اسمها من قبل جماعة الحوثي إلى اسم مدرسة الرسول الأعظم، والكائنة في قرية جياح، مديرية أفلح الشام، محافظة حجة، والمجاورة لمنزل الضحية، وذلك لحضور مركز صيفي مغلق أقامته جماعة الحوثي داخل المدرسة، قام حارس المدرسة المدعو سعيد محمد سهل، المعين من جماعة الحوثي، بتوجيه سلاحه الناري باتجاه الضحية، وأطلق عليه الرصاص الحي وأرداه قتيلاً.

وقد صادف لحظة مقتل الطفل وسقوطه على الأرض مرور أحد المواطنين، وهو (ح. م. ي)، ومعه ابنه، فاعترض على قيام الحارس بقتل الطفل باعتباره جريمة غير مشروعة، فما كان من الحارس المذكور إلا أن صوب سلاحه نحو الضحية (ح. م. ي) وأصابه بطلقة نارية، ومنع أي مواطن من الاقتراب منه أو من الضحية، ومنع أي شخص من إسعافهما، مما تسبب في نزيف شديد للضحية (ح. م. ي)، وبعد أكثر من ساعة، تم إسعافه إلى العاصمة صنعاء وأُدخل العناية المركزة في أحد مستشفياتها.

وبحسب إفادة المبلغ والشهود، فإن المدعو محمد محسن ظافر، المعين من جماعة الحوثي مشرفًا على المديرية والمشرف أيضًا على إقامة المركز الصيفي، كان قد أعطى توجيهات للحارس بمنع أي شخص من الاقتراب من مقر المركز الصيفي المغلق الذي أقامته الجماعة، حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام السلاح الناري في مواجهة من يقترب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من صور فوتوغرافيه، وشهادة الشهود؛ تأكد للجنه ثبوت مسؤولية جماعه الحوثي على الانتهاك بقيادة المدعو سعيد محمد سهل والمدعو محمد محسن ظافر المعين من الجماعة مشرف لمديرية افلح اليمن م/ حجه.

3. واقعة قتل خارج نطاق القانون للطفل صادق كمال رزق الحزي - عمر 8 سنوات مديرية رداع - محافظة البيضاء 23/ 3/ 2024م.

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 10:00 صباحًا بتاريخ 2024/3/23م، قام أحد العناصر التابعة لجماعة الحوثي والذي يعمل في إدارة أمن رداع الواقعة تحت سيطرة الجماعة بقتل الطفل صادق كمال رزق الحزي، البالغ من العمر 8 سنوات، أثناء ما كان يلعب أمام إدارة أمن رداع بمحافظة البيضاء.

وبحسب إفادة المبلغ (ا. ع. ح. ص) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ا. م. ع. ج) و(ظ. ع. ص)، فإن الطفل صادق كمال رزق الحزي - الذي لم يتجاوز عمره 8 سنوات، من قرية حزة، عزلة روحان، مديرية الرجم، محافظة المحويت - تم أخذه من قبل والده معه إلى محافظة البيضاء، مديرية رداع، لزيارة

عمته، والذي يقع منزلها بجوار إدارة أمن مديرية رداع. وعند حوالي الساعة 10:00 صباحًا بتاريخ 2024/3/23 الموافق 13 رمضان 1445هـ، خرج الطفل ليلعب في الشارع أمام إدارة أمن رداع. وأثناء ما كان الطفل يلعب، خرج أحد المسلحين التابعين لجماعة الحوثي من مبنى إدارة الأمن، وصرخ على الطفل بصوت مرتفع قائلًا له: «لماذا تلعب هنا ما تخلينا ننام؟» ثم عاد المسلح إلى المبنى، ولكن الطفل استمر في اللعب. بعدها خرج عليه مرة أخرى وهو منفعل، وبدأ يسب ويشتم الطفل، ثم وجه سلاحه الشخصي (كلاشينكوف) وأطلق النار على رجل الطفل، فسقط الضحية على الأرض ،إلا أن المسلح صرخ في وجهه طالبًا منه السكوت، ثم أطلق عليه طلقة نارية أخرى أصابته في الصدر، توفي على أثرها، ثم هرب المسلح إلى داخل مبنى إدارة أمن رداع، وبحسب إفادة الشهود، فإن جماعة الحوثي أخفت مرتكب الانتهاك ولم تتخذ أي إجراء لضبطه وإنصاف أسرة الضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في إفادة المبلغ، وشهادة الشهود فقد تبين للجنه أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعه الحوثي ممثلة في المسلح التابع لها الذي قام بقتل الضحية وهو المدعو صالح بن صالح سران المعين من قبلها مدير أمن رداع بمحافظة البيضاء والمدعو أبو حسين الهرمان المعين من قبلها مشرفاً على أمن رداع

4. واقعة: قتل خارج نطاق القانون للضحايا:

1- عيظه صالح محسن هادي ربوع، 2- معجب صالح محسن هادي ربوع، 3- طفل هائل محمد ربوع، وإصابة الضحية علوم عيظه صالح ربوع 8 سنوات وتدمير منزلهم، منطقة اللجبة - مديرية الصفراء - محافظه صعدة- بتاريخ 2023/9/2م.

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما تحكيه الصور الفوتوغرافية والأدلة المرفقة بالملف، وما ورد في إفادة المبلغ (ي. ع. م. ق. ا)، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (أ. ح. م) و(ع. أ. ع. د)، بأنه وأثر خلاف قبلي نشب بين قبيلة آل مهدي (أسرة آل ربوع) وقبيلة آل صلاح على قطعة أرض في منطقة اللجبة في مديرية الصفراء، محافظة صعدة، وقيام الطرفين بتحكيم الشيخ العوجري لحل الخلاف بينهما، وبعد إصداره الحكم بأحقية عيظه صالح هادي محسن ربوع وإخوانه للأرض، رفضت قبيلة آل صلاح الانصياع لما تضمنه الحكم، فتوتّر النزاع بينهم من جديد.

فقام القيادي التابع لجماعة الحوثي، يحيى الرزامي - قائد ما يسمى بمحور همدان التابع لجماعة الحوثي - بتاريخ 2023/9/2م بإرسال حملة مسلحة يقودها عبد الله عرفج مكونة من عدة أطقم مسلحة ومدرعات وعربات بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة للسيطرة على الأرض محل الخلاف وتسليمها لقبيلة آل صلاح التي ينتمي إليها عدد من القيادات التابعة لجماعة الحوثي، والذين يعملون تحت أمرة يحيى الرزامي رغم أن حكم المحكم قضى بعدم أحقيتهم لها.

فحاول الضحية عيظة صالح هادي محسن ربوع وإخوانه منعهم من الاقتراب من الأرض؛ ما تسبب بحدوث اشتباكات بينهم وبين المسلحين التابعين لجماعة الحوثي، وعندما عجزوا عن منعهم من السيطرة على الأرض، انسحبوا إلى منزلهم القريب منها، إلا أن جماعة الحوثي عززت بقوة أخرى تتكون من عدد من الأطقم والعربات والمسلحين وقامت بتطويق المنطقة ومحاصرة منزل الضحية عيظه صالح ربوع، وقد حاول الأطفال والنساء الخروج من المنزل، إلا أن مسلحي جماعة الحوثي منعوهم واستهدفوهم

بالرصاص بشكل مباشر، فقتلوا الطفل هائل محمد ربوع، البالغ من العمر 7 سنوات، وأصابوا عددًا من النساء.

ثم قامت العناصر المسلحة بقصف المنزل بالمدفعية وقذائف الآر بي جي وبالرشاشات، ودمرته فوق رؤوس من كان بداخله؛ ما تسبب بمقتل عيظه صالح محسن هادي ربوع (52 عامًا)، وأخيه معجب صالح محسن هادي ربوع (40 عامًا)، بالإضافة إلى الطفل المذكور أعلاه هائل ربوع، وجرح الطفلة علوم عيظه صالح ربوع (8 سنوات)، وإصابة ثلاثة آخرين، غالبيتهم من النساء، لم تتمكن اللجنة من الوصول إلى أسمائهم، بينما قتل أربعة عناصر من جماعة الحوثي، منهم قائد الحملة المسلحة عبدالله عرفج المكلف من يحيى الرزامي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ، والشهود والتقارير والصور التي تحتفظ بها، فأن الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة يحيى الزرامي والعناصر المسلحة التي ارتكبت الانتهاك.

5. **واقعة مقتل الضحية أحمد ناجي حاتم علهان واصابة الضحية علي محمد القحوري علهان، منطقة اليتمة -نقطة قرن بن شامان ، بمديرية خب والشعف، محافظة الجوف بتاريخ 8/16/ 2023م.**

تتلخص الواقعة، وفقًا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة 4:00 عصرًا من يوم الأربعاء الموافق 2023/8/16م، قامت مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي بإطلاق النار على الضحيتين أحمد ناجي حاتم علهان وعلي محمد القحوري علهان أثناء مرورهما من حاجز تفتيش بمنطقة «قرن بن شامان» غرب منطقة اليتمة بمديرية خب والشعف.

وبحسب إفادات أهالي الضحايا وكذلك عدد من شهود الواقعة، ومنهم (م. س. ع. س) و(م. ن. ح. ع) و(ف. هـ. ص. أ)، أفادوا بأن مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي المتمركزة في النقطة الأمنية «قرن بن شامان» قامت بإيقاف سيارة الضحيتين أحمد ناجي حاتم علهان وعلي محمد القحوري علهان، وهما مواطنان ينتميان إلى قبيلة ذو حسين، إحدى قبائل دهم بمحافظة الجوف، وعندما تم تفتيش سيارتهما وشاهدوا أن لديهم أسمدة زراعية، طلبوا منهم دفع غرامة لقاء تمرير السماد، فعمد الضحيتان إلى التوضيح أن السماد مخصص للاستخدام الشخصي لأراضيهم الزراعية، لكن أفراد النقطة لم يقتنعوا وصوبوا أسلحتهم على الضحيتين، وأطلقوا النيران عليهما؛ ما أدى إلى مقتل الضحية الأول على الفور، وإصابة الضحية الثاني الذي تم إسعافه إلى المستشفى لتلقي العلاج، وقد تداعى أهالي الضحيتين إلى مكان الحادث مطالبين جماعة الحوثي بتسليم القتلة، لكنهم رفضوا.

النتيجة:-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال ذوي الضحية وشهادات الشهود فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المعين منهم محافظا على الجوف المدعو فيصل أحمد قائد حيدر.

ب. نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها والمسئولة عنها القوات الحكومية:

1. **واقعة قتل خارج نطاق القانون للضحية / ناصر محمد الحريبي في قرية ماس، مديرية عتق في محافظة شبوة بتاريخ 2022/01/24م.**

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة 11:00 مساءً يوم السبت الموافق 2022/01/24م، تعرض الضحية ناصر محمد الحريبي لإطلاق نار من قِبل أفراد من الأمن، وذلك عندما رفض تسليم نفسه لهم، فقاموا بإصابته بطلق ناري وذهبوا، وبقي ينزف طوال الليل حتى فارق الحياة.

وحسب ما ورد في ملف الواقعة لدى اللجنة وما تضمنته إفادات الشهود الذين استمعت اللجنة إليهم، ومنهم: (م. خ. م. ع)، و(م. س. ص. ع)، فقد حضرت مجموعة من أفراد قوات الأمن العام والأمن الخاص في محافظة شبوة على متن أطقم عسكرية إلى قرية ماس في مديرية عتق. وعند وصولهم إلى قرية الضحية وطلبهم أن يسلم نفسه إليهم، رفض الضحية تسليم نفسه، فعمد رجال الأمن إلى مباشرة إطلاق النار، مما أدى إلى إصابته، وتركوه ملقى على الأرض. وبقي الضحية ناصر محمد الحريبي ينزف طوال الليل حتى فارق الحياة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال مدلي معلومات هذا الانتهاك، وكذلك ما جاء في شهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة، يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي القوات الحكومية في المحافظة، ممثلةً بقوات الأمن العام والأمن الخاص وإدارة أمن المحافظة.

2. واقعة قتل خارج نطاق القانون للضحية علي محمد معجب واصابة والدته – في منطقة الجحملية مديرية القاهره محافظة تعز تاريخ 2023/12/30م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية من الوثائق والتقارير والصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وبحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحية والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم (ا. ع. ح) و(ه. ع. ع) و(ح. م. ق)، أنه في الساعة 3:30 عصرًا بتاريخ 2023/12/30م، اقتحم عدد من المسلحين يتبعون اللواء (22) ميكا، يلبسون الزي العسكري وواحد مدني، منزل المواطن علي محمد معجب غالب الكائن في سائلة القمط الجحملية الغربية، مديرية القاهرة، وقام المسلحون بإطلاق النار على الضحية علي محمد معجب غالب داخل صالة المنزل عند خروجه من غرفته بعدة طلقات. كما أطلقوا النار على والدته التي كانت بجواره، فأصابوها بطلقة في الرجل، وبعدها غادر المسلحون الذين كانوا قد أتوا على متن ثلاثة أطقم مسلحة طوقوا المنزل، وتم إسعاف الضحية بعدها ووالدته إلى مستشفى الثورة، وبعد خمسين يومًا توفي الضحية علي محمد معجب متأثرًا بإصابته في المستشفى بتاريخ 2024/2/2م.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وإفادات ذوي الضحية، والصور المرفقة بملف القضية، والتقارير الطبية والجنائية، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي اللواء (22) ميكا التابع لمحور تعز واللجنة الأمنية بالمحافظة التابعة للحكومة الشرعية.

3. واقعة قتل الضحية/ موسى سيف مدهش الدميني - في حي الدحي - مديرية المظفر - محافظة تعز -بتاريخ 2021/2/3م.

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 9:00 صباحًا من يوم الأربعاء الموافق 2021/2/3م، قام أفراد نقطة الشرطة العسكرية الواقعة في منطقة الدحي - مديرية المظفر - محافظة تعز،

بـإطلاق النـار علـى الضحيـة مـوسى سـيف مدهـش الدمـيني أثنـاء مـروره بسـيارته مـن أمـام النقطـة، ممـا أدى إلـى وفاتـه علـى الفـور وتضرر السـيارة التي كان يقودهـا الضحيـة، بالإضافـة إلـى سـيارة أخـرى جـراء اصطدامهـا بعمـود الإنـارة.

وبحسـب إفـادات ذوي الضحيـة وأقـوال الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة، وهـم: (ي. ع. ح. أ) و(ع. هـ. ع. ع)، بينمـا كان الضحيـة مـوسى سـيف مدهـش الدمـيني يقـود مركبـة نـوع «دينـا» خضراء اللـون متوجهًـا بهـا نحـو مدينـة تعـز بعـد أن كان عائـدًا مـن مستشـفى الحكمـة، وعنـد مـروره مـن جانـب نقطـة الشرطـة العسـكرية الواقعـة في منطقـة الدحـي في الخـط الرئـيسي المـؤدي إلـى جولـة شرطـة السـير - مديريـة المظفـر - محافظـة تعـز، تعـرض الضحيـة لإطلاق نـار مـن قبـل أفـراد نقطـة الشرطـة العسـكرية في منطقـة الدحـي، حيـث عمـد أحـد الأفـراد المرابـطين بالنقطـة، ويدعـى أسـعد عبدالواحـد، إلـى إطلاق النـار في الهـواء مـن تحـت لوحـة مدرسـة النـبلاء بـثلاث طلقـات، بعـد ذلـك، قـام المدعـو صلاح حلمـي العـبسي بتوجيـه سلاحـه تجـاه «الدينـا» مبـاشرة وأطلـق النـار مـن مسـافة ثلاثين إلـى أربـعين مترًا تقريبًـا. فاخترقـت الرصاصـة البـاب الخلفـي لـ»الدينـا» ونفـذت منـه، مخترقـة كـرسي السـائق، ثـم نفـذت إلـى رقبـة الضحيـة وخرجـت مـن الوجه فـوق منطقـة الأنـف، وفـارق الضحيـة حياتـه علـى الفـور، وفقـد السـيطرة علـى «الدينـا» فاصطدمـت بعامـود الإنـارة، وتهشـم الزجـاج الأمامـي للمركبـة جـراء اختراق الطلقـة النارية.

كمـا أدى الحـادث إلـى تعـرض سـيارة أخـرى كانـت موجـودة في الشـارع للأضرار جـراء اصطـدام السـيارة التي يقودهـا الضحيـة، بعـد ذلـك، صعـد أفـراد النقطـة علـى الدراجـة النارية واتجهـوا نحـو «الدينـا»، وعندمـا وصلـوا وجـدوا أن السـائق قـد قتـل، فعـادوا أدراجهـم إلـى موقعهـم السـابق في النقطـة، وهـرع بعـض الموجوديـن مـن الأهالـي إلـى مـكان الحـادث، وعندمـا وجـدوا السـائق قـد فـارق الحيـاة، حملـوه إلـى مستشـفى الثـورة العـام، وتـم إيـداع جثتـه في ثلاجـة المستشـفى.

وقـد قامـت الجهـات المختصـة بإجـراء التحقيقـات اللازمـة وتحريـز ظـرفين فـارغين لـسلاح آلـي ضبـط في مسرح الجريمـة، وتـم طلـب المتهـمين في الواقعـة، وهمـا أسـعد عبدالواحـد وصلاح حلمـي العـبسي، مـن قبـل الجهـات المختصـة، لكـن قيـادة الشرطـة العسـكرية السـابقة والحاليـة، ممثلـة بمحمـد سـالم الخـولاني وجلال عبدالقـادر الـرامسي، رفضـت تسـليم المتهـمين علـى الرغـم مـن القـرارات القضائيـة والمخاطبـات المتعـددة التي تطالـب بتسـليمهما.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في شـهادات الشـهود، وتقريـر النزول الميـداني مـن فريـق اللجنـة، والصـور والوثائـق المرفقـة، فقـد تأكـد للجنـة إن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك هـم: أسـعد عبدالواحـد و صلاح حلمـي العـبسي/ أفـراد مـن منتسـبي الشرطـة العسـكرية م/ تعـز، ومحمـد سـالم الخـولاني/ المديـر السـابق للشرطـة العسـكرية م/ تعـز، وجلال عبدالقـادر الـرامسي / المديـر الحالـي للشرطـة العسـكرية في م/ تعـز.

ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري:

يحظـر كلٌّ مـن القانـون الدولـي الإنسـاني والقانـون الدولـي لحقـوق الإنسـان الاحتجـاز التعسـفي، إذ لا يجـوز حرمـان أحـد مـن حريتـه إلا لأسـباب ينـصّ عليهـا القانـون وطبقًـا للإجـراءات المقـررة فيـه، وفقًـا للمـادة (9) مـن العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، الـذي تعـتبر اليمـن مـن الـدول الموقعـة عليـه. كمـا يعـد الاختفـاء الـقسري انتهـاكًا جسـيمًا لحقـوق الإنسـان، باعتبـاره انتهـاكًا مركبًـا يطـال عـددًا

كبيرًا من الحقوق الأساسية المحمية، ويتعدى أضراره الضحايا المباشرين لتطال عائلاتهم، بل والمجتمع برمته.

ولجسامة هذا الانتهاك، فقد صدر إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (47/133) المؤرخ في 1992/12/18م.

وقد تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من الرصد والتحقيق في (655) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية.

ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (495) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (159) حالة.

وفيما يلي نماذج لبعض من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. الوقائع المنسوبة الى جماعة الحوثي.

1. واقعه اعتقال تعسفي للضحايا (ص، ع، م، ا) ووفاته في السجن و(م، م،د،ا) و (م، ح، س، ا) أمانه العاصمة - بتاريخ 2023/10/13م.

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في حوالي الساعة 5:00 مساءً بتاريخ 2023/10/13م، قامت عناصر مسلحة باعتقال الضحايا وهم: (ص. ع. م. ا) و(م. م) و(م. ح) من النقطة الأمنية التابعة لجماعة الحوثيين في نقيل يسلح بمحافظة صنعاء.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (م. م. ص. غ) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (و. ع. م. ا) و(ي. م. ص. ا)، فإنه وأثناء ما كان الضحايا مسافرين إلى محافظة ذمار في مهمة عمل تدريبي كونهم موظفين يعملون في وزارة التربية والتعليم، وعند وصولهم إلى النقطة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي في نقيل يسلح، في الطريق الواصل بين العاصمة صنعاء ومحافظة ذمار، قامت عناصر النقطة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي بإنزال الضحايا من السيارة التي كانوا يستقلونها وأخذهم على متن عربة عسكرية نوع «شاص»، على متنها مسلحون يلبسون لباساً عسكرياً، يشبه في لونه وتفاصيله الزي العسكري الذي ترتديه قوات مكافحة الإرهاب التابعة للجماعة، ويقودهم شخص يدعى بـ»أبو نضال»، ومن ثم توجهوا بهم إلى العاصمة صنعاء وتم اعتقالهم في مبنى الأمن والمخابرات التابع للجماعة في منطقة بني حشيش بصنعاء، حيث تم إخفاؤهم دون السماح لهم بالتواصل بأهاليهم أو إعطاء أي معلومات عنهم، غير أن أهاليهم علموا بمكان احتجازهم من بعض القيادات الأمنية التابعة للجماعة الذين تربطهم علاقات مع بعض أصدقاء أسر الضحايا وزملائهم في العمل.

وبتاريخ 2024/3/25، تفاجأت أسرة الضحية (ص. ع. م. ا) بإبلاغها بوفاته في مكان اعتقاله، حيث قامت جماعة الحوثي بتسليم جثته لأسرته، بينما ما يزال بقية الضحايا في المعتقل دون أن تحصل أسرهم على أي معلومات عنهم أو عن وضعهم أو ظروف اعتقالهم ، ثم قامت جماعة الحوثي بعد ذلك بإرسال أحد قياداتها الأمنية إلى أسرة الضحية المتوفي ، لتهديدهم بعدم التحدث عن أسباب الوفاة أو المطالبة بتشريح الجثة، أو إبداء أي تصريح لوسائل الإعلام أو استقبال أي عزاء رسمي، على الرغم من مطالبات العديد من الناشطين الحقوقيين والتربويين من زملاء الضحية وبعض أعضاء مجلس النواب الجهات الأمنية التابعة لجماعة الحوثي بالكشف عن أسباب وفاة الضحية، إلا

أن أسرة الضحية اضطرت تحت الخوف والتهديد بالقيام بدفنه.

وبحسب إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد وجهت جماعة الحوثي تهمة التخابر والتجسس للضحايا من خلال كتابة تقارير لمنظمات وجهات دولية وبعض وسائل الإعلام عن التغييرات التي تقوم بها الجماعة للمناهج الدراسية .

ولم يتأكد للجنة سبب وفاة الضحية ما إذا كان بسبب تعذيب تعرض له الضحية أم غير ذلك، إلا أن المبلغ والشهود أفادوا بأن المعلومات التي وصلت إلى أسرة الضحية تفيد بأنه تعرض للتعذيب ما أفضى إلى وفاته، إضافة إلى الإهمال الطبي الشديد في المعتقل حيث كان يعاني من مرض القلب والسكري.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ والشهود فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وجهاز الأمن والمخابرات التابع لها وأفراد نقطة نقيل يسلح الذين قاموا بعملية الاعتقال.

2. **واقعة اقتحام منزل واعتقال وإخفاء ياسر احمد علي العلماني في منطقة حده، مديرية السبعين، أمانة العاصمة، تاريخ 13/ 2024/6م.**

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة الموثق لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة 5:00 فجراً من يوم الخميس الموافق 2024/06/13م، اقتحم مسلحون منزل الضحية ياسر أحمد علي العلماني، الذي يعمل مراسلًا لدى منظمة اليونيسيف، والكائن في مديرية السبعين بأمانة العاصمة، من قِبل فرقة عسكرية مسلحة مكونة من سبعة أشخاص، وتم اقتياد الضحية إلى جهة غير معروفة.

وبحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحية، والشهود الذين استمعت اللجنة إليهم، ومنهم: (م. م. ع. ع)، و(م. م. ع. ق)، و(أ. م. ن. ف)، فإن الضحية وعائلته تفاجأوا أثناء نومهم بمسلحين قد اقتحموا المنزل، مما أثار حالة من الرعب والهلع لدى الضحية وعائلته، ثم قاموا بالاعتداء على الضحية أمام زوجته وأطفاله ، قبل أن يتم تغطية عينيه وتقييده. كما أن المسلحين قد قاموا بالعبث بمحتويات المنزل، وأخذوا جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بالضحية وأجهزة الهاتف المحمول وبعض الأوراق، واقتادوه إلى جهة غير معروفة، ومنذ ذلك الحين، انقطعت أخباره عن أهله وعن مكان اعتقاله، وبعض الأخبار التي تصلى إلى أسرته تفيد بأنه محتجز في جهاز الأمن والمخابرات، بينما وصلت أخبار أخرى تفيد بأنه تم نقله إلى محافظة صعدة، ولم يتم التأكد من مكان اعتقاله بالتحديد، بل إن بعض أفراد أسرته قد تعرضوا للتهديد بسبب متابعتهم لمعرفة مصير الضحية أو مكان اعتقاله.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال مدلي معلومات الانتهاك، وشهادة الشهود الذين استمعتْ إليهم اللجنة بشأن هذه الواقعة، فقد جاءت ضمن حملة اعتقال واسعة قامت بها جماعة الحوثيين ضد موظفي الوكالات والمنظمات الأممية وبعض المنظمات المحلية والدولية، وعليه فأنه يتأكد للجنة إن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المدعو أبو جبريل حمزه بن مقبل العياتي.

3. **-3 واقعة: الاعتقال التعسفي للضحية عدنان علي حسين الحرازي والحكم عليه بالإعدام واعتقال(10من موظفي) الشركة التابعة له بتاريخ 2023/1/11م - شارع**

الزبيري- مديرية معين – أمانة العاصمة صنعاء.

وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما احتواه من أدلة (وثائق، محررات رسمية، صور فوتوغرافية)، وما ورد في إفادة الشاهد (س. م. أ)، فأنه في يوم الأربعاء الموافق 2023/1/11م، داهمت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي مقر شركة «برودجي سيستمز» الكائن في شارع الزبيري بأمانة العاصمة صنعاء، والتي تعمل في مجال رقابة وتقييم المشاريع المتعلقة ببرنامج الغذاء العالمي ومنظمة اليونيسيف للتحقق من وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها كطرف ثالث، والتي كانت الشركة قد تأسست في العام 2006م.

وبعد اقتحام مقر الشركة قامت العناصر المسلحة بنهب ومصادرة الأجهزة والمعدات والسيرفرات التابعة للشركة واعتقال مديرها ومالكها عدنان علي حسين الحرازي، بالإضافة إلى 10 موظفين آخرين من موظفي الشركة وهم:

م	الاسم
1	كمال محمد بشر الصبري
2	فكري محمد ناجي بشر
3	عمرو سعيد القاضي
4	يحيى الجايفي
5	حازم أحمد سلامة
6	محمد عبدالحكيم الرعيني
7	إيهاب الحاج
8	مصلح الوعل
9	حمدي الوشاح
10	عبدالله الغيلي

كما أن الجماعة قد قامت بنفس الوقت بمداهمة شركة «ميديكس كونكت» للخدمات الطبية ومصادرة أجهزتها والسيرفرات التابعة لها بحجة أن عدنان علي حسين الحرازي مساهم فيها، ما أدى إلى إيقاف الشركتين عن العمل وحرمان أكثر من ألف موظف يعملون في الشركتين من أعمالهم وحرمانهم من الحصول على مرتباتهم ومستحقاتهم المالية.

وبحسب الأدلة المرفقة بملف القضية، فقد قامت جماعة الحوثي باعتقال الضحايا في جهاز الأمن والمخابرات التابع لها وقد وجهت العديد من الاتهامات للضحية عدنان علي حسين الحرازي يتخابر من هذه التهم أنه يعمل من خلال شركته «برودجي» لصالح دول أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومنظمات وهيئات دولية أخرى).

وقد أكد عدد من موظفي الشركة والنشطاء الحقوقيين الذين أصدروا بيانات تضامن مع الضحية عدنان الحرازي والشركتين المذكورتين أعلاه أن تلك الاتهامات والمزاعم لا أساس لها من الصحة ولا يوجد أي دليل عليها، وأن هدف جماعة الحوثي من اتخاذ تلك الإجراءات التعسفية والانتهاكات الجسيمة، خاصة تلك التي ضد شركة «برودجي سيستمز» ومالكها، هو الاستحواذ عليها ومصادرتها نظراً للثقة التي حازتها من العديد من المنظمات الدولية، والضغط عليه من خلال المحاكمة للتنازل عنها لصالحهم.

وقد قامت جماعة الحوثي فيما بعد بإطلاق سراح الموظفين التابعين لشركة «برودجي سيستمز» العشرة بالتدريج بعد شهر من بدء اعتقالهم، وتم الإفراج عن آخرهم بعد ثلاثة أشهر من الاعتقال بعد إلزام أسرهم بتقديم ضمانات تجارية، أما مديرها ومالكها عدنان علي حسين الحرازي، فما يزال معتقلًا لدى جماعة الحوثي حيث تم إحالته إلى ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، دون توفير الحد الأدنى من

ضمانات المحاكمة العادلة للضحية ،وقد كانت أولى جلسات محاكمته أمام هذه المحكمة بتاريخ 2023/8/19م.

وفي 2024/6/1م، أصدرت المحكمة حكمها بإعدام الضحية عدنان علي حسين الحرازي تعزيرًا، ومصادرة أمواله وكل ممتلكات شركته «برودجي سيستمز» وأرصدتها المالية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من أدلة (وثائق، محررات رسمية، صور فتوغرافية)، فقد ثبت للجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة جماعه الحوثي وبالتحديد قيادات جهاز الأمن والمخابرات والنيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة الواقعة تحت سيطرتها.

4. واقعة اعتقال (26) ضحية من أهالي قرية دماج ، مديرية السودية، محافظة البيضاء، بتاريخ 2023/5/9م.

تتلخص الواقعة وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في فجر يوم الثلاثاء الموافق 2023/5/9م، اقتحمت قوة حوثية مسلحة قرية دماج بمديرية السودية محافظة البيضاء، وحاصروا منازل المواطنين، ثم قاموا باعتقال (26) ضحية دون مسوغ قانوني.

أسماء الضحايا

م	اسم الضحية
1	إبراهيم علي احمد السوادي
2	أحمد علي عبدالله السوادي
3	علي محمد علي السوادي
4	الخضر حسين علي السوادي
5	عبدالرحمن حسين علي السوادي
6	أحمد صالح الوحيشي
7	عبدالخالق صالح الوحيشي
8	احمد صالح الوحيشي
9	قصي علي الفقير
10	عبدالرحمن صالح الفقير
11	حسين محمد الفقير
12	عبدالله محمد عبدالله إبراهيم
13	محمد صالح الفقير السوادي
14	الخضر صالح مسعود
15	نايف محمد السوادي
16	مسعد السوادي
17	عمار عبده عبدربه السوادي
18	زايد السوادي
19	عبدالرحمن عبده السوادي
20	شريف محمد علوي السوادي
21	سلطان محمد علوي السوادي
22	محمد علي الخضر السوادي
23	خالد علي الخضر السوادي
24	حسين علي الخضر السوادي
25	علوي عاتق السوادي
26	خضر عبدربه علي السوادي

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا وأقاربهم من أبناء قرية دماج، وما أدلى به شهود الواقعة ومنهم : (م. ع. ع.أ) و (م. ع. ع. أ) ، فإن قوة حوثية مكونه من عدة أطقم مسلحة وسيارات محملة بالأفراد قد قامت باقتحام قرية دماج بمديرية السودية محافظة البيضاء، وقاموا بمداهمة منازل القرية وارعبوا النساء والأطفال ،واستولوا على الأسلحة الشخصية والمتعلقات الثمينة لبعض الأهالي، ثم قاموا باعتقال (52) ضحية من أهالي القرية توصلت اللجنة إلى توثيق بيانات عدد (26) من المعتقلين، ثم قام المسلحون بنقل المعتقلين الى السجون في رداع بمحافظة البيضاء، وبحسب البيانات الرسمية

لجماعة الحوثي فقد صرحت بأن قواتها الأمنية قد قبضت على خلية تابعة لما يسمى بالعدوان وتعمل مع الحكومة الشرعية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة مدير شرطة البيضاء المشرف الأمني المدعو عبدالله محمد العربجي.

ب. الوقائع المنسوبة الى الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. **واقعة اعتقال تعسفي لعدد (5) ضحايا في قرية بني الهديش - مديرية حيس - محافظة الحديدة - بتاريخ 2024/01/12م**

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه وبتاريخ 2024/01/12م قام أفراد يتبعون اللواء الثالث عشر حراس الجمهورية واللواء الثاني مقاومة تهامية بمداهمة منازل الضحايا الواقعة في مديرية حيس في قرية بني الهديش بمحافظة الحديدة بقوة السلاح والاعتداء عليهم بالضرب وأخذهم بالقوة على متن أربعة أطقم عسكرية ونقلهم الى سجن أبي موسى بالخوخة بتهمة التخابر مع جماعة الحوثي.

م	اسماء الضحايا
1	ماهر عبده حسن يحيى هديش
2	عبده حسن يحيى هديش
3	فاروق عبده حسن
4	زكي عبده حسن
	عبدالجبار ثابت هديش

وبحسب إفادة الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود وهم (ز,ا , س , ح) و (ع, ث, ح ,ي) فإن الضحايا قد تعرضوا في المعتقل للتعذيب كالخنق والضرب بأعقاب البنادق، وقد استمر اعتقالهم لمدة أثنا عشر يوما، وعندما لم تثبت عليهم التهمة جرى اطلاق سراحهم.

النتيجة :-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في اقوال الضحايا، وشهادة الشهود وما تضمنه الوثائق المرفقة بالملف فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي القوات المحسوبة على الحكومة الشرعية من الجنود التابعين للواء الثالث عشر حراس الجمهورية واللواء الثاني مقاومة تهامية في مديرية حيس في قرية بني الهديش بمحافظة الحديدة.

2. **واقعة اعتقال تعسفي لعائلة / عبدالرحيم عبدالواسع علي المليكي وآخرين - مديرية صالة - محافظة تعز - بتاريخ 2023/08/17م**

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، بقيام مجموعة مسلحة تابعة للأمن السياسي بمحافظة تعز بمداهمة منزل الضحية الواقع في سائلة القمط بمديرية صالة بالمحافظة، وذلك بتهمة قتل العقيد/ عدنان المحيا، وكذلك اعتقال زوجة الضحية واختة وزوجة ابنه.

م	اسماء الضحايا
1	عبدالرحيم عبدالواسع علي المليكي
2	نجيب عبدالرحيم عبدالواسع علي المليكي
3	اتفاق علي إبراهيم البركاني
4	هديه عبدالواسع علي المليكي
	اروى عبدالرحمن محمد علي

وبحسب إفادة ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود وهم (س ,ن , ع , غ) و (ص, ح, ع ,ع) فانه في تمام الساعة 12:00 ظهراً بتاريخ 2023/08/17م قامت مجموعة مسلحة تابعة للأمن السياسي

بمداهمة منزل الضحية/ عبدالرحيم عبدالواسع علي المليكي بتهمة قتل العقيد/ عدنان المحيا ،وعندما لم يجدوا الضحية قاموا بأخذ النساء بالقوة، حيث تم اعتقال زوجة الضحية واخته وزوجة ابنه وإيداعهن في سجن الأمن السياسي بالمحافظة، وفي وقت لاحق تم اعتقال الضحية وابنه وإيداعهم في سجن الأمن السياسي أيضاً ،وقد تم الأفراج عن النساء صباح يوم الجمعة الموافق 2023/08/18م، أما الضحية وابنه فما يزالون معتقلين حتى الآن، دون تحويلهم للسلطات القضائية.

النتيجة :-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية ،وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود ،وما تضمنه الوثائق المرفقة بالملف فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي إدارة الأمن السياسي في محافظة تعز بقيادة عبدالواحد سرحان .

3. واقعة اعتقال الضحية عمر سليمان أحمد بامعس بمديرية غيل باوزير بمحافظةحضرموت-تاريخ2023/8/15م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، فقد قام أفراد نقطة الأدواس التابعة للمنطقة العسكرية الثانية في مديرية غيل با وزير بمحافظة حضرموت بإيقاف الضحية عمر سليمان أحمد بامعس، والقبض عليه، ونقله إلى إدارة البحث الجنائي بسيئون.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في أقوال مصدر المعلومة، وشهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، وهم: (ث. ع. أ) و(ح. أ. س)، فإنه في تاريخ 2023/8/15م، وفي تمام الساعة 2:00 ظهراً، عند وصول الضحية إلى نقطة الأدواس التابعة للمنطقة العسكرية الثانية، تم القبض عليه من قبل أفراد النقطة دون مسوغ قانوني أو وجود أوامر قضائية بذلك، ومن ثم تم نقله إلى إدارة البحث الجنائي في الوادي والصحراء بسيئون، وعند قيام ذويه بالبحث عنه، نفى البحث الجنائي بأنه معتقلًا لديهم.

وفي تاريخ 2023/9/10م، صدرت توجيهات من النائب العام بإحالة الشكوى إلى نيابة سيئون، وأثناء متابعة الإجراءات في البحث الجنائي طلب ابن الضحية من نائب مدير البحث السماح له برؤية والده والاطمئنان عليه وإدخال الدواء له لأنه كبير في السن، إذ يبلغ من العمر 65 عامًا ويعاني من أمراض مزمنة ،إلا أن طلبه هذا قوبل بالرفض مع تهديده بأنه إذا لم يذهب فسيتم إدخاله عند أبيه، وعند تسليمه توجيهات النائب العام، قام نائب المدير بقراءة ما فيها ثم قام برمي الورقة، وأن ذلك ليس من اختصاصه كونه نائب المدير، وأن مدير البحث غير متواجد.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة مصدر المعلومة، وشهادة الشهود وما احتواه ملف القضية من وثائق ،تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك أفراد نقطة الأدواس التابعين للمنطقة العسكرية الثانية، وإدارة البحث الجنائي في سيئون بقيادة العميد طالب سعيد عبدالله بارجاش.

4. واقعة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري على الضحية (م ص أ م) مديرية خورمكسر، محافظة عدن بتاريخ 2022/4/1م.

تتلخص الواقعة وفقا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة، فقد قامت مجموعة مسلحة تتبع قوات الحزام الأمني -القطاع الثامن بمحافظة عدن بإيقاف الضحية (م. ص. أ.م) من أمام منزله أثناء خروجه للذهاب الى المسجد واعتقاله دون مسوغ قانوني.

وبحسب ما ورد في إفادة الشهود الذي استمعت لهم اللجنة وهم : (ع .أ .ع .ع) و(أ .س .ع .س) فإنه في تمام الساعة 6:00 مساءً بتاريخ 2022/4/1م كان هناك قوة امنيه تتبع الحزام الأمني منتشرة في حي العريش ،وأثناء خروج الضحية من منزله ذاهباً الى المسجد استوقفه طقم يتبع الحزام الأمني -القطاع الثامن وقاموا باعتقاله واقتياده في الطقم إلى جهة مجهولة, ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لايزال الضحية معتقلاً ولا تعلم أسرته عنه شيئاً.

وبعد متابعات من أهل الضحية امرت النيابة الجزائية المتخصصة بالأفراج عنه، ولكن قائد القطاع الثامن حينها علاء المشرقي رفض تنفيذ الأمر، ثم وبعد أن تم تغيير قائد القطاع الثامن استمر أهل الضحية بمتابعة البحث عنه، إلا أنه لم يتم العثور على الضحية في مقر القطاع الثامن، ولم يعرف مكان تواجده حتى الآن.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمنه ملف واقعة الاعتقال التعسفي المرفوع إليها من الفريق الميداني في محافظة عدن، وماورد في أقوال مدلي معلومة الانتهاك، وكذألك ما جاء في شهادة شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة، فإنه وبناءً عليه يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات الحزام الأمني القطاع الثامن بقيادة علاء المشرقي.

ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة:

يعد التعذيب من أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها ضحايا حقوق الإنسان لما يمثله من امتهان لكرامة الفرد وإيلام لضحاياه، ولذلك يحظر القانون الدولي بشكل مطلق التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقاب القاسي أو اللاإنساني أو المهين صراحة. وقد أدمج هذا الحظر في مجموعة واسعة من معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب التي تبنَّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1984 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1987م، وصادقت عليها الجمهورية اليمنية في 1991/11/5م. كما يعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها التشريع اليمني.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، تحرص اللجنة على التحقيق في هذا الانتهاك. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد والتحقيق في عدد (28) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (22) حالة تعذيب، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (4) حالات تعذيب.

وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. الوقائع المنسوبة الى جماعة الحوثي

1. **-1 واقعة اعتقال وتعذيب الضحية / سلطان عبدالله سعيد احمد الزين - منطقة وزعة زيد نبات - مديرية موزع - محافظة تعز - بتاريخ 16/ 8/2017م**

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، قام عدد من مسلحي جماعة الحوثي يركبون دراجة نارية بالاعتداء على الضحية سلطان عبدالله سعيد أحمد الزين، أثناء ما كان يرعى الأغنام في منطقته.

وبحسب إفادة الضحية وما جاء في شهادة الشهود، وهم: (ر. أ. ع. ع) و(ع. م. أ. ا)، فإنه في تمام الساعة 3:00 عصرًا بتاريخ 2017/08/16م، قام مجموعة من المسلحين الذين تبين لاحقا

أنهم يتبعون جماعة الحوثي بالاعتداء على الضحية بالضرب بأعقاب البنادق، ثم قاموا بعصب عينيه وأخذه إلى قسم التبيجه، حيث قاموا هناك بالتحقيق معه وتعذيبه بالضرب بالأسلاك الحديدية.

وبعد شهرين من التعذيب، تم نقله إلى سجن البحث في محافظة الحديدة، حيث بدأت جولة جديدة من التحقيق والتعذيب والتهديد بالذبح ،وبعد ذلك تم نقله إلى سجن في صنعاء في منطقة شملان، حيث تعرض مرة أخرى للتعذيب بضربه على عينه اليسرى بكابل من الأسلاك، ما أدى إلى فقدانه الرؤية بها مجددًا، وقد استمر اعتقاله في صنعاء حتى تم الإفراج عنه ضمن صفقة التبادل التي تمت في العام 2021م.

النتيجة :-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية ،وما ورد في أقوال الضحية وشهادة الشهود وما تضمنته الوثائق المرفقة بالملف فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في محافظة الحديدة وصنعاء بقيادة/ رشيد عبدالله مقبل.

2. واقعه الاعتقال التعسفي والتعذيب للضحية (ع، ع، م، ي، د) - مديريه همدان - محافظه صنعاء - بتاريخ 2023/1/15م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه وبتاريخ 2023/1/15م، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو «أبو عمار»، أحد مشرفي الجماعة في محافظة صنعاء، باعتقال الضحية (ع. ع. م. ي. د) في قرية الجاهلية عزلة وادعة همدان، مديرية همدان، محافظة صنعاء.

وبحسب ما ورد في التقارير والمحررات الرسمية المرفقة بملف القضية، وما جاء في إفادة المبلغ (ن. م. ع. د)، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، وهم: (ح. م. ح. ا) و(ع. م. أ. ا)، فقد قامت العناصر باعتقال الضحية من منزل أحد أقربائه، بعد استدعائه للتحقيق معه، وعند وصوله إليهم، قاموا باحتجازه إلى المساء، ومن ثم جرى اقتياده إلى منطقة الرقة بهمدان وإيداعه في ما يسمى سجن المعهد الفني الذي سبق وأن سيطرت عليه الجماعة في عام 2014م وحولته إلى مقر لها، وحولت جزءاً منه إلى معتقل، وفي عصر اليوم التالي، تم نقله إلى جهة مجهولة، وبعد قرابة أسبوع تبين لأسرة الضحية أنه في سجن البحث الجنائي التابع لإدارة أمن محافظة صنعاء، حيث تم التحقيق معه بتهمة أن لديه أسلحة مخزنة في منزله

وبحسب إفادة المبلغ والشهود، فإن الضحية قد تعرض للتعذيب الشديد النفسي والجسدي لإجباره على الاعتراف بتخزين أسلحة في بيته، وقامت أسرة الضحية بالعديد من المناشدات لدى بعض الناشطين الحقوقيين والمحامين لتقديم العون لهم والمساعدة في الإفراج عن ابنهم، كما وفرت أسرته محاميًا للدفاع عنه، وتقدمت بشكوى ضد الجهات المحتجزة له إلى النائب العام المعين من قبل الجماعة، والذي وجه بالإفراج عن الضحية أو إحالته إلى النيابة العامة، إلا أن الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة رفضت تنفيذ تلك التوجيهات، واستمرت في اعتقال الضحية إلى أن تم الإفراج عنه بتاريخ 2023/3/28م بعد تقديم أسرته ضمانة تجارية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود، ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد قيادتها الأمنية في البحث الجنائي ومديرية أمن همدان والمدعو «أبو عمار» والعناصر المشاركة معه في ارتكاب الانتهاك

3. واقعة اعتقال وتعذيب 25 ضحية من اماكن متفرقة بمحافظة ذمار في الفترة ما بين ابريل ويونيو 2020 والحكم عليهم بالإعدام بتاريخ 2024/6/1م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما تحكيه الوثائق المرفقة بالواقعة لدى اللجنة، وما جاء في إفادة أحد الضحايا الذين تم الإفراج عنهم والتقت به اللجنة وهو (ع. أ. ع. م. ع)، فقد قام عناصر مسلحة يتبعون جماعة الحوثي بشن حملة اعتقالات في محافظة ذمار في الفترة ما بين أبريل - يونيو 2020م.

حيث تم اعتقال 25 ضحية من أبناء المحافظة من مناطق متفرقة داخل المحافظة، وتم مداهمة منازل عدد منهم، بينما تم اعتقال آخرين أثناء عبورهم النقاط الأمنية التابعة لجماعة الحوثي الكائنة على مداخل المدينة وفي الطرقات الرابطة بينها وبين مديريات المحافظة أو المحافظات المجاورة لها، كما تم اعتقال بعضهم من أماكن أعمالهم، ثم احتجازهم في مبنى الأمن والمخابرات بمحافظة ذمار

أسماء الضحايا:

م	اسم الضحية	العمر
1	أ. م . ا . ق	26 عام
2	ن. م. م. ا	28 عام
3	س. ح. م. ا	33 عام
4	م. ع. م. ا	36 عام
5	ي. م. ع. ا	46 عام
6	ن. ع. م. ا	40 عام
7	ط. م. ا. ا	34 عام
8	م. ع. ع. ا	30 عام
9	هـ. م. ع. ا	29 عام
10	ع. أ. ع. م. ا	39 عام
11	م. م. ق. ح	29 عام
12	أ. ص. م. ا	26 عام
13	غ. ع. ع. ا	27 عام
14	ع. ح. ص. م	35 عام
15	ش. ج. ع. ا	40 عام
16	ع. ح. ع. ا	30 عام
17	م. ع. س. ا	45 عام
18	م. م. ا. ا	29 عام
19	أ. أ. ا	42 عام
20	ب. أ. ا	32 عام
21	ح. أ. ا	35 عام
22	ع. ع. ا	27 عام
23	م. ع. ا	36 عام
24	و. ق. ا	26 عام
25	أ. ع. م. ا	40 عام

وبحسب إفادة الضحية المفرج عنه (ع. أ. ع. م. ع)، فقد تم اعتقالهم لمدة تزيد عن خمسة أشهر في مبنى الأمن والمخابرات بمحافظة ذمار، حيث تم التحقيق معه وبقية المعتقلين، وتعرضوا أثناء التحقيق للتعذيب الجسدي والنفسي بوسائل متعددة لمحاولة انتزاع اعترافات منهم باتهامات ملفقة وغير صحيحة ، ثم جرى نقلهم جميعاً إلى معتقل الأمن والمخابرات التابع للجماعة في العاصمة صنعاء ، حيث أفاد الضحية المذكور بأنهم التقوا هناك بمعتقلين آخرين، وهناك تم التحقيق معهم مرة أخرى ،كما أفاد بتعرضه وبقية المعتقلين للتعذيب مثل الجلد ،والتعليق والضرب وقلع الأظافر وغيرها من الوسائل.

ثم تم الإفراج عن الضحية المذكور بتاريخ 2021/8/13م، بوساطة قبلية وبعد تقديمه ضمانة تجارية، ثم تمكن بعد ذلك من الفرار

إلى خارج مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

كما أفاد الضحية بأنه لم يتم الإفراج عن بقية زملائه المعتقلين باستثناء المعتقل (و. ق. ا)، الذي أفرجت عنه الجماعة في نفس الفترة التي تم فيها إطلاق سراحه في عام 2021م، إلا أنه علم فيما بعد أن جماعة الحوثي أعادت اعتقال هذا الضحية (و. ق. ا) مرة أخرى في العام 2023م ومحاكمته.

وكما أفاد الضحية (ع. أ. ع. م. ع) فإنه على الرغم من الإفراج عنه، إلا أنه وبتاريخ 2021/8/13م، قامت جماعة الحوثيين بتقديمه هو وبقية زملائه الذين اعتقلوا معه وآخرين إلى ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي لمحاكمتهم في محاكمة تفتقر إلى أدنى المعايير والشروط التي تنص عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقانون الوطني، بتهم تنفيذ عمليات اغتيالات ضد عناصر مسلحة تابعة للجماعة، والتخابر والتواصل مع الحكومة الشرعية ودول التحالف العربي ، والتي يشار إلى أن المعتقلين قد أُجبروا على الاعتراف ببعض هذه التهم تحت التعذيب والإكراه.

وفي تاريخ 2024/6/1م، أصدرت جماعة الحوثي أحكاماً بالإعدام ضد (44) شخصاً، من ضمنهم الضحايا المذكورين أعلاه، بما فيهم الضحية الذي التقت به اللجنة، والذي سبق أن أفرجت عنه جماعة الحوثي، وعدد (5) ضحايا آخرين حكمت عليهم بالسجن. وما تزال اللجنة تستكمل التحقيق في ظروف اعتقال (6) ضحايا ممن شملهم الحكم الذي أصدرته جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من وثائق وأدلة كتابية، وأقوال الضحية الذي التقت به اللجنة، فإن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي، وبالتحديد القيادات التابعة لها بجهاز الأمن والمخابرات في صنعاء وفرعها في ذمار، والنيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة الواقعة تحت سيطرتها.

4. واقعة تعذيب الضحية شاجع محمد مقبل العيثمي منطقة سوق السلاح، مديرية رداع، محافظة البيضاء بتاريخ 2018/9/11م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية، في قيام مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي بتاريخ 2018/9/11م باعتقال الضحية شاجع محمد مقبل العيثمي، وهو من أبناء منطقة القريشية، أثناء تواجده وسط المدينة في سوق السلاح دون مسوغ قانوني، واقتادته إلى جهة مجهولة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية وما جاء في شهادة شهود الواقعة، ومنهم: (أ. م. ع. أ) و(ن. ف. أ .أ)، فإنه العناصر المسلحة قامت بمداهمة سوق السلاح ،واعتقال الضحية ، واقتياده إلى جهة مجهولة، وقد تردد أهله على القيادة الحوثية في المديرية لمعرفة مكان ابنهم، لكنهم رفضوا الاعتراف باعتقاله والإفصاح عن مكانه، وبعد سنة وأربعة أشهر من اعتقاله، علم ذويه عبر سائق تاكسي كان يقل أحد أقارب الضحية، بأن ولدهم تم احتجازه في سجن هران في محافظة ذمار، وأنه قد تعرض في السجن للتعذيب البدني والنفسي الشديد الذي أفقده الرغبة في الحياة، وأنه قد حاول الانتحار أكثر من مرة.

وعندما علم أهله بموقع احتجازه ذهبوا إلى السجن المعني، وعلموا هناك بأن الضحية فعلاً قد حاول شنق نفسه، ومن ثم تم إسعافه إلى مستشفى الهيئة بمحافظة ذمار، حيث وجدوا الضحية قد فقد عقله تماماً من آثار التعذيب الذي تعرض له، وبعد بذل أهله جهوداً كبيرة للإفراج عنه تقديراً لحالته الصحية، تم إطلاق

سراحه بعد توفير أهله الضمانة المطلوبة، وما يزال الضحية يعاني صحياً ونفسياً مما تعرض له حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال أهالي الضحايا، وشهادات الشهود، وما تحكيه الصور والوثائق المرفقة بالملف، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة البيضاء ممثلة بالمشرف الحوثي المدعو/ عبد الله محمد العربجي.

ب. قوات الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. **واقعة اعتقال وتعذيب الضحية الطفل/ محمود علي صالح علي العسكري - قرية البرحه - مديرية حيس - محافظة الحديدة - بتاريخ 2021/03/26م**

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، بقيام مدير أمن مديرية حيس باعتقال الطفل محمود علي صالح علي العسكري حتى الآن من دون مسوغ قانوني.

وبحسب إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود وهم (ف. ع. أ. أ) و(ع. م. م. ط)، فإنه وفي الساعة 4:00 عصراً بتاريخ 2021/03/26م، قام مدير أمن مديرية حيس باستدعاء الضحية من البقالة التي يعمل بها في قرية البرحة بمديرية حيس بمحافظة الحديدة إلى إدارة أمن اللواء السابع عمالقة، وعند وصوله الى هناك تم اعتقاله، ومكث محبوساً هناك لمدة ثلاثة أشهر، ثم كان تم نقله لعدة سجون أخرى، وبنهاية الأمر تم إحالة ملفه إلى النيابة العسكرية في المنطقة الرابعة، وبعد أن وجدت النيابة والمحكمة المختصة بأن اعتقال الضحية لم يكن قانونياً أمرت بالإفراج عنه .

إلا أن إدارة سجن أبو موسى الأشعري والذي يتواجد فيه الضحية رفضت تنفيذ ذلك الأمر والإفراج عن الطفل .

وبحسب المعلومات التي لدى اللجنة من ملف القضية وشهادة الشهود فإن الضحية قد تعرض لأنواع مختلفة من التعذيب كالضرب والتعذيب بالكهرباء والماء والرمي من الأعلى وغيرها ، كما أن الضحية أصبح الآن يعاني من اضطرابات نفسية بسبب التعذيب، وما يزال معتقلاً حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال ذوي الضحية، وشهادة الشهود، وما تضمنته الوثائق المرفقة بالملف، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي الحكومة الشرعية في محافظة الحديدة بقيادة محمد كزيح، مدير أمن مديرية حيس، وعلي أحمد الكتيبي، قائد اللواء السابع عمالقة.

2. **واقعة التعذيب المفضي إلى الموت للضحية محمد حسن عبده مهدي في منطقة قرن عشّال، مديرية مودية، محافظة أبين- تاريخ 2023/7/9م.**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، فإنه الضحية محمد حسن عبده مهدي تم إيقافه واعتقاله أثناء مروره من نقطة عسكرية تتبع اللواء الثالث دعم وإسناد في الشارع العام بمنطقة قرن عشّال بمديرية مودية بمحافظة أبين، وقد تعرض الضحية للتعذيب حتى فارق الحياة.

وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة بالملف؛ وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة؛ وهم: (ف ع أ) و (ع ن ع)؛ فإنه في تاريخ 2023/7/9م؛ كان الضحية محمد

حسن عبده مهدي البالغ من العمر ستين عامًا قادمًا من محافظة شبوة التي يعمل بها في بيع الماء، متجهًا إلى محافظة اب لقضاء إجازة العيد مع أسرته هناك، وعند وصوله نقطة عسكرية تتبع اللواء الثالث دعم وإسناد في الشارع العام بمنطقة قرن عشّال بمديرية مودية بمحافظة أبين؛ تم إيقافه هناك واعتقاله وتعذيبه لمدة ستة أيام حتى فارق الحياة في تاريخ 2023/7/16م؛ علمًا أن الضحية من ذوي الاحتياجات الخاصة ويعاني من إعاقة في السمع والنطق.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة؛ وشهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور، تبين للجنة أن قوات اللواء الثالث دعم وإسناد المتواجدة في نقطة قرن عشّال في مديرية مودية بمحافظة أبين، هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3. واقعه اعتقال وتعذيب الضحية (م، أ، أ) بتاريخ 2023/09/05م - مديريه المدينة - محافظه مأرب .

تتلخص الواقعة: وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بقيام عناصر مسلحة تابعة لمساعد مدير أمن محافظة مأرب باعتقال الضحية (م، أ، أ) وإيداعه في سجن تابع للبحث الجنائي دون مسوغ قانوني.

وبحسب إفادة المُبلّغ (م، أ، أ)؛ وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة؛ وهم: (س، ع، ح، أ) و(م، ع، ع، أ)؛ بأنه في يوم الثلاثاء الموافق بتاريخ 2023/09/05م، قامت عناصر تابعة للمدعو علي المعمري ، مساعد مدير أمن محافظة مأرب باعتقال الضحية (م، أ، أ) (الذي يعمل إمامًا وخطيبًا ومدرسًا لحلقة تحفيظ قرآن)، وتم إيداعه في سجن تابع للبحث الجنائي إلى قبيل المغرب؛ وبعدها تم نقله إلى منزل مساعد مدير الأمن - علي المعمري والذي كان متواجدًا هناك؛ ومشرفًا على التحقيق بنفسه، وتم التحقيق مع الضحية حتى منتصف الليل؛ وذلك بعد أخذ جميع مقتنياته الشخصية من جوال شخصي وجواز سفر ولابتوب وساعة رقمية؛ وبعد ذلك تم نقله إلى السجن المركزي.

وبتاريخ 2023/09/10م؛ نُقل الضحية إلى إدارة البحث الجنائي للتحقيق معه مرة أخرى؛ لمدة خمس ساعات من قبل مسؤول التحقيق في البحث الجنائي وسيم الأقرع.

ثم أُعيد مرة أخرى إلى السجن الاحتياطي في البحث الجنائي؛ وبعد بحث وتحري تمكنت أسرته من استخراج أمر من النيابة؛ والذي تضمن السماح لذوي الضحية بزيارته والاطمئنان عليه، ولكن لم يتم السماح لهم بزيارته، وسمحوا لهم فقط بإرسال ملابس له، وفي كل مرة يتم التحقيق فيها مع الضحية يجهلوه معصوب العينين ،وقد تعرض للتعذيب والضرب باستخدام العصي في كل أنحاء جسده ، وإحراق لحيته بتهمة التشهير بمدير مستشفى العيون التابع لمركز الملك سلمان والذي لا يعرف عنه شيئًا؛ إلا أن صديقًا له يعمل بالمركز، وبعدها تم نقله إلى بدروم مبنى البحث الجنائي في زنزانة وضعها سيئ وتحمل رقم(7)، وفيها أصيب الضحية بالكثير من الأمراض بسبب حرمانه من الرعاية الصحية، لدرجة أنه وعندما عاد إلى السجن الاحتياطي تفاجأ السجناء بتغير شكله ووضعه الصحي المتدهور لدرجة أنه لم يعد يقوى على الحركة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما جاء في إفادة المبلغ، وشهادة الشهود، ثبت لديها أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي إدارة الأمن العام بمحافظة مأرب

بقيادة مساعد مدير الأمن علي المعمري؛ ومسؤول التحقيقات في البحث وسيم الأقرع.

4. **واقعة تعذيب افضى للموت للضحية كامل علي محمد بن طالب وابنه عبدالله كامل علي محمد ، مديرية شبام محافظة حضرموت بتاريخ 2022/7/30م.**

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام مجموعة من عناصر مسلحة تابعة لإدارة الأمن العام الوادي وصحراء حضرموت باقتحام منزل الضحية من دون أمر تفتيش قضائي، واعتقال الضحية وابنه من منزلهم.

وبحسب ما تضمّنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وما ورد في أقوال مدلي معلومات الواقعة (ع.ح.أ.ب)؛ وما جاء في أقوال شهود العيان الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (و.ع.ص.ب) ، و(ع.ك.ع.ب) فإنه في تمام الساعة 4:00 فجرًا بتاريخ 2022/6/30م؛ قامت مجموعة من عناصر مسلحة تابعة لإدارة الأمن العام للوادي وصحراء حضرموت بقيادة عبد الله سالمين بن حبيش؛ باقتحام منزل الضحية كامل علي محمد بن طالب واعتقاله برفقة ابنه، حيث قاموا بكسر الأبواب وتخويف أسرته؛ وإطلاق النار في منزل الضحية دون وجود شرطة نسائية؛ أو أوامر قبض، مما سبب حالة هلع وخوف للنساء والأطفال، وأثناء اعتقال الأب وعدهم مدير الأمن الذي كان متواجدًا في حينها أنهم سوف يعيدونه إليهم في اليوم التالي، وعند ذهاب ذوي الضحية في اليوم التالي الضحيتين لم يُسمح لهم بزيارتهم، وبعد ما يقارب سنة ونصف من المتابعات والمحاولات ذهبوا إلى مدير الأمن للاستفسار عن مصيرهما، أخبرهم مدير الأمن أن الأب وابنه قد توفيا في أول أيام اعتقالهما فيه، وحينها طلبوا استلام الجثتين ولكن عند رؤيتهم للجثتين لم يستطيعوا التعرف عليهما نتيجة لآثار التعذيب؛ حيث تغيرت ملامحهما بالكامل.

ثم لجأوا ذوي الضحيتين إلى القضاء وقاموا برفع دعوى قضائية ضد مدير الأمن؛ إلا أن القضية لم يُنظر فيها حتى الآن بسبب رفض مدير الأمن والقوات التابعة له الامتثال والحضور أمام القضاء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا، وشهادات الشهود؛ فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي عناصر تابعة لإدارة الأمن العام للوادي وصحراء حضرموت التابعة للحكومة الشرعية؛ بقيادة مدير الأمن العام بالمحافظة عبد الله سالمين بن حبيش.

رابعاً: تفجير المنازل:

يعدّ انتهاك تفجير المنازل انتهاكاً خطيراً وجسيما بحق الضحايا وممتلكاتهم وتشريدهم وتهجيرهم، وقد يرقى الى جرائم حرب، ولخطورة هذا الانتهاك واستمرار أحد اطراف النزاع المسلح (جماعة الحوثي) بارتكابه وتفردها بممارسته ما يدل على اعتباره انتهاك ممنهج لديها فقد شملته قائمة الانتهاكات التي تحقق فيها اللجنة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في عدد (22) حالة تفجير منازل، ويجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط، على نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقات الخاصة ببعض النماذج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير.

1. **واقعة تفجير منازل أسرة أل الزيلعي، حي حارة الحفرة، مديرية رداع ، محافظة البيضاء، بتاريخ 2024/3/19م .**

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة من إفادات ذوي الضحايا

والمسعفين، وما تحكيه صور ومقاطع الفيديو المرفقة بالملف، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ص. ص. أ. أ) و(ح. ص. أ. ص)، بأنه في تمام الساعة 6:00 صباحًا من يوم الثلاثاء بتاريخ 2024/3/19م، الموافق 9 رمضان 1445هـ ، قامت مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي بمداهمة حي حارة الحفرة، مديرية رداع، بمحافظة البيضاء، التي يسيطرون عليها منذ العام 2015م، بحثًا عن عبدالله إبراهيم الزيلعي لاعتقاله بدعوى أنه قتل ثلاثة أشخاص من مسلحي جماعة الحوثي انتقامًا لمقتل شقيقه، الذي سبق وقتلته جماعة الحوثي خارج نطاق القانون قبل نحو عام.

وقد بدأ مسلحو جماعة الحوثي باقتحام بعض المنازل وتفتيشها بحثًا عن عبدالله الزيلعي، وعندما لم يجدوه خرجوا وهم يهددون بتفجير منزل آل الزيلعي، وفي تمام الساعة 6:55، استيقظ سكان أهالي حارة الحفرة على دوي انفجارات قوية وصراخ النساء والأطفال، وهرعوا في اتجاه مصدر الصوت ليجدوا منازل آل الزيلعي قد هُدمت فوق رؤوس ساكنيها، حيث عمدت جماعة الحوثي إلى تفخيخ المنزلين المملوكين لأسرة آل الزيلعي، وكان أحد المنزلين تسكن فيه أسرة آل الزيلعي، والمنزل الآخر مؤجر من قبلهم لأسرة آل قرار (اليريمي)، بالإضافة إلى بناية مجاورة عبارة عن مجلس يستخدم في جلسات المقايل والمناسبات وتتبع أسرة آل ناقوس في حارة الحفرة ،ليتم تفجيرها وتسويتها بالأرض، ما أدى إلى دفن أسرة كاملة تحت أنقاض المنزل، وهي أسرة الضحية محمد سعد قرار البريمي، حيث قتل (9) أفراد من العائلة وجرح (5) آخرين، بالإضافة إلى إصابة (4) أشخاص من المنازل المجاورة التي تضررت من الانفجار، كون منطقة حي الحفرة عبارة عن منازل شعبية وسط حارة مكتظة بالمنازل المتجاورة والمتلاصقة.

هرع الأهالي لانتشال الضحايا من تحت الأنقاض في مشهد مروع ومخيف، وأسفر التفجير أيضًا عن تدمير منزل إبراهيم علي الزيلعي، وأربعة منازل أخرى مجاورة تهدمت كليًا، وهي: منزل الحاج أحمد الخلبي، ومنزل الحاج صالح هادي، ومنزل علوي مجاهد، ومنزل نوري الفقيه. كما تضررت (14) منزلًا من المنازل المجاورة بأضرار متفاوتة، وهي منازل كل من العاقل توفيق ناقوس، وعلي علوي العبشله، ومحمد سعيد، والحاج عبدالله الصوره، وعلي الأمير، وأسرة الماوري، وعايش محمد الجدري، ومبروك علي عريب، والأخوين عادل ووليد علي المطري، وعلي حسن المطري، وعايش علي سعدني، وعلي الأسطى، ومنزل أسرة آل الحبسي، ومحل تجاري مملوك للمواطن نجيب الابي.

أسماء القتلى من أسرة آل قرار اليريمي:

م	اسم الضحية	العمر
1	محمد سعد حسين قرار اليريمي (رب الأسرة)	65
2	سيده علي بهرم اليريمي (زوجة رب الأسرة	55
3	سعد محمد سعد اليريمي	32
4	جبلي محمد سعد اليريمي	22
5	رمزي محمد سعد اليريمي	20
6	مبروكة محمد سعد اليريمي	19
7	علي محمد سعد اليريمي	18
8	كريمة احمد العدادي	27
9	إبراهيم محمد سعد اليريمي	15

أسماء الجرحى :

م	اسم الضحية	العمر
1	ابراهيم محمد سعد قرار	32
2	خيرية عايش بارع	31
3	الطفل محمد سعد محمد قرار	9
4	الطفل ابراهيم سعد محمد قرار	2
5	الطفلة لطفية سعد محمد قرار	5

أسماء الضحايا الجرحى من الأسر المجاورة:-

م	اسم الضحية	العمر
1	رضية سعيد عبدالله بيدحه	سنة
2	الحاج احمد خلبي (زوج)	65
3	عايشه الوادي (زوجة)	55
4	علي احمد الخلبي	35

وبعدما يقارب عشرين دقيقة من تفجير منازل حي الجفرة؛ تسقط قذيفة أطلقتها جماعة الحوثي على منازل أخرى تسكن فيها أسر ممن يعرفوا بالمهمشين الساكنين في حي الميدان؛ أو ما يُسمى بالسوق القديم، وقد كانت هذه المنازل عبارة عن سلسلة محلات تجارية قديمة مبنية من الطين؛ ومسقوفة من خشب الأشجار القديمة، ومن ثم تحولت هذه المحلات إلى مساكن للمهمشين؛ وبعض العمال الذين يقدمون من خارج المحافظة

وأسفر عن هذا القصف الضحايا التالية أسمائهم:

م	اسم الضحية	العمر	الحالة
1	باسل خليل عبدالرحمن نوري	8	قتيل
2	ملاك حمود احمد القحصي	8	مصابة
3	جواهر حمود احمد القحصي		مصابة
4	محمد حمود احمد القحصي	6	مصاب
5	حمود احمد سالم القحصي	38	مصاب

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمنه ملف القضية من تقارير ووثائق مرفقة، وما ورد في شهادات الشهود والمسعفين، وأقوال الضحايا؛ وما نشر من تصريحات لقيادات حوثية تؤكد حدوث الانتهاك؛ ثبت للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة: مشرف عام محافظة البيضاء/ القيادي في الجماعة سام الملاحي، وعبد الله علي إدريس - المعين من الجماعة محافظًا لمحافظة البيضاء؛ والشيخ صالح ناصر الرطب الجوف - المعين من الجماعة وكيلًا لمحافظة البيضاء لشؤون مديريات رداع؛ وعبد الله محمد العربجي - المعين من الجماعة مدير أمن محافظة البيضاء، وصالح بن صالح سران- المعين من الجماعة مدير أمن منطقة مديريات رداع السبع، ومحمد صالح العوكبي المكنى(أبو حسين الهرمان)- المعين من الجماعة مدير التحريات في مديريات رداع؛ ومجلي الجوفي- المعين من الجماعة مديرًا لأمن مديرية ولد ربيع، و صالح ناصر الريامي - المعين من الجماعة نائبًا لمدير الأمن السياسي بالبيضاء

2. واقعة تفجير منازل أسرة آل الدولة وعدد من المنازل المجاورة – منطقة الزور، مديرية صرواح ، محافظة مأرب، بتاريخ 2/ 5-11 3-/2023م

تتلخص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ 3و5 و11 من شهر فبراير 2023م؛ أقدمت مجاميع مسلحة من جماعة الحوثي؛ على تفجير منازل الضحايا من أسرة آل الدولة؛ وعدد من المنازل المجاورة والكائنة في منطقة الزور، مديرية صرواح؛

محافظة مأرب، مما أدى إلى تدميرها.

وبحسب إفادات الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود وهم (م .ع . أ . أ) و (ف.ص.م. أ) و(ع .أ .ن .أ)؛ فإن جماعة الحوثي قدمت من جهة الغرب بهدف التسلل الى منطقة صرواح كونها منطقة تماس بين جماعة الحوثي وقوات الحكومة الشرعية، وأثناء دخولهم إلى منطقة الزور قاموا بتفجير منازل اسرة آل الدولة بحجة عدم ولائهم لها، بالإضافة الى عدد من المنازل المجاورة..

المنازل المتضررة جرّاء التفجير:-

م	اسم الضحية	العدد
1	احمد ناصر مبارك الدولة	منزلين
2	عبدالعزيز احمد ناصر الدولة	منزل
3	ماجد علي احمد العشاوي	منزل
4	احمد زين الله ناصر جروان	منزل

النتيجة:-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة؛ وما تضمنه ملف القضية من وثائق وتقارير وفيديوهات وإفادات المبلغ والشهود؛ فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المُعيّن فيها محافظًا علي محمد طعيمان؛ ومبارك صالح المشن الزايدي قائد المنطقة العسكرية الثالثة.

خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير

إن حق حرية التعبير مكفول بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة (2-3) من المادة 19 في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما يضمن الدستور اليمني الحق في حرية التعبير (المادة 41). و خلال الفترة التي يغطيها التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في عدد (7) حالات اعتداء على حرية الراي والتعبير، قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (4) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن حالتي ادعاء.

وفيما يلي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. وقائع منسوبة الى جماعة الحوثي.

1. واقعة اعتقال الصحفي خالد أحمد أحمد العراسي - حي الرباط – مديرية الوحدة؛ أمانة العاصمة - تاريخ 2024/4/27م.

تلخص الواقعة، بحسب ما ثبت لدى اللجنة مما احتواه ملف القضية، بقيام عناصر مسلحة تابعة بمداهمة منزل الضحية خالد أحمد أحمد العراسي، واعتقلته واقتادته إلى جهة مجهولة .

وبحسب الوثائق المرفقة، ومقاطع الفيديو، وما ورد في إفادات ذوي الضحية والمبلغ (س، ع، م)، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ع، ع، م، ي) و(م، ا، ح، ا)، فإنه في حوالي الساعة 5:30 فجرًا من يوم السبت الموافق 2024/4/27م، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي على متن طقم عسكري وباص بنوافذ سوداء وسيارة تاكسي، ويرافقهم سيارة إطفاء حريق وعدد من الزينبيات، بقيادة المدعو مصلح نصر الوشلي، وهو قيادي أمني في جماعة الحوثي، بمداهمة منزل الضحية خالد أحمد أحمد العراسي، الذي يعمل ناشطًا حقوقيًا وإعلاميًا في عدة مواقع صحفية.

بعد أن وصلوا إلى منزل الضحية وفرضوا طوقًا حوله وحاصروه، خرج إليهم ابن يحيى الضحية العمر 16 عامًا، وسأله قائد الحملة المسلحة عن والده، فأجابهم بعدم وجوده في المنزل، ثم أمر قائد الحملة اثنتين من الزينبيات بدخول المنزل وتفتيشه، بعد ذلك اقتحم المنزل ستة

جنود، وقاموا بأخراج الضحية خالد العراسي مكبل اليدين ومعصوب العينين، ووضعوه فوق الطقم التابع لهم، وتم نقله إلى جهة مجهولة، وقد تسبب ما حدث بصدمة لوالدته أفقدتها الوعي، وتم إسعافها إلى مستشفى الرباط.

كما أفاد المبلغ والشهود بأن الضحية ظل مخفيًا عن أسرته، ولم يعلموا بمكان احتجازه لعدة أيام، ولم يسمحوا له بالتواصل معهم أو السماح لأسرته بزيارته إلا بعد حوالي أسبوعين من اعتقاله.

علموا فيما بعد أنه تم نقله إلى سجن البحث الجنائي في أمانة العاصمة، وأنه قد تم اعتقاله على خلفية ما نشره على صفحته في الفيسبوك عن قيام قيادات نافذة تابعة لجماعة الحوثي بالتواطؤ مع التاجر عبد العظيم أحمد دغسان، المقرب للجماعة، باستيراد شحنة «مبيد ميثيل بروميد» المصنع إسرائيليًا والمحظور استيراده لاحتوائه على مواد مسرطنة شديدة وعالية السمية، ولها آثار خطيرة على البيئة والإنسان.

وقد لقي اعتقال الصحفي خالد العراسي تضامنًا واسعًا في وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات والمواقع الإعلامية، لا سيما على خلفية تبنيه حملة ضد إدخال شحنة المبيد المنتهي الصلاحية الذي أثار جدلاً واسعًا لدى الرأي العام قبل اعتقال الضحية، استمر اعتقاله حوالي 40 يومًا، وتم الإفراج عنه بتاريخ 2024/6/6م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة؛ وما تضمنه ملف القضية من وثائق وتقارير وفيديوهات؛ وإفادة المبلغ والشهود؛ فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي؛ والقيادي التابع لها مصلح نصر الوشلي؛ والعناصر المسلحة التابعة له؛ والقيادات الأمنية في البحث الجنائي التابعين للجماعة.

2. واقعة اقتحام إذاعة إيرام إف إم ومصادرة أجهزتها والعبث بمحتوياتها - شارع 14 اكتوبر - مديرية السبعين - أمانه العاصمة صنعاء بتاريخ 2023/12/17م.

تتلخص الواقعة: وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بمداهمة مبنى إذاعة «إيرام إف إم» ،والعبث بمحتوياتها، ونهب ومصادرة أجهزتها، مما أدى إلى إغلاقها.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (س، ح، أ، ق) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (م، أ، ع، ا) و(أ، ز، م، ا)، فإنه في يوم الأحد حوالي الساعة 11:00 مساءً بتاريخ 2023/12/17، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، يقودهم أحد المشرفين التابعين للجماعة واسمه جميل الثلاياء وكنيته (أبو نصر)، بمداهمة مبنى إذاعة «إيرام إف إم» التي يملكها وليد محسن شرف الدين، وهذه الإذاعة فنية ترفيهية تهتم ببث الأغاني والتراث اليمني الشعبي.

عند وصول العناصر إلى أمام مبنى الإذاعة، اقتحم سبعة منهم مكاتب الإذاعة، ويتقدمهم جميل الثلاياء، بينما تبقى ثلاثة عناصر مسلحة أمام المبنى من الخارج مع الطقم المسلح التابع لهم. وبمجرد اقتحامهم مكاتب الإذاعة، قاموا بفصل أجهزة البث الخاصة بها ومصادرتها ونقلها على متن الطقم العسكري التابع لهم، كما قاموا بنهب ومصادرة جهاز البث والتسجيل وتنقية الصوت، وستة ميكروفونات، وكاميرتين من نوع سوني، ووثائق ومستندات، والعبث ببقية الأثاث التابع للإذاعة.

وقد تسبب اقتحامهم للإذاعة ونهب أجهزتها في بث الخوف والهلع بين العاملين المتواجدين بداخلها، حيث كان هناك عدد من الموظفين منهم: (ف، ب) و(ت، ش)؛ إلا

أنهم لم يتعرضوا للأذى من قبل المسلحين وتسبب ذلك بتوقف الإذاعة عن العمل وعدم استئناف بثها مرة أخرى.

وبحسب إفادة الشهود الذين كانوا قريبين من المبنى عند اقتحامه، وكانوا يشاهدون عناصر جماعة الحوثي وهي تقوم بنهب الأجهزة التابعة للإذاعة، أفاد أحد العاملين في الإذاعة بعد مغادرة العناصر المسلحة بأن سبب اقتحامهم للإذاعة هو «الأغاني الهابطة التي تبثها»، حسب قول المشرف الحوثي جميل الثلايا، وعدم بث الزوامل وكلمة السيد «عبدالملك الحوثي»، قائد الجماعة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة؛ وإفادة المبلغ والشهود، وما تحكيه الصور الفوتوغرافية لمكاتب الإذاعة، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة جميل الثلايا والعناصر المسلحة التابعة له المباشرة للانتهاك.

ب. وقائع منسوبة للحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. **واقعة اعتقال والاعتداء على الناشط عهد صالح علي الخريسان، مديرية الحوطة بمحافظة لحج تاريخ 8/8/2022م :**

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وبحسب ما جاء في الوثائق المرفقة بالملف؛ وما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة؛ وهم (ي م ع) و (ع ط م)؛ فإنه في الساعة 12:00 ظهرًا بتاريخ 2022/8/8م؛ كان الناشط عهد صالح علي الخريسان مع زميل له يسيرون في سيارة بالشارع العام بمنطقة الفيوش بمحافظة لحج؛ بعد أن تم الإفراج عنه من اعتقاله السابق بتاريخ 2022/8/6م؛ ثم فوجئ بقوة أمنية على متن سيارة إف جي زرقاء اللون تتبع إدارة أمن الحوطة تلحق به؛ ويجلس بداخلها مدير أمن الحوطة؛ وعدد من الأفراد، وقاموا بإيقافه واعتقاله وأخذه إلى إدارة أمن الحوطة، حيث تعرض للضرب والاعتداء عليه؛ وذلك على خلفية كتابته منشورًا انتقد به مأمور المديرية سامي الجبلي.

ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد تعهده بعدم كتابة أي منشور عن مأمور المديرية سامي الجبلي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات مصدر المعلومة وشهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور، تبين للجنة أن إدارة أمن مديرية الحوطة بمحافظة لحج بقيادة المدعو عواد الشلن هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك

القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء:

تمهيد:

تأثرت النساء بشكل خاص من تبعات النزاع المسلح في اليمن؛ وتصاعدت وتيرة الانتهاكات بحقهن في الآونة الأخيرة.

وتُعزى هذه الانتهاكات في عمومها إلى ما تمارسه بعض الأطراف من تكريس للتمييز المتجذر ضد المرأة؛ وإلى القوالب النمطية المحيطة بدورها «المناسب» في المجتمع، ناهيك عن القيود المفروضة عليهن؛ والتي تقيد وصولهن إلى العدالة.

ولذلك تولي اللجنة اهتمامًا خاصًا للتحقيق في الانتهاكات التي تمسهن، وتحرص على إفراد مساحة خاصة لنماذج من وقائع الانتهاكات الخاصة بالنساء في كل تقاريرها، إلى جانب

ذكرها كضحية في أنواع الانتهاكات الأخرى المختلفة الواردة في تقارير اللجنة.

وتؤطر اللجنة تحقيقاتها القانونية في الانتهاكات ضد النساء في إطار التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛ والتي صادقت عليها اليمن في 1984م، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم (1325) والقرارات اللاحقة به المتعلقة بحماية حقوق النساء أثناء النزاع المسلح؛ خصوصًا الحماية من العنف الجنساني.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ فقد تعرضت النساء في كافة محافظات اليمن إلى أشكال متعددة من الانتهاكات من بعض أطراف النزاع، وسنكتفي هنا بذكر نماذج منها، كالآتي

1. واقعة اعتقال تعسفي واعتداء على تجمعات سلمية بحق مجموعة نساء – حي الزراعة- أمانة العاصمة – صنعاء - تاريخ 2021/10/6م.

تتلخص الواقعة أنه في يوم الأربعاء الموافق 2021/10/6م؛ تعرضت الضحية نجاة قائد جار الله قائد البالغة من العمر 45 عامًا؛ وتسكن في الشارع العام- حي الزراعة للاعتقال التعسفي؛ عندما خرجت في مظاهرات سلمية مع مجموعة من النساء يُطالبْن فيها برواتبهنْ؛ وتم اعتقالها ومن معها من نساء لمدة عام كامل ولم يُطلق سراحها إلا نظير مبلغ مالي.

وبحسب ما تضمّنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وما ورد في أقوال مدلي معلومات الواقعة، وما جاء في أقوال شهود العيان الذين استمعت إليهم اللجنة؛ ومنهم: (ن.ق.ج.ق)، و(م.ا.م.ع.ا)، و(ن.ص.م.ا)، فإنه في يوم الأربعاء الموافق 2021/10/6م؛ قامت جماعة الحوثي بالاعتداء على مظاهرة سلمية خرجت فيها مجموعة من النساء في الشارع العام حي الزراعة، للمطالبة فيها برواتبهن المقطوعة تعسفًا من قِبل جماعة الحوثي، نظرًا لاحتياجهن وأسرهن وعدم توفر لقمة العيش الكريم في ظل الأوضاع الراهنة في صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، لكن مطالبتهن السلمية قوبلت بالاعتداء، وتم اعتقال الضحية نجاة قائد جارالله قائد؛ ومن معها من النساء لمدة عام كامل، ولم يتم إطلاق سراحها إلا بعد ابتزازها بدفع مبالغ مالية نظير الإفراج عنها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود، وما احتواه ملف الواقعة من معلومات ووثائق، والتي تؤكد جميعها أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في صنعاء.

2. واقعة الاعتقال التعسفي للضحية فاطمة صالح محمد العرولي – مديرية التعزية - محافظة تعز، تاريخ 2022/8/13م.

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، بقيام مجموعة مسلحة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات بالنقطة الأمنية في منطقة المنشور بمحافظة تعز باعتقال الضحية فاطمة صالح محمد العرولي وإيداعها السجن دون مسوغ قانوني.

وبحسب إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود، وهم (م، أ، ح، أ) و(م، م، ث، ا)، فإنه في الساعة 6:00 من صباح يوم السبت بتاريخ 2022/08/13م، وأثناء مرور الضحية بنقطة المنشور في منطقة الحوبان بمديرية التعزية، قادمة من أمانة العاصمة صنعاء ومتوجهة إلى محافظة عدن، وكان برفقتها شخصان هما: صالح ناصر مصلح العولقي ومسعد عبد الله ناصر العولقي، تم اعتقالها مع المرافقين من قبل النقطة الأمنية في الحوبان، وتم إخفاؤها، ولم يستطع أهلها التواصل بها، وعندما عجز أهلها

عن معرفة ما حدث لها، سافر أخو الضحية إلى منطقة الحوبان لتقفي أثرها، ولكن دون جدوى.

وبعد أربعة أيام من البحث، تم الاتصال بأخي الضحية من قبل محافظ أبين المعين من قبل جماعة الحوثي، صالح الجنيد، وأخبره أن أخته والمرافقين لها تم القبض عليهم من قبل جهاز الأمن والمخابرات - فرع تعز والتابع لجماعة الحوثي، وتحويلهم إلى جهاز الأمن والمخابرات في صنعاء، وأنه سيتم الإفراج عنهم قريبًا.

وبعد مرور خمسة وعشرين يومًا من واقعة الاعتقال، تفاجأ أهل الضحية بإطلاق سراح المرافقين وبقاء ابنتهم في السجن، بعد أن تم مصادرة ما بحوزتهم من مبالغ مالية.

وفي تاريخ 2022/9/10م، تم استدعاء أخي الضحية من قبل جهاز الأمن والمخابرات في منطقة شعوب والتحقيق معه ومصادرة هاتفه الشخصي لمدة شهر ولم يتم له السماح بمقابلة أخته، كما تم استدعاؤه مرات متعددة من نفس الجهة في شهر سبتمبر 2022م، وفي كل الاستدعاءات كان يتم استجوابه عن منشورات الضحية في الفيسبوك وعن سبب سفرها إلى دولة الإمارات، على الرغم من توضيحه لهم بأن عائلتهم تقيم في الإمارات منذ سنوات.

وقد استمر ذوو الضحية لأكثر من ستة أشهر بالبحث عنها ومتابعة الأمن للسماح لهم بزيارة ابنتهم أو معرفة مكانها لكن دون جدوى، حتى تم إحالتها إلى النيابة الجزائية المتخصصة بتاريخ 2023/3/14م، ثم إلى المحاكمة بتاريخ 2023/7/31م، بتهمة إعانة العدوان ورفع إحداثيات للمواقع العسكرية التابعة لجماعة الحوثيين.

وفي تاريخ 2023/12/18م، تم تقديم طلب للنيابة المختصة للسماح لأهل الضحية بزيارتها، إلا أن النيابة رفضت الطلب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمّنه ملف واقعة هذا الانتهاك المرفوع إليها من الفريق الميداني في محافظة الضالع، وما ورد في أقوال أهالي قرية القفلة شخب ممثلين الوطنية، وما ورد في أقوال ذوي الضحايا وشهادة الشهود، وما تضمنته الوثائق المرفقة بالملف، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هو جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بقيادة المدعو عبد الحكيم الخيواني..

3. واقعة إصابة امرأة بانفجار لغم أرضي في قرية القفلة شخب- مديرية قعطبة محافظة الضالع بتاريخ 2019/11/4م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف الواقعة الموثق لدى اللجنة، بأنه في الساعة 9:00من صباح يوم الاثنين الموافق 2019/11/4م؛ تعرضت الضحية جنة قاسم عبد الله الحضرمي، وعمرها 35عامًا؛ لإصابة بالغة في الوجه والبطن والرجلين إثر انفجار لغم أرضي في قرية القفلة شخب، مديرية قعطبة، محافظة الضالع.

وبموجب ما تضمّنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وما ورد في أقوال ذوي الضحية؛ وشهود العيان الذين استمعت اللجنة إليهم، ومنهم: (أ ، م ، ق ، ح)، و(ح ،م ، ص م)، و(ر ، م ، ن ، م ، ج)، فإنه في تمام الساعة التاسعة صباحًا من يوم الأثنين الموافق 2019/11/4م، وأثناء سير الضحية جنة قاسم عبد الله الحضرمي في أحد طرقات قريتها، ودون أن تشعر قامت بوضع قدمها على أحد الألغام التي قامت جماعة الحوثي بزراعتها في طرقات القرية عندما اجتاحتها إبان حرب العام 2015م، وانفجر اللغم محدثًا إصابات بليغة ومتفرقة في وجه الضحية والبطن والرجلين؛ أدت إلى تهتك العضلات والأنسجة، ونقلت على أثرها إلى المستشفى للعلاج في مستشفى النصر العام بمحافظة الضالع.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمّنه ملف واقعة هذا الانتهاك المرفوع إليها من الفريق الميداني في محافظة الضالع، وما ورد في أقوال أهالي قرية القفلة شخب ممثلين

بمُدلي معلومات الانتهاك، وكذلك ما جاء في شهادة شهود الواقعة الذين استمعتْ إليهم اللجنة، والتقارير الطبية المرفقة بالملف، وبناءً عليه يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذه الواقعة هي جماعة الحوثي في محافظة الضالع مديرية قعطبة بقيادة قائد مليشيات الجماعة في المنطقة/ صلاح أحمد حسين.

4. واقعة قتل رعنة سليمان عوض حسين زهير، منطقة العكش، مديرية حيس، محافظة الحديدة - تاريخ 2018/12/31م.

تتخلص الواقعة، وفقًا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في حوالي الساعة 11:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2018/12/31م؛ وأثناء خروج الضحية رعنة سليمان عوض حسين زهير من منزلها؛ تم قنصها برصاصة اخترقت الجانب الأيسر منها، وأدت إلى وفاتها على الفور.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (م. ط. ي)، و (ع. م. س. م) ، فإن الضحية رعنة سليمان عوض حسين زهير؛ البالغة من العمر (57) عامًا؛ وهي من سكان قرية الحمينية، وكانت قد نزحت منها إلى قرية العكش بعد سيطرة جماعة الحوثي على قريتها، قد أصيبت بطلقة رصاص اخترقت جانبها الأيسر، أثناء تواجدها أمام منزلها، وقد كان اتجاه إطلاق الرصاصة من شمال القرية والتي تتمركز فيه قوات جماعة الحوثي؛ وعندما سقطت على الأرض، سارع زوجها إلى نقلها للمستشفى ولكن الضحية كانت قد فارقت الحياة متأثرة بالإصابة، علمًا أن القرية لا يوجد فيها أي هدف عسكري.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، بقيادة المعين من قبل جماعة الحوثي قائد المنطقة العسكرية الخامسة يوسف المداني

5. واقعة منع من السفر من مطار صنعاء للضحيتين/ عفاف علي حسن علبان وامل احمد اليمني - مديرية الحصبة – أمانة العاصمة – بتاريخ 2024/01/25م

تتلخص الواقعة وفقًا لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في تاريخ 2024/01/25م؛ قامت سلطات مطار صنعاء الدولي بتوقيف ومنع الضحيتين/ عفاف علي حسن علبان؛ وأمل أحمد اليمني من السفر لحضور دورة تدريبية تابعة لبرنامج الاتحاد الأوروبي دون مسوغ قانوني.

وبحسب إفادة الضحية؛ وما جاء في شهادة الشهود؛ وهم (ع ,ع , أ) و (خ, ص, ح, أ)؛ فإنه في تاريخ 2024/01/25م؛ قامت سلطات مطار صنعاء الدولي التابعة للحوثيين بعرقلة الضحيتين/ عفاف علي حسن علبان؛ وأمل أحمد اليمني ومحارهما ومنعهما من السفر لحضور دورة تدريبية، والتي كان من المقرر إقامتها في مدينة القاهرة- جمهورية مصر العربية، وهذه الدورة كانت منظمة بواسطة وسطاء السلام في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي، دون مسوغ قانوني، فضلًا عن أن كلًا من الضحيتين كانتا برفقة أخيها كمرافق لها أثناء السفر، وقد قدموا من محافظة الجوف بغرض السفر وحضور الدورة التدريبية؛ وتم احتجازهن في المطار لعدة ساعات واستجوابهن والتحقيق معهن حتى أقلعت الطائرة، وتم حرمانهن من السفر والمشاركة في الدورة، وأعادوهم إلى محافظة الجوف.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال الضحية وشهادة الشهود، وما تضمنته الوثائق المرفقة بالملف، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة/ فيصل بن حيدر ومدير مطار صنعاء الدولي؛ ومسؤولو التحقيق في المطار.

القسم الرابع: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم الانتهاء من الرصد والتحقيق في (4) وقائع ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام الطائرات الأمريكية بدون طيار(الدرونز)، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط عدد (7) ضحايا، جميعهم من المدنيين.

فيما يأتي نموذج من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1. **واقعة قصف مدنيين في منطقة غول الكلب – صرار؛ مديرية ولد ربيع - محافظة البيضاء - تاريخ 2017/11/9م.**

تتلخص الواقعة وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ بأنه في تمام الساعة 2:30 ظهرًا الموافق 2017/11/9م، أطلقت طائرة بدون طيار أمريكية صاروخًا على منطقة غول الكلب - صرار ، مديرية ولد ربيع - محافظة البيضاء، قُتل على إثرها طفلان؛ هما الضحيتان عسكر مفتاح عباد أحمد الخبزي؛ البالغ من العمر (15) عامًا، وصالح محمد بن محمد الخبزي؛ البالغ من العمر (16) عامًا؛ أثناء قيامهما برعي الأغنام في المنطقة.

أسماء الضحايا:

م	اسم الضحية	العمر	النوع
1	عسكر مفتاح عباد أحمد الخبزي	15	قتل
2	صالح محمد بن محمد الخبزي	16	قتل

وقد قام فريق اللجنة المكلف برصد الواقعة بالانتقال إلى الموقع، والاستماع إلى إفادات عدد من ذوي الضحايا وشهادة الشهود، ومنهم: (هـ. م ع. أ) و (ض. م. ص. أ)، والذين شهدوا بأنه في تاريخ 2017/11/9م، تم سماع صوت طائرة تحلق فوق سماء المنطقة من نوع درونز أمريكي، ومن ثم سمع الأهالي صوت انفجار يدوي في المكان، فسارعوا إلى تفقد مكان سقوط الصاروخ ليجدوا الطفلين عسكر مفتاح عباد أحمد الخبزي، وصالح محمد بن محمد الخبزي، اللذان اعتادا على رعي الأغنام باعتباره مصدر رزق عائلتيهما، قد احترقت أجسادهما؛ وفارقا الحياة على الفور.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من أعمال تحقيق في حالات الادعاءات المشار إليها؛ بالإضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين مدنيين، خلصت اللجنة إلى مسؤولية القوات الأمريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية عن هذا الانتهاك.

التحديات والصعوبات:

حفلت الفترة التي يغطيها التقرير بالكثير من المعوقات الميدانية، والمضايقات التي تعرضت لها المؤسسات الدولية والمحلية، العاملة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، والكادر الميداني العامل فيها، وممارسات التضييق على الفضاء المدني، وإغلاق الكثير من مكاتب الوكالات الأممية ومنظمات المجتمع المدني، خاصة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي. الأمر الذي انعكس أثره على كافة أعمال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والوصول إلى الضحايا والعمل في المناطق المتضررة، إلا أنه ونظراً للثقة الكبيرة التي كسبتها اللجنة طيلة عملها مع الضحايا لأكثر من ثماني سنوات، والعلاقات الإيجابية مع المؤثرين في المناطق النائية، فقد قلل ذلك من تأثير تلك التحديات.

ومن أهم التحديات التي واجهت أعمال التوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والوصول إلى الضحايا:

1. التجاوزات والخروقات المستمرة للهدنة غير المعلنة بين طرفي الحرب في اليمن، واستمرار أعمال العنف واستهداف المدنيين وزراعة الألغام، وإعاقة وصول المساعدات والغوث الإنساني.
2. استمرار تعطل وتوقف البرلمان اليمني عن أداء مهامه، وما ترتب على ذلك من عدم مصادقة اليمن على عدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإصدار تشريعات حديثة تساهم في الحد من الانتهاكات.
3. تأخر الاستجابة والرد من بعض الأطراف على مذكرات اللجنة واستفساراتها الموجهة بشأن ادعاءات انتهاكات منسوبة لمحسوبين عليها.
4. الخوف من قبل بعض الفئات من الضحايا وإحجامهم عن التبليغ نظراً لحملات الاعتقالات والتضييق على الحريات.
5. خصوصية بعض الانتهاكات وصعوبة توفير أدلة قانونية دامغة بشأنها، ومن ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

التوصيات:

على الرغم من التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقاريرها السابقة وتقريرها الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن، إلا أن عدداً من التوصيات لم يتم تنفيذها من قبل الأطراف، وهو ما ساهم في استمرار عدد من الانتهاكات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، وأوضحت عدداً من نماذجها في هذا التقرير وما سبقه من تقارير، موضحة فيها مسؤولية كل طرف عن عدد من أنواع انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتضع اللجنة هنا عدداً من هذه التوصيات لكافة أطراف النزاع، ولكل طرف على حدة.

أ. توصيات الى جميع الأطراف:

1. تنفيذ كافة توصيات اللجنة الوطنية الواردة في تقاريرها السابقة.
2. تجديد الهدنة الإنسانية التي تم البدء فيها في أبريل 2022م، والالتزام ببنودها المتعلقة بوقف أعمال الحرب والعنف والأعمال العسكرية ورفع الحصار عن تعز وفتح الطرق الرئيسية بين المحافظات، للمساهمة في الحد من الانتهاكات وإعمال حقوق الإنسان.
3. تسهيل وتيسير أعمال الغوث الإنساني للمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.
4. تمكين كافة المواطنين في جميع المناطق من الوصول الآمن للموارد.

5. اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع، ووقف جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال غير القانوني، والإخفاء القسري، وتقييد الحريات، وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين والمخفيين قسراً، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية.

6. حماية الأطفال وضمان عدم تعرضهم للانتهاكات الجسيمة الستة، ومنع تعرض النساء والمهمشين لأشكال العنف والتمييز.

7. التوقف عن الممارسات القمعية ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، التي تمس حقوقهم، وحقوق المجتمع في الحصول على المعلومات.

8. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها الميداني العامل في كافة المحافظات، وتيسير جميع أعمالها وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان الصادرة منذ العام 2015م وآخرها القرار الصادر في أكتوبر 2023م.

ب. توصيات الى الحكومة الشرعية

1. إيقاف عمليات الاعتقال غير القانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوّغ قانوني في كافة المعتقلات والسجون غير القانونية.

2. بناء قدرات قطاع العدالة والأمن، وحث القضاء على القيام بدوره الأساسي في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان، على النحو الذي يكفل إنصاف الضحايا وعدم الإفلات من العقاب.

3. توفير خدمات الحماية والرعاية للأطفال والنساء، خصوصاً الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.

4. استكمال عملية توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية المنضوية تحت الحكومة الشرعية، ومواصلة أنشطة بناء قدرات القطاع الأمني والعسكري، لضمان مساهمة هذه الأجهزة بالدور الفعّال في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان.

5. اعتماد سياسة اقتصادية شاملة تساهم في إيقاف تدهور العملة ورفع المعاناة عن المواطنين، والاستمرار في صرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.

6. اعتماد خطط للإصلاح المؤسسي، وتفعيل كافة مؤسسات الدولة الخدمية «الصحة، الكهرباء، الماء، النظافة»، وضمان حصول المواطنين على حقوقهم الاجتماعية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من اليمن.

ج. توصيات الى جماعة الحوثي:

1. وقف أعمال العنف ضد المدنيين واستهدافهم، خاصة أعمال القنص والاستهداف بالطائرات المسيرة، والالتزام ببنود الهدنة الإنسانية.

2. الكف عن استهداف الأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية والحيوية وموانئ النفط وتهديد السفن.

3. التوقف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، واتخاذ إجراءات لمنع تجنيدهم وعدم تكرارها.

4. الكف عن إجراء التعديلات الطائفية في المناهج الدراسية، ووقف استخدام المدارس والمنشآت الحكومية في إقامة الدورات الثقافية والمخيمات الصيفية الطائفية.

5. الامتناع عن مضايقة التجار وابتزازهم، ووقف أعمال الجبايات ومصادرة أموال

وممتلكات المواطنين.

6. إيقاف عمليات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري للمواطنين والمواطنات، وممارسات التضييق على المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وإطلاق سراح كافة المحتجزين والمحتجزات، والحد من الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لا سيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني.
7. التوقف الفوري عن ممارسة كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي عامة، وضد النساء خاصة، بما في ذلك الانتهاكات في أماكن الاحتجاز المختلفة، وتقييد حرية الحركة والتنقل للنساء.
8. الامتناع عن زراعة الألغام والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعتها.
9. تعيين ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة والتعاون معها لضمان قيامها بالمهام الموكلة لها في التحقيق في كافة الانتهاكات.

د. التحالف العربي لدعم الشرعية:

1. المساهمة في إيجاد سلام عادل وشامل في اليمن، قائم على احترام حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وإنصاف الضحايا.
2. مساندة الحكومة اليمنية في دمج الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية وتوحيدها لضمان تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرفاهية لكافة المواطنين.
3. زيادة مستوى التعاون مع اللجنة وسرعة الرد على الاستفسارات المقدمة منها بشأن الوقائع المنسوبة للطيران، والتي حدثت خلال السنوات الماضية وما تزال اللجنة تتابع التحقيقات فيها.

هـ. توصيات الى المجتمع الدولي:

1. دعم عمليات بناء السلام الشامل والفاعل في اليمن والاتفاقيات التي ترعاها الأمم المتحدة، وإشراك المجتمع المدني والنساء وروابط الضحايا في مساراتها المختلفة، مع الحرص على تمحورها حول اتباع نهج العدالة الذي يؤمن المساءلة، وعدم تكرار الانتهاكات، وتعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي، والأمني.
2. تقديم الدعم الفني لمؤسسات الدولة في اليمن للنهوض بها، لاسيما النظام القضائي وأجهزة إنفاذ القانون.
3. حث أطراف النزاع على التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق وتيسير أعمالها، ورفع مستوى الدعم المقدم لها من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما يكفل وفاءها بالتزاماتها بإجراء تحقيقات مهنية وشفافة.

الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، واستناداً إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014 م وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

www.nciye.org